مصطفى غلفان

اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة

حفريات النشأة والتكوين



شركة النشر والتوزيع المدارس
10، زنقة جول بوان – الدار البيضاء

طبع هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة

الكتاب : اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة ـ حفريات النشأة والتكوين
تأليف : مصطفى غلفان
الناشــر : شركة النشر والتوزيع المدارس
10 ، زنقة جون بوان ـ الدار البيضاء
الهاتف : 022.22.25.22 / 022.22.15.34 ـ الفاكس : 022.20.10.03
البريد الإلكتروني : madariss@almadariss.com
الموقع على الويب : www.almadariss.com
التصفيف الإلكتروني والتوزيع : مكتبة المدارس
12 ، شارع الحسن الثاني ـ الدار البيضاء
الهاتف : 43 / 42 / 022.26.67.41

الطبعة الأولى : 1427/ 2006
رقم الإيداع القانوني : 1754 / 2006
ردمك : 1 - 7286 - 0 - 9954

لوحة الغلاف مأخوذة من كتاب :
REGARD SUR LA PEINTURE CONTEMPORAINE AU MAROC
Alain Flamand. P.190



مُقدّمة

كان ينبغي لهذا الكتاب أن يصدر قبل صنوه الذي صدر منذ سنوات تحت عنوان **اللسانيات العربية**، عالجت فيه المصادر والأسس النظرية والمنهجية المعتمدة في الكتابات اللسانية العربية بمختلف اتجاهاتها، وذلك باعتبار السبق التاريخي للمرحلة التي يتناولها الكتاب الحالي.

والدراستان تجمعهما روٌية منهجية واحدة هي التتبع النقدي التحليلي للخطاب اللغوي العربي الحديث للوقوف على مدى تأثير اللسانيات العامة في الدرس اللساني العربي الحديث، وتحديدا منذ بداية ما يعرف بالنهضة العربية. إن ثقافة تهتم بلغتها أيما اهتمام كما هو الشأن بالنسبة للثقافة العربية، لم تكن لتصم آذانها أمام هذا الكم الهائل من الأفكار اللغوية الجديدة القادمة من الغرب. وكان من المتوقع لهذه الأفكار أن تجد موقعا ما في أحضان الثقافة العربية، رغم حصار التقليد والمحافظة، سواء قُبلت مضامينها أم رُفضتْ.

وليس عيبا أن نقول إن استيعاب أساسيات المنهج المقارن والتاريخي التي سادت أوربا لم يكن فوريا أو تاما في الثقافة اللغوية العربية الحديثة، بل كان استيعابا ناقصا مبتوراً في المستويين النظري و التطبيقي. لكن المؤسف له أن لا يلتفت المؤرخون والمهتمون بالبحث اللغوي الحديث إلا في حالات محصورة جداً، لاستخلاص العبر من هذا التلاقح بين الفكرين الأوربي والعربي. إن تاريخ معرفة ما قد يكون حاسما في سيرورة هذه المعرفة وتطورها، كما يكون عاملا أساسياً في تلاشيها وانحطاطها.

والملاحظ أن الفكر اللغوي العربي اقترح خلال ما يعرف بالنهضة العربية جملة من الافتراضات اللغوية الهامة، وقدم أعمالا وخدمات جليلة ليس بإمكان أي أحد أن

ينكرها، تجوهلت ولم يتم استثمارها لوصف تاريخي لبنيات اللغة العربية في المستوى الصوتي والصرفي والتركيبي.

وبصفة عامة، وضع الفكر اللغوي العربي إبان مرحلة النهضة أسس تفكير لغوي ينطلق من واقع اللغة العربية للإجابة عن تساؤلات لغوية عملية تتعلق بكيفية تطويع اللغة العربية، وجعلها مسايرة للتطور الحضاري. ومع ذلك، لابد من أن نسأل: إلى أي حد نجح المشروع اللغوي النهضوي؟ ومابقي منه اليوم؟ وما نتائج الأبحاث اللغوية لهذه المرحلة وأثرها لاحقاً في الواقع اللغوي العربي عامة وفي اللغة العربية بصفة خاصة؟

ليس الهدف محاكمة الأعمال اللسانية لهذه المرحلة أو التقليل منها، نحن نعلم أن الحقيقة في جميع مجالات المعرفة الإنسانية نسبية ومؤقتة. لقد كان همنا بالأساس التنبيه إلى بعض الفرص التاريخية الهامة التي أضاعتها الثقافة العربية الحديثة في علاقتها مع الدرس اللساني الناشيء.

من هذه المنطلقات العامة تعتبر هذه الدراسة تنقيباً وحفراً في واقع اللسانيات في علاقتها بالثقافة اللغوية العربية الحديثة. اللسانيات من حيث هي معرفة علمية ومناهج تحليل واضحة المعالم والحدود، والثقافة العربية الحديثة من حيث هي تصورات وقيم وخلفيات فكرية واجتماعية وسياسية. هذه الأمور متفرقة أو مجتمعة تحكم بشكل أو بآخر علاقتنا المتعددة. وحدها طبيعة هذه العلاقة بكل أبعادها التاريخية والفكرية تمكننا من الوقوف على مظاهر الخلل والقصور والصعوبات التي تعاني منها اللسانيات اليوم في العالم العربي في بُعدها النظري والتطبيقي والعملي، وما أكثرها.

ولفهم ما جرى بكل موضوعية وشفافية، كان لابد من توضيح مختلف جوانب هذه العلاقة بدءا بالنشأة ومروراً بمراحل التكوين المتنوعة ولحظات القوة والوهن، وبإشارات الالتباس والغموض. ومن المؤسف له، أننا في مجال اللسانيات كما في معارف أخرى، لم نؤسس بعد ثقافة المساءلة المستمرة ومراجعة الذات لما نقوم به.

تعيش اللسانيات في الثقافة العربية الراهنة نوعاً من العبث النظري والتردي اللذين يخلفان وضعية التذمر واليأس من لسانيات كان يُعَوَّل عليها كثيراً لتثبيت أقدام الحداثة والمعاصرة، ولتذليل الصعاب وحل مشاكل لغوية جمة. ما النتيجة؟

ـ النتيجة، أننا لم نتمكن من الاستمرار في مشروع فكري نجد مبادراته الأولى في

أعمال عدد من الرواد أمثال جورجي زيدان والكرملي وجبر ضومط والعلايلي وغيرهم من الذين لم يُلْتفت بكل جدية لما قدموا من أعمال لغوية سبقت عصرها بكل تأكيد، سواء أتم نقلها مباشرة عن الغرب أم تم التصرف في نقلها للثقافة العربية.

ـ النتيجة، أننا في الثقافة العربية أمام لسانيات لا تراوح مكانها، لسانيات فقدت كل البريق واللمعان اللذين دوخا المثقفين والباحثين العرب إلى عهد قريب.

ـ النتيجة، أننا لا نتوفر على درس لساني عربي قائم الذات واضح المعالم والحدود، له خاصيته النظرية والمنهجية وبرامجه العلمية الراهنة والمستقبلية، فاعل في المحيط ويواكب التطور محليا وعالميا.

ـ النتيجة أيضاً أننا أمام متلق يُجْهَلُ كل شيء عن إمكاناته المعرفية والعلمية، ومع ذلك نخاطبه في كل شيء وعن لا شيء.

الفصل الأول

الجهود اللغوية في عصر النهضة

1.1- وضعية البحث اللغوي العربي في بداية النهضة

1.1.1- النقل والترجمة

بدأت النهضة العربية أول ما بدأت في مصر على عهد محمد علي[1]. وكان لهذه النهضة كما هو معروف أبعاد مختلفة سياسية واجتماعية وفكرية، سنقصر اهتمامنا في هذا الفصل على الجوانب الفكرية منها. فبعد عهود غير قصيرة من الانحطاط، تم دخول كثير من العلوم والمعارف الجديدة إلى حقل الثقافة العربية أو على الأصح دخولها من جديد «كالطب والطبيعيات والرياضيات والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية»[2]. وواكب دخول هذه المعارف إنشاء المدارس والمعاهد العلمية المختصة في مجالات المعرفة المتعددة، كما جيء بالمطابع وأنشئت المجالات والصحف وطبعت الكتب[3].

وبدأ الانتعاش يدب في شرايين الحياة الفكرية. وتطلبت الحركة الفكرية الجديدة بمصر وغيرها من الأقطار العربية من اللغة العربية جهودا جبارة لمواكبة مظاهر التحولات التي عرفتها مناحي الحياة العربية، مما نشأ معه حركة لغوية جديدة تمحورت أساسا حول الترجمة إلى العربية وإيجاد المصطلح العربي الملائم.

وإذا كان «عهد التأسيس السياسي يبدأ بالإصلاح اللغوي»[4]، فمن الطبيعي أن يرتبط تطوير الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية بتطوير اللغة نظراً لما لها في كل عصر ومكان من دور فعال في كل نهضة شاملة و حقيقية. وبقدر ما تتصدع الحياة السياسية والاجتماعية ينعكس ذلك على المستوى الفكري واللغوي مثلما حصل للغة العربية عبر تاريخها الطويل. إن ازدهار الحضارة العربية الإسلامية خلال القرون الأربعة الأولى للهجرة واكبه ازدهار لغوي لا مثيل له. واستطاعت اللغة العربية أن تُعبِّر بيسر عن كل التطورات الحضارية التي عرفتها الحياة السياسية والفكرية والاجتماعية بعد انتشارها وتوسعها شرقاً وغرباً. بيد أن هذا الوضع النشيط للغة العربية تغير في مرحلة ما سمي

1- استولى محمد علي على عرش مصر سنة 1805 وتوفي سنة 1849 .

2- جورجي زيدان : تاريخ الأدب العربي، ج. 4، ص : 164 . دار الهلال القاهرة. د.ت [بعناية شوقي ضيف].

3- عمر الدسوقي : في الأدب العربي الحديث، ج 1، ص : 51 وما بعدها، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1974/8.

4- أمين الخولي : مشكلات حياتنا اللغوية، ص : 5 ؛ المكتبة العصرية، بيروت. (د.ت) ط 1 / 1956.

بعصور الانحطاط. لقد شهدت القرون الثلاثة السابقة على القرن التاسع عشر مرحلة انحطاط حضاري شامل في العالم العربي جميعه فجمدت الأفكار وضاعت اللغة»[1].

بدأت النهضة العربية إذن نهضة سياسية واجتماعية وفكرية تعتمد سياسة إصلاحية جديدة «كان عمادها النقل عن الغرب، فترجمت الكتب الأوروبية في مختلف العلوم الحديثة إلى اللغة العربية[2]»، وعمت الترجمة جميع مجالات المعرفة، فانتشرت المؤلفات المترجمة عن اللغات الأوروبية انتشاراً واسعاً بلغ أن «أغلب الكتب التي ظهرت في عصر محمد علي كانت كتباً مترجمة في شتى ضروب العلوم والفنون. ولم تؤلف إلا كتب قليلة ليست ذات شأن. أما الكتب العلمية البحتة فكان أغلبها ترجمة. وقد انتشرت هذه الكتب كثيرا بتشجيع محمد علي لمترجميها ومكافأتهم مكافآت سخية، وبطبعها على نفقة الدولة في مطبعة بولاق»[3].

كان تعرُّف مصر على المدنية الغربية الحديثة بعد حملة نابليون ومحاولات تسرب الإنجليز إلى الحياة المصرية قد فتح الباب أمام دخول ألفاظ جديدة إلى اللغة العربية «تتعلق بشتى علوم وفنون وصناعة المدنية العصرية كالمخترعات وأجزائها وشتى العقاقير والأدوات وأصناف المطاعم والمشارب وأوانيها، وضروب الأثاث وما إليه، ومظاهر الحياة الحضرية من ألعاب ومجامع ونحوها»[4].

لهذه الأسباب الحضارية نشطت الحركة اللغوية المتمثلة في عملية الترجمة التي واكبت نقل العلوم الحديثة إلى العربية، والبحث في المصطلحات والتعابير العربية الجديدة الملائمة للمعلومات والألفاظ المنقولة عن اللغات الأجنبية. وحمل عبء هذه الترجمة أعضاء وفود البعثات التي تم إرسالها إلى أوربا على عهد محمد علي ـ ومن جاء بعده ـ لتحصيل العلوم الأوروبية الحديثة ونقلها إلى العربية. وكان للبعثات « أعظم فضل في إحياء اللغة وجعلها مسايرة للعلم الحديث بما ترجم أعضاؤها من كتب وما أدخلوه من مصطلحات»[5].

1-إبراهيم مدكور : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما، ص 12، المطبعة الأميرية، القاهرة 1964.
2- جمال الدين الشيال : رفاعة الطهطاوي، ص 15، دار المعارف القاهرة، ط 2 / 1980 .
3- عمر الدسوقي : المصدر السابق، ج 1، ص 85 - 86 .
4- تيمور محمود : مشكلات اللغة العربية، ص 10 - 11.
5- عمر الدسوقي : المصدر نفسه، ج 1، ص 29.

ونتيجة لمتطلبات هذه الحركة اللغوية القائمة على الترجمة من اللغات الأجنبية إلى العربية، وما تقتضيه من كفاءات قادرة على تطويع أساليب العربية دون الإخلال بها، تم في مصر إنشاء مدرسة الألسن والترجمة سنة 1837[1]، وأسندت إدارتها لرفاعة الطهطاوي (1801 - 1879). « وكان الطهطاوي وهو يخطط لإنشاء مدرسة الألسن بالقاهرة، قد استحضر أمامه نموذج مدرسة الألسن الشرقية بباريس التي تأسست سنة 1795»[2]. ولنفس الغاية، أي متطلبات الترجمة والنقل، «شهدت تونس سنة 1840 تأسيس مدرسة باردو العسكرية، وهي أول مدرسة تعليمية رسمية تعنى بترجمة النصوص والمؤلفات الأوروبية للغة العربية»[3].

إن المشاكل اللغوية التي طغت على هذه المرحلة تمحورت حول إجماع المهتمين باللغة حول ضرورة إحياء اللغة العربية وإنمائها استجابةً لحاجات النهضة الفكرية الحديثة. وساهمت المشاكل التقنية الناجمة عن الترجمة إلى العربية في توجيه اهتمامات اللغويين العرب إلى البحث في كل ما من شأنه أن يساعد على إيجاد المصطلحات العلمية وألفاظ الحياة اليومية وتطوير أساليب العربية. وكانت الترجمة أيضاً وراء قيام النواة الأولى لأول مجمع لغوي عربي بدمشق الذي «انطلقت بدايته (المجمع) بإنشاء الشعبة الأولى للترجمة والتأليف في خريف 1918»[4].

ومن الطبيعي جداً أن الرواد اللغويين العرب لم يضعوا اللغة العربية موضع الدرس النظري والمنهجي، بل «سلكوا فيها خطوات عملية دللوا بها ما واجههم من مشاكل وقضايا ودفعوا اللغة للاستجابة الفورية لمطالب النهضة العلمية والحربية والصناعية التي ظهرت، فأحيوا ألفاظاً وأساليب واصطلاحات، وحاولوا من ذلك ما حاولوا حتى أخرجوا ذلك النتاج القيم في الميادين المختلفة، عربي الصورة إلى الحد الذي استطاعوه»[5].

1- جورجي زيدان : المصدر نفسه.
2- محمود فهمي حجازي : أصول الفكر العربي الحديث، ص 125؛ وص 132. دار الفكر العربي، القاهرة 1974.
3- جمعة شيخه : الدراسات اللغوية بكلية الآداب (قسم العربية)، ص 352 : ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، تونس 1983.
4- محمد رشاد الحمزاوي : مجمع اللغة العربية، ص 12، دار التركي، تونس 1988.
5- أمين الخولي : هذا النحو، ص 40، مجلة كلية الآداب، القاهرة 1944.

وبالفعل لم يكن للغويين المحدثين الأوائل ما يعتمدون من زاد نظري ومنهجي سوى معرفتهم الدقيقة واطلاعهم الواسع على المصادر اللغوية العربية القديمة في النحو والصرف واللغة، يقودهم فيما يحثون شعورهم الديني والوطني وغيرتهم على العربية، وتحدوهم رغبتهم الأكيدة للمحافظة عليها وتنميتها في الوقت ذاته.

على هذه الصورة بدأ التفكير اللغوي العربي الحديث في مصر مشكلاً خطاباً لغوياً تتجلى فيه كل الاهتمامات التي شغلت بال الفكر العربي إبان النهضة بشأن دور اللغة العربية في اليقظة العربية. وتتلخص هذه الاهتمامات في الأسئلة التالية :

ـ «هل تصلح لغتنا العربية أن تكون أداة لمسايرة الحضارة ؟

ـ هل تضطلع بما يطلب منها للتعبير عن مقتضيات العلم والفن والصناعة ؟

ـ أيرجع التقصير إليها أم إلينا ؟[1]».

لهذه الأسباب تميزت الكتابة اللغوية النهضوية ما بين نهاية القرن التاسع عشر ومنتصف العشرين بالبحث في الوسائل الكفيلة بتنمية اللغة العربية وجعلها مسايرة لما يطرأ على الحياة العربية من جديد في شتى مناحي العلم والعرفان. واهتم لغويو هذه الفترة بدراسة بعض هذه الوسائل من اشتقاق وتعريب ودخيل وقياس[2]. كما عكست الأدبيات اللغوية الصادرة في هذه الحقبة انشغال المفكرين والمثقفين والأدباء جميعهم بتنمية اللغة العربية، كما يظهر في موضوعات الأعداد الأولى من مجلتي المجمع العلمي بدمشق ومجمع اللغة العربية بالقاهرة.

وليس معنى هذا أن الكتابة اللغوية العربية لم تعد تهتم اليوم بهذه القضايا. إن البحث اللغوي العربي ما فتئ في الوقت الراهن يعالج الموضوعات نفسها في إطار خطة منهجية جديدة تدعمها مؤسسات مختصة إقليمية وجهوية، مثلما هو الشأن بالنسبة لمكتب تنسيق التعريب بالرباط ولمجامع اللغة العربية بالقاهرة ودمشق وبغداد وعمان، فضلا عن المجهودات الفردية التي تصدر عن بعض اللغويين العرب

1- محمود تيمور : مشكلات اللغة العربية، ص 4.

2- لعل أشهر من كتب في هذا الموضوع عبد القادر المغربي في بحثه عن «الاشتقاق والتعريب» [الصادر سنة 1902 بالقاهرة] ومحمد حسين الخضر صاحب «القياس في اللغة العربية» [نشر بالقاهرة سنة 1903].

المعاصرين في مجموع الأقطار العربية[1].

2.1- الجهود اللغوية الأولى في لبنان

إذا انتقلنا خارج مصر ـ مهد النهضة العربية ومركزها ـ، فإن الوضع الفكري في باقي البلدان العربية ـ عدا لبنان ـ لم يكن يبعث على الارتياح، إذ قلّ الاهتمام باللغة العربية قراءة وكتابة ودراسة، بحيث «أصبحت تستطيع أن تَعُدَّ في دمشق مثلاً في مطلع المائة الرابعة عشر للهجرة مائة أو أكثر ممن يحفظون المتون في النحو والصرف وعلوم البلاغة والحديث والتفسير واللغة، ثم لا يستطيع أحدهم أن يكتب سطرين مفيدين واضحين سليمين من الأغلاط والركة. هذا شأن العلماء، أما سواهم فيكفي أن تعرف أن رسالة يأتي بها البريد إلى أحد الناس فيدور بها على أهل حيه ثم على الحي المجاور، فلا يجد أحدا يفك رموزها ينبئه بمضمونها»[2].

إذا كان حال العربية وأهلها على هذا الوضع المتردي، أمكننا أن نتصور قيمة كل مجهود يبذل في شأن إحياء اللغة العربية ويَبْعَثُ فيها الروح من جديد لتصبح متطلقاً للتغييرات الفكرية التي بدأت رياحها تهب على العالم العربي شرقاً وغرباً.

يمكن القول إن لبنان عرف وضعاً فكرياً متميزاً عن باقي الأقطار العربية مثل مصر وسوريا والعراق. وتحقق هذا التمايز نتيجة عوامل عدة منها : «حركة التحرر الوطني المبكرة التي خاضها لبنان قبل غيره من البلدان العربية، وطبيعة تكوين المجتمع اللبناني المتجلية في شرائح عرقية ودينية ولغوية متنوعة. كما كان اللبنانيون في مهاجرتهم بين مشرق ومغرب قد خالطوا الشعوب وتقلبوا في مختلف الحضارات. وكانت المطابع قد كثرت وكثرت الجرائد (...) وبدا في الألفة والمجتمع والمعاش ألفاظ لا عهد لجماعتنا بها»[3].

1- من ذلك مثلاً مؤلف عبد الصبور شاهين : العربية لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام القاهرة، ط 1986/2 [1983]. وكذلك العديد من الأبحاث المنشورة في مجلة اللسان العربي التي يصدرها مكتب تنسيق التعريب بالرباط منذ الستينيات.

2- سعيد الأفغاني : من حاضر اللغة العربية في الشام، ص 19. دار الفكر، بيروت، ط 1971/2.

3- أمين نخلة : الحركة اللغوية في لبنان في الصدر الأول من القرن العشرين، ص 15، مطبعة دار الكتب، بيروت، ط 1958/2 [1947].

وساهمت هذه العوامل مجتمعة في الدور الطليعي الذي لعبه لبنان والمكانة التي احتلها فكرياً في العالم العربي. وشهد لبنان بسبب هذه الديناميكة بداية حركة لغوية ذاتية، فكثُرَ المشتغلون بأمور اللغة وقضاياها لأسباب دينية (تبشيرية) وحضارية، فظهرت المقالات والتآليف اللغوية في المعاجم والنحو واللغة وتصحيح الأخطاء اللغوية الشائعة والمباحث الفلسفية العامة في نشأة اللغة وأصلها وغيرها. كما ساهم كثير من اللبنانيين في وضع لبنات الفكر اللغوي العربي الحديث خارج لبنان. «فالكلام على ما كان من أمر اللغة في لبنان (....) لا يجوز أن يقصر على اللبنانيين الذين صنعوا في العربية تحت سمائه، فإنما المسألة بينهم وبين إخوانهم الذين صنعوا تحت السماء المصرية مسألة مناصفة ترد جملتها في تأريخ اللغة إلى الحصة اللبنانية»[1].

3.1- اهتمامات لغويي لبنان

تميز الكتابة اللغوية النهضوية في لبنان إبان الفترة التي نتحدث عنها ـ أي ما بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين ـ بسمات الخطاب اللغوي العربي النهضوي التي سبقت الإشارة إليها، سواء أمن حيث المصادر، أم من حيث الأسس النظرية والمنهجية. غير أن اللغويين في لبنان كانوا أكثر تنوعا فيما يرجع للقضايا التي درسوها وأكثر انفتاحا على ما استجد في الثقافات الأجنبية من نظريات لغوية.

لا تختلف الموضوعات اللغوية التي تم تناولها رواد الكتابة اللغوية في لبنان ودرسوها إلا لماما عن موضوعات الخطاب اللغوي العربي النهضوي كما سبق تحديدها مع عناية اللبنانيين الفائقة بالتأليف المعجمي والبحث في الفلسفة اللغوية. وقد تمحورت اهتمامات لغويي لبنان حول القضايا اللغوية التالية :

1.3.1- البحث في المعاجم العربية

اهتم اللبنانيون بهذا المجال اهتماماًبالغاً حتى أصبحوا «أصحاب» الأمهات المطولات، مثل «الجاسوس على القاموس» و «محيط المحيط» و «قطره» و«أقرب الموارد» و «ذيله» و «البستان» و «فاكهته» وما تفرع عنها، وانضوى إليها من «منجدات» و «معتمدات» و «معاجم» و «قواميس» حتى غدا كل متمرس بالعربية في

1- أمين نخلة : المصدر نفسه، ص 13 - 14.

مشارق الأرض ومغاربها إذا اعتاص عليه تعبيراً لجأ حتما إلى معجم لبناني»[1] والواقع أن المعجمات المتوافرة في الثقافة العربية الحديثة هي التي خلفها لنا أحمد فارس الشدياق (1804 - 1874) وبطرس البستاني (1819 - 1883) وسعيد الشرتوني (1849 - 1912) ولويس المعلوف وجرجس همام وعبد الله البستاني وأحمد رضا وغيرهم[2].

واستهدف هذا النشاط المعجمي الهائل خدمة اللغة العربية بالبحث الدؤوب عن معجم حديث « يكون سهل الترتيب، واضح التعاريف، شاملاً للألفاظ التي استعملها الأدباء وكل من اشتهر بالتأليف، سهل المجتنى، داني الفوائد، بَيِّن العبارة، وافي المقاصد»[3] وكان سعي كثير من المهتمين بدراسة المعجم العربي نقداً وتأليفاً تبيان قدرة اللغة العربية على استيعاب ألفاظ الحضارة الجديدة والمصطلحات الفنية والعلمية، مثلما هو الأمر في باقي اللغات، رداً على من «يزعمون أن اللغة العربية لا تصلح في هذا الزمن لهاتين الخطتين [يقصد للتجارة وعبء الإمارة : أي التنظيم السياسي]، فلا بد من الاستعانة بكلام الأجانب وإن أدى ذلك إلى خطتين. كلا وربك ما بروا ولا صدقوا وما دروا إنهم بالذي عاب نفسه لحقوا، لأنهم ما قالوا ذلك إلا لحرمانهم منها وقصورهم عنها، فمن ثم مست الحاجة إلى زيادة تفصيل لمفردات لغتنا ومركباتها وتَبْيِّن لأصولها من متفرعاتها وإفراز لأفعالها من مشتقاتها، وذلك لا يتأتى إلا بإظهار ما في القاموس من القصور والخلل»[4].

ورفض هؤلاء المعجميون اللبنانيون دعوى عجز اللغة العربية عن مسايرة ركب الحضارة الحديثة التي نقلت بعض مظاهرها إلى العالم العربي. ولم يكن للبحث في معجم اللغة العربية من غاية أخرى سوى الوصول إلى اللفظ العربي الحديث الذي يمكن وضعه مقابل ما تقدمه «المدنية الحديثة» من شتى ضروب الألفاظ والمصطلحات الفنية والعلمية. في هذا الاتجاه، نجد أن كثيراً من الأسماء العربية الفصيحة المتداولة اليوم

1- فؤاد أفرام البستاني في تمهيده لمعجم عبد الله العلايلي : المرجع، المجلد الأول، ص : ج، دار المعجم العربي، بيروت، ط 1963/1.
2- عفيف عبد الرحمان : من قضايا المعجمية العربية المعاصرة في المعجمية العربية المعاصرة، ص 383، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1987.
3- أحمد فارس الشدياق : الجاسوس على القاموس، ص 3، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، 1299 هـ /1881 م.
4- أحمد فارس الشدياق : المصدر المذكور، ص 3.

وضعها اللغويون اللبنانيون في المرحلة التي نحن بصددها. «فمن الكلمات التي وضعها أحمد فارس الشدياق : الجريدة والمؤتمر والحافلة والمنطاد والمطعم «الدكان الأكل» والسلك البرقي «التلغراف»[1]، وله أيضا «إعلام» و «جواز السفر» وانتخاب (...) والملاكمة والملهى والتمثيل والممثل والمعرض والشمسية والجامعة والمنتزه»[2].

وسار على نهج الشدياق لغويون لبنانيون آخرون. « فلمّا أقبل القرن العشرون واستفاضت النهضة أخذت تدور في لغة الكتابة ألفاظ لبنانية كثيرة منها ما وضعه الشيخ عبد الله البستاني كالآنسة والعقيلة (...) ومنها ما وضعه الدكتور يعقوب صروف (1852-1927)، التلفزة والنشوء والارتقاء والصلب (للفولاذ)، وما وضعه الشيخ سعيد الشرتوني كالعاديات (للأشياء القديمة) والقطار (السكة الحديد) والقاطرة (للآلة البخارية أو الكهربائية) وما وضعه الأستاذ سليمان البستاني (1856 - 1925) كالملحمة (للطوال من القصائد القصصية) وما وضعه الدكتور أمين باشا معلوف كالنفط (للبترول) (..) أما الشيخ إبراهيم اليازجي (1847 - 1906) (..) فله من الألفاظ الخفيفة التي تتهالك عليها الأقلام شيء كثير منه : المجلة والبيئة والحساء والدراجة والحاكي واللولب والشعار والمقصف والمأساة»[3].

في هذا العدد البسيط من الأمثلة ما يبين بوضوح حرص هذه الطائفة من اللغويين اللبنانيين على جعل اللغة العربية لغة وظيفية قادرة على التكيف مع متطلبات العصر الحديث بالسرعة المطلوبة.

2.3.1- البحث في الفلسفة اللغوية

يتعلق الأمر بالكتابة اللغوية اللبنانية التي بحثت أصل اللغة العربية وكيفية نشأتها وتطور بنية الكلمة فيها، وعلاقة العربية بأخواتها السامية، وكيف أن «كل طائفة من اللغات مهما تبدلت هيئاتها وتعددت فروعها في الظاهر، فالأصل متحقق في كل واحد من تلك الفروع مستصحب في جميعها على السواء، وما اعتور ذلك الأصل من التباين، وتفرق اللهجة، إنما عَرَضَ بسبب تفرق المنتحلين له وطول انقطاع بينهم مع ما يضاف

1- أمين نخلة : المصدر نفسه، ص 40.
2- التونجي محمد : الجوائب ودورها في المعجمية الحديثة، ص 151 في «المعجمية العربية المعاصرة»، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1987 . [الجوائب جريدة أصدرها الشدياق ما بين 1861 و 1884].
3- أمين نخلة : المصدر نفسه، ص 42 - 43 .

إلى ذلك من شؤون وتعاقب الأحقاب. وما زالت اللغة دائمة التغير معرضة للزيادة والنقصان شأن الأرض وما عليها»[1].

وكتب في هذا الاتجاه أحمد فارس الشدياق وجبر ضومط (1859 - 1930) وإبراهيم اليازجي ومارون غصن (1881 - 1940). وتعززت هذه المباحث بازدهار المنهج اللغوي المقارن في أوربا مع «بوب» ومن جاء بعده أمثال شليشر وشلايكل وماكس مولر وإرنست رينان وغيرهم. «وبعد انتشار مذهب النشوء والارتقاء في سوريا، أصاب علوم اللغة شيء منه. فتولد «علم الفلسفة اللغوية». وظهر أول كتاب فيه سنة 1886 في بيروت لمؤلف هذا الكتاب (أي جورجي زيدان) وهو بحث تحليلي في أصل اللغة وكيف تكونت بالتدريج. وظهر له بعد ذلك كتاب تاريخ اللغة العربية سنة 1904 ومداره النظر في اللغة العربية باعتبارها كائنا حيا قابلا للارتقاء بالنمو والدثور. وألف في الفلسفة اللغوية أيضا جبر ضومط أستاذ اللغة العربية في المدرسة الكلية الأمريكية، فظهر له كتاب «الخواطر في اشتقاق اللغة وصيغتها بَحَثَ فيه بحثا فلسفيا»[2].

كما كتب في هذا الاتجاه أيضا عبد الله العلايلي (1914 - 1996) «في مقدمة لدراسة اللغة العربية» وأحمد رضا العاملي. وأكد هؤلاء جميعا على مبدإ الثنائية اللغوية أساسا لبنية الكلمة العربية. «فالألفاظ المانعة الدالة على معنى في نفسها يُرَدُّ معظمها بالاستقراء إلى أصول ثنائية أحادية المقطع تحاكي أصواتا طبيعية»[3].

واهتم بعض اللبنانيين كذلك بقضايا لغوية عُدَّتْ جديدة بالنسبة لمحيط الثقافة اللغوية العربية آنذاك. يتعلق الأمر بالبحث في اللغة الأم للساميات واللغات الأصلية كما هو الشأن عند ابراهيم اليازجي وجرجي زيدان[4] (1861 - 1914).

3.3.1- البحث اللغوي التعليمي

استهدف أصحابه تأليف كتب تُقَدِّمُ اللغة العربية ونحوَها للمتعلم بشكل مبسط،

1- إبراهيم اليازجي : «أصل اللغات السامية»، مجلة المقتطف، السنة السادسة 1881، الجزآن 7/6 من ص 324 إلى 329 ومن ص 330 إلى 394. وقد قدم رياض القاسم نصوصا مختارة للشيخ إبراهيم اليازجي، وعنها نقلنا انظر : اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، ج 1 ص 287 وما بعدها.

2- جورجي زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية، الجزء الرابع، ص 230، دار الهلال، القاهرة (بعناية د. شوقي ضيف) د.ت.

3- جورجي زيدان : الفلسفة اللغوية، ص 72، دار الجيل، بيروت (سحب 1982) [الطبعة الأولى 1886]. ولمزيد من التفاصيل ينظر في المبحث المتعلق بأبحاث زيدان في الفصل الثالث.

4- رياض قاسم. المصدر المذكور، ص : 14 مؤسسة نوفل بيروت 1982.

محاولين إعادة ترتيب أبواب النحو العربي اختصاراً وشرحاً بأمثلة تيسر القواعد وتجعلها قريبة من أذهان المتعلمين. و عملوا أيضاً على « تسهيل كتب المتن وجعل المفردات والتراكيب مجارية للعصر (...) وأن يجهدوا في تسهيل كتب القواعد وجعلها كالذي جاءهم من كتب الإفرنج هينة المتناول»[1].

وحدد الشيخ إبراهيم اليازجي مهمة هذا الضرب من الكتابة اللغوية، فبيّن أن ما ينبغي أن يهتم به مؤلفو كتب القواعد «الاختيار من كل قاعدة أصح الأقوال وأمثلها لتكون مرجعاً لطلاب هذه الصناعة وتنبذ بقية الأقوال الساقطة والمذاهب المرجوحة. ويكون في ضمن ذلك إهمال كل ما يتعلق بالقراءات المختلفة واللغات الشاذة والضرورات الشعرية، مما يترك الكلام عليه للتصانيف المختصة به، بحيث **يتلخص النحو في الوجوه التي عليها الاستعمال، ويكون ذلك ذريعة تتوحد بها قواعد اللغة كما توحدت اللغة بالقرآن.** ومثل ذلك يفعل بكُتُبِ المتن، فتنبذ منها اللغات المتروكة والألفاظ الوحشية من كل ما لا يرى في الكتب المتداولة لهذا العهد، وما لا يجوز للفصيح استعماله (...) وترتب الألفاظ على وجه سهل المراجعة لا يكلف عناء، ولا بحثاً طويلاً، بحيث **تكون كتب اللغة عندنا على مثل ما هي عليه في اللغات الأوربية**».

4.3.1- النقد اللغوي أو التصحيح اللغوي

ظهر هذا الضرب من الكتابة اللغوية في لبنان نتيجة ما شاب اللغة العربية الفصحى من «ضعف» على يد بعض الكتاب وحملة الأقلام، إذ ضعفت الأساليب اللغوية، فجاءت العبارات ركيكة الصياغة طافحة بالأخطاء اللغوية والنحوية، «لا نكاد نتصفح مقالة من جريدة أو مجلة أو فصلاً من كتاب عربي أو معرب، إلا ونجد فيه مواضع حرية بالتنبيه (...) هناك ألفاظ وصيغ غريبة انفرد بها بعض كتابنا منها عن زيادة تأنق ومغالاة في طلب الإغراب فيخبطون في استعمال ألفاظ اللغة إلى ما يُخرِجُها عن وضعها ويكسوها ثوباً من القلق والإبهام، ومنها عن قلة في المادة وجهل بمفردات اللغة ووجوه استعمالها فيأتي بها الكلام في منتهى الركاكة والسقم»[2].

وقد ارتفعت الأصوات تشجب هذه الأخطاء داعيةً إلى تصويبها بالعودة إلى الكلام الفصيح لغة وتركيبا. وأبرز من يمثل الكتابة في النقد اللغوي الشيخ إبراهيم اليازجي في كتابه «لغة الجرائد». كان هدفه في هذا المؤلف «المحافظة على اللغة وصيانة أقلامهم

1- إبراهيم اليازجي، نقلا عن أمين نخلة، المصدر المذكور.

2- إبراهيم اليازجي : لغة الجرائد، ص 98 و ص 95، دار مارون عبود، بيروت (1901/1984).

ـ يقصد الكُتّاب ـ من مثل هذه الشوائب مع كفايتهم مؤونة البحث والتنقيب في كتب اللغة على ما هو معلوم من وعورة مسلكها وشكاسة ترتيبها، مما كان ولاشك هو السبب في تجافيهم عن مراجعتها واستثبات صحة تلك الألفاظ منها»[1]. وتوسع بعض اللغويين اللبنانيين في تتبعهم الأخطاء اللغوية وتصحيحها، فلم يترددوا في نقد الشعراء العرب قديما وحديثا.

خطأ اليازجي في «لغة الجرائد» شعراء مثل الحارث بن حلزة (ص45) وعدي بن زيد العبادي (ص74) وابن نباته المصري (ص78) وأبي تمام الطائي (ص79) وغيرهم. كما شمل نقدهم كبار اللغويين والمعجميين العرب، إذ ألف أحمد فارس الشدياق كتابه «الجاسوس على القاموس (1881) » لما رأى في تعاريف القاموس للإمام القاضي مجد الدين الفيروز آبادي قصوراً وإبهاماً وإيجازاً وإبهاماً[2]. ونشر الشيخ إبراهيم اليازجي «بين 1900 و 1906 رسالة أغلاط العرب القدماء ونقد لسان العرب وأغلاط المولدين».

غير أن هذا الضرب من الكتابة سرعان ما أخذ اتجاها آخر حين تحول إلى مشاجرات كلامية بين اللغويين المحدثين أنفسهم كما حصل بين الشدياق واليازجي، وبين اليازجي وشكيب أرسلان. ثم اتسع النقاش ليشمل آخرين. وقد آلت هذه النقود إلى نوع من المماحكات التي كشفت «عن تهافت هؤلاء في معيارية محذبة لا جدوى ولا رجاء منها، وامتزج النقد الموضوعي بالنقد الشخصي وانغلاق النقود على حدود المحاججة واللجاج»[3].

1- إبراهيم اليازجي : المصدر نفسه، ص 30.
2- أحمد فارس الشدياق : الجاسوس على القاموس، ص 2. مطبعة الجوائب، القسطنطينية، 1881.
3- قاسم رياض : المصدر المذكور، ج 2، ص 521، ومن الكتابات اللغوية اللبنانية التي تعكس صراحة الطابع العقائدي والسياسي نذكر :
ـ جورج الكفوري : ـ عوامل الضعف في اللغة العربية.
ـ العربية بين ماضيها وحاضرها ومستقبلها، بيروت 1948.
ـ الخوري مارون غصن : حياة اللغة موتها : اللغة العامية.
تحسين اللغة العربية بإدخال علامات الوقف عليها، ضمن كتابه : «درس ومطالعة» الصادر ببيروت سنة 1924.
ـ أنيس فريحة : نحو عربية ميسرة، بيروت 1955.
محاضرات في اللهجات وأصول دراستها، القاهرة 1955.
ـ سعيد عقل : في مقالاته ومحاضراته العديدة.
وقد استقينا هذه المعلومات التاريخية ورتبناها وفق موضوعنا عن :
ـ عمر فروخ ـ القومية الفصحى، ص 98، 150. دار العلم للملايين 1961.
ـ قاسم رياض : المصدر المذكور. ج 2 ص 377 - 445.

5.3.1- اهتمامات أخرى

قدم لغويو لبنان كتابات لغوية أخرى لا تندرج مباشرة في اهتمام هذا البحث. يتعلق الأمر بعلاقة العربية الفصحى بالعاميات وإصلاح الخط والكتابة العربية وتيسير إملائها والدعوة إلى كتابة العربية بالخط اللاتيني، والدعوة إلى كتابة العامية بالحرف اللاتيني وما إلى ذلك ... وهي قضايا لغوية ترتبط أساسا بالواقع الفكري والاجتماعي والسياسي اللبناني. إن اللغة العربية في لبنان لم تعد مسألة لغة فحسب، بل تعدت ذلك لتصبح مسألة قومية، وارتبطت كلياً بالصراع الدائر حول هوية لبنان السياسية.

6.3.1- استنتاجات أولية

تلك إذن أهم الاهتمامات التي انشغل بها اللغويون في لبنان الحديث كما تعكسها كتابات بطرس البستاني (1819 - 1883) والشدياق واليازجيين ناصف وإبراهيم (1800 - 1871) وكمال وجبر ضومط وجورجي زيدان وآل عطية شاهين ويوسف الأسير (1815 - 1889) والشيخ إبراهيم الأحدب ورشيد الدحداح (1813 - 1889) وسعيد الشرتوني (1912 - 1849) وعبد الله العلايلي (1914 - 1996) وغيرهم.

ويطول بنا الحديث لو أردنا أن نفرد لكل واحد من هذه الأسماء دراسة تبين قيمة أعمالها ودورها التاريخي والاجتماعي في نشأة البحث اللغوي العربي الحديث وتطوره. وليس معنى هذا أنهم قادوا الدرس اللغوي العربي إلى مجالات جديدة لم تكن معروفة من قبل في الدراسات العربية. إن هذا النوع من التجديد لم يحدث إلا نادرا لاسيما في أبحاث زيدان والعلايلي أساساً. وليس معنى هذا أيضا أنهم جاءوا بتحليلات جديدة للعربية في جميع مستوياتها أو في بعض منها. إن أعمال هؤلاء لم تخرج عمّا هو مألوف إلا نادرا مما جعلها تظل محصورة «في حيز الكلمة لا الجملة (...). أما الجملة فقد نالت قسطاً ضئيلاً من البحوث إذ اكتفوا بالجانب النحوي في إطار ضيق لم يتعد وضع القواعد في شروحات جديدة واختصار بعض المتون، ثم العودة إلى شرح ما اختصروه مع حواشي تتناول إعراب الشواهد والتعليق اللغوي عليها. وهو ما وضع المباحث النحوية في هامش الدراسة وجعلها دون مباحث المعجم أو التعريب»[1].

بيد أن أهمية هؤلاء وكتاباتهم تكمن في المكانة الرفيعة التي أصبح البحث اللغوي يحضى بها في الثقافة العربية الحديثة. لقد أكدت كتاباتهم على أهمية الفكر اللساني

---

1. قاسم رياض : المصدر المذكور، ص 13.

عامة واعتباره مفتاحاً لمجالات معرفية أخرى، وعلى ضرورة التسلح بالمعرفة اللغوية الحديثة الوافدة من أوربا التي أضحت تشكل نموذجا أشار إليه أكثر من باحث لغوي لبناني.

يبدو جليا أن معظم اللغويين اللبنانيين نهلوا من الثقافة اللغوية الغربية نتيجة تمكنهم من لغات أجنبية سمحت لهم بالاطلاع على الفكر اللغوي الحديث في أوربا ولو في صورة جزئية ومتفرقة، وشكل ذلك مصدراً هاماً أضافوه لمعرفتهم بالثقافة اللغوية العربية القديمة، فجاءت كتاباتهم حاملة روحاً جديدة إن لم تكن دائماً في مستوى المضمون، فإنها على الأقل اتسمت بنوع من الحرية الفكرية في التعامل مع قضايا العربية بروح غير مقلدة ولا تابعة للنموذج القديم.

وكان الشدياق «بحكم إقامته الطويلة في أوربا أكثر رجال النهضة اطلاعاً على الحضارة الغربية وأكثرهم دراية بالثقافة الأوربية»[1]. ويقول باحث آخر : «فالفكرة المعجمية من المسائل اللغوية الهامة التي استحوذت على الشدياق وفكره وبخاصة بعد **أن اطلع على المعاجم الغربية وعانى من مشكلات الترجمة**»[2]. وتتردد في كتابات اللبنانيين العبارات التي تشير إلى واقع اللغات الأجنبية من حيث سهولة معجمها وكتبها النحوية «بحيث تكون اللغة عندنا على مثل ما هي عليه في اللغات الأوروبية»[3]. ويشير الشدياق إلى نفس المعطى فيما يتعلق بالمعجم. «إن ألسنة الأجانب زاحمته ــ أي اللسان العربي ــ في هذا العصر (...) **لأن ترتيب كتب لغاتهم أسهل والوصول إليها أعجل**»[4].

وقد مر بنا ما قاله جورجي زيدان «بعد انتشار مذهب النشوء والارتقاء في سوريا أصاب علوم اللغة شيء منه ...»[5]. ويقصد زيدان كتاب داروين «**أصل الأنواع**» الصادر سنة 1859 «الذي أذاع أفكاره الطبيب اللبناني شلبي شميل ابتداء من 1884 في كتابه «فلسفة النشوء والارتقاء»»[6].

1- يوسف مسلم أبو العدوس : جهود أحمد فارس الشدياق في تطوير المعجم العربي الحديث : في أعمال ندوة «في المعجمية العربية المعاصرة»، ص 60. دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.

2- محمد علي الزركان : عناصر المعجم الحديث عند الشدياق. في المعجمية العربية المعاصرة، ص 123، انظر أيضاً : محمد علي الزركان : الجوانب اللغوية عند أحمد فارس الشدياق. دار الفكر، دمشق، 1988.

3- قولة لإبراهيم اليازجي نقلا عن أمين نخلة : المصدر المذكور، ص 29.

4- أحمد فارس الشدياق : الجاسوس، ص 3.

5- جورجي زيدان : تاريخ اللغة العربية ، ج 4، ص 230، مطبعة دار الهلال، القاهرة، د.ت.

6- حنا نمر : الداروينية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1982/2.

سبقت الإشارة إلى أن المباحث اللغوية التي أصابها التجديد على يد اللبنانيين هي مباحث المعجم. لقد بينت الكتابة المعجمية اللبنانية أن الثقافة العربية أحوج ما تكون إلى معجم نموذجي قادر على تجاوز نقائص المعجم العربي القديم وعيوبه، يوفر للقارئ المادة اللغوية الحديثة التي يحتاجها دون عناء البحث.

وساهم اللبنانيون نظريا وتطبيقاً في الرفع من مستوى المعجم العربي فاختصروا ونقّحوا أمهات المعاجم العربية، وأضافوا إليها مفردات حديثة، فجاءت معاجمهم أكثر يسرا في الاستعمال وفائدة في المادة، وأكثر قدرة على استيعاب تطور العربية. وتمكن بعضهم من الوصول « إلى تصنيف متكامل مادة ومنهجا في معجمين كبيرين أولهما (متن اللغة) للشيخ أحمد رضا (1958)، والثاني (المعجم للشيخ عبد الله العلايلي) فكان أن بلغ التيسير حد الدقة المتناهية في الأول والتوسع التطوري المتعمق في الثاني»[1].

إلا أن هذا التجديد الذي جاء نتيجة انفتاح اللبنانيين على المصادر اللغوية الأجنبية التي قوّت أسسهم النظرية، ووجهت البحث اللغوي لديهم، لم يكن عاما ولم يمنعهم من السقوط في معيارية مجدبة عكستها بعض كتاباتهم في النقد اللغوي.

دار النقد اللغوي أحيانا كثيرة حول مسائل تافهة شخصية أو عقائدية. ومن المسائل النقدية التافهة خلاف الشدياق واليازجي حول أيهما أصح «الفَطْحَل أم الفَحْطَل» ؟ كان الشدياق يقول «الفطحل» بينما كان الثاني يرى «الفحطل»، وهو دهر لم يخلق فيه الناس بعد أو هو زمن عهد نوح[2].

خلق هذا الصنف من الكتابة اللغوية جواً من الخصومات مليئاً بالعداوة والحقد بين اللغويين، فانحرفت المناقشة اللغوية عن موضوعها الأصل، لتتحول إلى تعقب مستمر لأخطاء الآخر للإيقاع والتشهير به بين العامة والخاصة. جاء ذلك بسبب المواقف المعيارية المتطرفة التي تبناها كثير من اللغويين اللبنانيين رغبة منهم في «حماية العربية» والمحافظة عليها من الفساد واللحن، وأحيانا أخرى لإظهار اطلاعهم الواسع على اللغة العربية وخباياها الدقيقة. ولم تكن التصويبات المقترحة من قبل هذا اللغوي أو ذاك تخضع لمنهاج واحد يحدد مقياس التصويب ويوضح معايير الخطأ، لذلك تضاربت

1- قاسم رياض : المصدر المذكور، ج 2، ص 523.

2- القصة الكاملة لهذه المسألة في قاسم رياض، المصدر المذكور، الجزء الأول، صص 258 - 259.

الآراء واختلفت حول التصحيح اللغوي، مما قاد في النهاية إلى مناقشات ومساجلات عقيمة غير موضوعية وغير مجدية بالنسبة للغة العربية في استعمالها الراهن. و«كثيرا ما أدت العوامل الشخصية أو البيئة الخارجة عن حقيقة اللغة إلى نزاع بين هذا الباحث أو ذاك»[1].

وقَلَّلَ من مردودية هذا النوع من النشاط اللغوي غياب التحديد المنهجي لطبيعة الخطأ اللغوي. ولم يأخذ كثير من لغويي هذه الحقبة في لبنان ـ أو مصر أو سوريا أو العراق ـ طبيعة التطور والظروف الجديدة التي أصبحت تحياها العربية وهي على عتبة عهد جديد. ووصلت بهم غيرتهم الشديدة على اللغة العربية في صورتها النموذجية القديمة، أنهم لم يفرقوا بين الحرص على نقاء اللغة وسلامتها وبين طبيعة التطور المحتوم الذي يصيب كل اللغات ومنها اللغة العربية نتيجة السيرورة التاريخية الطويلة التي قطعتها. وَ لم تسلم مواقفهم من تناقض واضطراب، حيث بلغ بعضهم درجة التطرف في رفض لغات فصيحة عالية نصت المعجمات على فصاحتها[2].

لقد حاول اللغويون اللبنانيون بجد واجتهاد توجيه الدرس اللغوي نحو قضايا العربية الراهنة في مستوى المعجم والنحو نظراً لأن اليقظة الفكرية والسياسية والاجتماعية تمر حتما عبر لغة حية ومعاصرة تستجيب لمتطلبات الانسان العربي الحديث[3].

4.1- رفاعة الطهطاوي لغوياً

رفاعة رافع الطهطاوي (1801-1873) من بين النهضويين الأوائل الذين اهتموا باللغة العربية ونهضوا لدراستها وتجديد أمورها لإزالة ما أصابها من جمود في المفردات وتعقيد في الأساليب والتراكيب.

كان لرحلة الطهطاوي إلى فرنسا بصفته «واعضاً للبعثة الأولى من الشبان الذين

1- جعفر القزاز : الدراسات اللغوية في العراق حتى منتصف القرن XX، ص 136، دار الرشيد، بغداد 1981.

2- المصدر نفسه، ص 139. وحول حركة النقد اللغوي في العالم العربي حديثا ينظر في : محمد ضاري : حركة التصويت اللغوي في العصر الحديث. دار الرشيد، بغداد 1982.

3- قاسم رياض : المصدر المذكور، ص 12.

أرسلهم محمد علي [1769-1849] إلى باريس»[1] أكبر الأثر في اهتمامه باللغة العربية، والعمل على إحيائها وتنميتها. حاول الطهطاوي في مذكراته «تخليص الإبريز في تلخيص باريس» أن ينقل للقارئ العربي كل ما شاهده أثناء رحلته إلى فرنسا وما رآه من مظاهر الحياة اليومية الفرنسية. يقول : « تنبه على ما يقع في هذه السفرة وعلى ما أراه، وما أصادفه من الأمور والأشياء العجيبة، وأن أقيده ليكون نافعا»[2].

تجسد أفكار الطهطاوي اللغوية أول مظهر من مظاهر التلاقح بين الثقافتين العربية والفرنسية. ويقدم الطهطاوي في كتابيه «التلخيص والتحفة المكتبية»[3] فكرة عامة عما وصل إليه البحث اللغوي في فرنسا، سواء بالنسبة لدراسة اللغة الفرنسية، أم بالنسبة للغة العربية على يد المستشرقين أمثال دي ساسي ((De Sacy) 1758 - 1838) وكوزان بُرسفال Cousin de Perceval. وسنحاول الكشف عن بعض مظاهر التجديد التي تعكسها أعمال الطهطاوي اللغوية التي كان لها الأثر الواضح في الثقافة اللغوية العربية الحديثة.

يمكن الحديث عن جهود الطهطاوي اللغوية من زاويتين :

أولا : بالقياس للفكر اللغوي العربي السائد قبل الطهطاوي وبعده بقليل.

ثانياً : بالقياس للبحث اللغوي السائد آنذاك في أوربا خلال الأربعين سنة الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي.

بالنسبة للفكر اللغوي العربي السائد، تَخْصُر مساهمة الطهطاوي في القضايا اللغوية التالية :

- التعريب والمصطلح

- تبسيط النحو العربي

- فهم طبيعة اللغة

1- أنيس النصولي : أسباب النهضة العربية في القرن التاسع عشر، ص 142. تحقيق عبد الله الطباع، دار ابن زيدون، بيروت 1985 ط 1926/1.

2- رفاعة الطهطاوي : تخليص الإبريز في تلخيص باريس 1834، ص 141. تحقيق فهمي حجازي، دار الفكر العربي، القاهرة 1974.

3- رفاعة الطهطاوي : التحفة المكتبية في تقريب العربية، (1869) تحقيق البدراوي زهران، دار المعارف القاهرة 1983 [1869].

1.4.1- التعريب والمصطلح

اهتم الطهطاوي بنقل بعض الأعمال الأدبية والعلمية الفرنسية إلى اللغة العربية. غير أن لغته الأم لم تسعفه دائما للقيام بهذه المهمة الصعبة في ظروف كانت فيها اللغة العربية في أعلى درجات الضعف عبر تاريخها الطويل. حاول الطهطاوي أن يكيف عربية عصره لكي تفي بمقتضيات الأمور الجديدة التي كان يود التعبير عنها. «فكان يضع ألفاظا عربية أو يشتقها لأداء الألفاظ الجديدة، وإن أعوزه ذلك لجأ إلى التعريب كما كان يصنع مفكرو الإسلام في القرن الثاني والثالث الهجريين»[1]. ونجد في «التخليص» مجموعة كبيرة من ألفاظ ـ المدنية العربية الحديثة ـ التي دخلت اللغة العربية لأول مرة على يد رفاعة الطهطاوي. وقد تعامل الطهطاوي مع الألفاظ المستحدثة «بطريقة عفوية»، فاجتهد في البحث عن المقابل العربي حيثما أسعفته اللغة العربية. واكتفى في حالات كثيرة بتعريبها أي ـ بإدخال الألفاظ الأعجمية في وضعها الأصلي إلى اللغة العربية.

ويحوي «التخليص» ألفاظا مستحدثة من قبل الطهطاوي توفق فيها إلى حد كبير من ذلك مثلاً البواب لـ : concierge جمعية : Société تنظيم علمي، المنتخبون، العمارات، السلطة...[2] الخ.

ونذكر من المصطلحات اللغوية التي اقترحها الطهطاوي : «لغات مهجورة»، «لغات مستعملة»، «فعل الملك» (Avoir) «فعل الكينونة» : (Etre) «الفعل المساعد» : (Verbe auxiliaire) «مكيف الفعل» : (Modifieur du verbe).

ومما اجتهد الطهطاوي في ترجمته : مكتب (مدرسة = Ecole) صبيان القهوة، متروكون لوقت الحاجة (الجنود الاحتياطيون) طب البهائم (البيطرة)، أحد أرباب (عضو)، أكدمة (أكاديمية)، الخ...

ومن الألفاظ التي نقلها مباشرة إلى العربية : البندول Pendule، البلوار Boulevard جرنال Journal بنسيون Pension كوليج Collège أوبره كوميك Opéra-comique التياتر Théâtre السبكتاكل Spectacle.

1- إبراهيم مذكور. مجمع اللغة في ثلاثين سنة، ص : 13. المطبعة الأميرية، القاهرة 1964.

2- انظر المقابلات اللغوية التي وضعها فهمي حجازي في نهاية تحقيقه تخليص الإبريز للطهطاوي، القاهرة 1974.

كان الطهطاوي واعيا بما يعترض عمله في الترجمة من صعوبات، لعدم وجود اللفظ العربي المناسب لكثير من الأشياء التي تحدث عنها. « لما كانت هذه الألفاظ في الأغلب أعجمية فلم ترتب إلى الآن في كتب اللغة العربية، وكان يتوقف فهم هذا الكتاب عليها، عربناها بأسهل ما يمكن التلفظ به فيها على وجه التقريب، حتى إنه يمكن أن تصير على مر الأيام دخيلة في لغتنا كغيرها من الألفاظ المعربة عن الفارسية واليونانية. ولو صنع المترجمون نظير ذلك في كل كتاب ترجم في دولة أفندينا ... لانتهى الأمر بالتقاط سائر الألفاظ المرتبة على حروف الهجاء، ونظمها في قاموس مشتمل على سائر الألفاظ المستحدثة التي ليس لها مرادف أو مقابل في لغة العرب أو الترك، فإن هذا مما يفيد التسهيل على الطلاب، وبه تحصل الإعانة على فهم كل علم أو كتاب »[1].

وقدعُدّ رفاعة الطهطاوي أول مؤلف حديث ختم مُؤلَّفه «بفهرس لبعض الألفاظ جامعاً وشارحاً لها، وذلك نهج جديد في وضع قوائم المصطلحات وحصرها »[2].

2.4.1- تبسيط النحو العربي

تجمع كل الدراسات التي تناولت أعمال الطهطاوي أنه بسط النحو العربي للناشئة العربية بشكل لم يكن معروفا من قبل. إنه « أول من حاول تبسيط النحو، ووضع في ذلك رسالة استعان فيها بالجداول التعليمية، فاستن سُنَّة النحو الواضح التي لا نزال نعالجها حتى اليوم»[3]. يتعلق الأمر بكتاب رفاعة الطهطاوي «**التحفة المكتبية في تقريب العربية**» الذي يُعَدُّ «أول كتاب خرج على كتب عصره التي ما كانت إلا متونا ومنظومات وشروحا وتقريرات»[4].

كان الطهطاوي ـ كعادته ـ واعياً بتقديمه أول محاولة تجديدية في النحو استهدفت بسط قواعد اللغة العربية بشكل ميسر، تسهيلاً لتلقين النحو العربي. يصف الطهطاوي

1- نقلا عن فرحات الدريسي : منزلة الحركة المعجمية في القرن التاسع عشر، ص 241، ضمن أعمال في المعجمية العربية المعاصرة، دار الغرب الإسلامي، تونس 1987 وكتاب «قلائد المفاخر : ترجمة قام بها الطهطاوي [1249 هـ] لكتاب :

G. Depping. Aperçu historique sur les mœurs et les coutumes des nations. Paris, 1833

2- إبراهيم مذكور : المصدر المذكور.

3- إبراهيم مذكور : نفسه، ص 13.

4- محمود فهمي حجازي : مقدمة التلخيص، ص 31.

صنيعه في التحفة بأنه «رسالة في النحو سهلة المأخذ للدراسة في المدارس الخصوصية والأولية تفي بالمرام لجزالة اللفظ وحسن الانسجام، ولاسيما وأنها مصوغة على أسلوب جديد يقرب البعيد للمزيد، فلهذا سميتها التحفة، فهي جديرة بأن تعد من المحاسن التجديدية»[1].

وتشير الدراسات التي تناولت قضية «إصلاح النحو العربي» من المنظور التاريخي إلى أن الطهطاوي «يمثل في مجال تبسيط كتب النحو قفزة واسعة إلى الإمام إذا قيس بما كان متداولاً في ذلك الوقت من كتب هذا الفن، بل إنه ليفوق العديد من الكتب التي أُلّفت في موضوعه بعده بعشرات السنين»[2].

وإذا كان لجوء الطهطاوي للجداول الإيضاحية واستعانته بها أمراً لافتاً للنظر في تاريخ النحو العربي الطويل، فإن عناصر التجديد المنهجي في التحفة تتجلى أساساً في مستوى كيفية تناول الطهطاوي المادة النحوية وعرضها. ويمكن حصر ذلك فيما يلي:

- « استخدام لغة سهلة، مباشرة ومتحررة إلى حد كبير من القوالب المألوفة في كتب النحو التقليدية للتعبير عن الظواهر والقواعد النحوية».

- «تحاشي الخلافات النحوية وتعدد الآراء وطرق التعليل في سَوْق القواعد، مع أن ذلك كان شائعاً في الكتب المتداولة حتى ما كان منها موضوعاً للمبتدئين.

- «استخدام حروف كبيرة الحجم لكتابة المصطلحات النحوية وعناوين الأبواب وهي وسيلة هامة من وسائل التوضيح وجذب انتباه الدارس إلى الأمور الهامة.

- «تذييل الكتاب بخاتمة في الخط والإملاء وحسن القراءة وهي أمور لم يكن لها مكان في الكتب التقليدية ولم يسبق أن عنيت بها كتب النحو من قبل»[3].

إن ما يشير إليه الباحثون من سبق الطهطاوي إلى التجديد في البحث اللغوي التعليمي حصَل ـ ولا شك ـ نتيجة ما اطلع عليه المؤلف من أعمال اللغويين الفرنسيين. إن النفس الجديد في فكر **الطهطاوي** اللغوي والنحوي لم يكن وليد بيئة الثقافة العربية لتلك الفترة وإن كانت الحاجة إليه ماسة. إن «استعانة الطهطاوي لأول مرة في تاريخ كتب النحو

1- رفاعة الطهطاوي : التحفة المكتبية، ص 93 - 94، تحقيق البدراوي زهران، القاهرة، دار المعارف 1983.
2- مبروك سعيد : في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، ص 60، دار القلم، الكويت 1985.
3- مبروك سعيد : المرجع نفسه، ص 60.

العربي بالجداول الإيضاحية (...) تعكس معرفته بكتاب **دي ساسي** وبجهود غيره من المؤلفين الفرنسيين في النحو»[1]. لقد قام **الطهطاوي** بمحاولة فريدة في تاريخ النحو العربي التعليمي نتيجة احتكاكه بالأفكار اللغوية الأجنبية. «فليس هناك ما يدعو لأن نقول إن فكرة الجداول موجودة في التراث عند بعض علمائنا، وأنه أفادها منهم، وإلا فَلِمَ لم يطبقها أحد غير **رفاعة** من السابقين عليه، ولم يطبقها **رفاعة** نفسه قبل رحلته إلى باريس؟»[2].

بيد أن دارسي **الطهطاوي** لم يحددوا بدقة المصادر اللغوية التي صدر عنها في بحث النحو واللغة في «التحفة» و «التخليص». يكتفي الدارسون بالإشارة إلى دور المستشرق **دي ساسي** وأثره في فكر **الطهطاوي** وهو ما سبقهم إليه **الطهطاوي** نفسه عندما تكلم كثيرا عن **دي ساسي** في «التلخيص».

لقد تحدث **الطهطاوي** بكثير من الإعجاب والتقدير العلميين عن شيخ المستشرقين **سيلفستر دي ساسي** (1758 - 1838). «فمعرفته خصوصا في العربية مشهورة. وقد رأيت له بعض كتب فيها توقفات عظيمة وإيرادات جليلة ومناقضات قوية، وله اطلاع واسع على الكتب العلمية في سائر اللغات»[3]. ويذهب به الإعجاب بمعرفة **دي ساسي** الواسعة للغات وإتقانه لها إلى حد تشبيهه بالفيلسوف **أبي نصر الفارابي**.

ومعروف لدى علماء تاريخ الفكر اللغوي الحديث في أوربا أن **دي ساسي** (1758-1838)كان فعلاً كما وصفه **الطهطاوي** وأنه عَلَّمَ **فرانزبوب** Franz Bopp (1791 - 1869) مؤسس النحو المقارن[4]. كان **دي ساسي** قد ألف كتابا في النحو العربي أسماه «التحفة السنية في علم العربية» وهو كتاب «ذكر فيه علم النحو على ترتيب عجيب لم يسبق به أبدا»[5]. ومما لاشك فيه أن أثر **دي ساسي** واضح في فكر **الطهطاوي** النحوي فيما يتعلق بالمادة النحوية وكيفية تقديمها. إن اختيار **الطهطاوي** لعنوان كتابه «التحفة» ليس من قبيل الصدفة. إن «صياغة **رفاعة** لعنوان كتابه في تركيب مواز لعنوان كتاب **دي ساسي** وإيثار لفظ «التحفة» في مطلع العنوان كما فعل **دي ساسي**

1- محمود فهمي حجازي : المصدر المذكور، ص 125.

2- البدراوي زهران : في مقدمة «التحفة»، ص 26، هامش 3، دار المعارف، القاهرة 1983.

3- رفاعة الطهطاوي : التخليص، ص 221.

4- G. Mounin : Histoire de la linguistique, p. 174, PUF, 1974/1967.

5- رفاعة الطهطاوي : التخليص، ص 221.

أيضا، يرشح احتمال وجود التأثر[1]. والحقيقة أن الأمر تعدى الجانب الشكلي المتمثل في صياغة العنوان. إن التشابه بينهما لايقتصر على العنوان، بل يشمل أيضا الطريقة التي عالج بها الرجلان مسائل النحو من خلال اعتمادهما ما تحتاجه العملية التربوية من جداول توضيحية تُيَسِّرُ الفهم وتُقَرِّبُ المادة النحوية من أذهان المتعلمين.

إن اهتمام الطهطاوي «بالنحو العربي» لم يكن عفويا ولا تلقائيا. إنه صنيع يجسد حرص **الطهطاوي** على التجديد في النحو التعليمي انطلاقا من الاهتمامات التي كانت تشغل بال اللغويين في فرنسا خلال نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر المعروفين باسم الايديولوجيين الذين كان من اهتماماتهم الأولى مكانة النحو وأهميته في «التربية المدرسية» التي شكلت إحدى الأطروحات الأساس التي دافعوا عنها بكل قوة»[2].

مثل ذلك فعل **الطهطاوي** عندما عاد من فرنسا متأثراً **بدي ساسي** أحد أبرز الإيديولوجيين. ولقد أكد هؤلاء في بداية القرن التاسع عشر بشكل واضح على علاقة البحث الفلسفي في اللغة والنحو بالقضايا التربوية كما هو الأمر بالنسبة لطيرو F. THUROT. (1832 + 1768) أحد كبار لغويي وفلاسفة عصره[3].

3.4.1- في طبيعة اللغة

إذا كان كتاب «التحفة» محاولة رائدة في تبسيط النحو العربي، فإن كتاب **الطهطاوي** «تخليص الإبريز» يشكل هو الآخر نقطة تحول جديدة في تاريخ الفكر اللغوي العربي الحديث. يعكس «التخليص» جملة من الأفكار اللغوية «الجديدة» التي استقاها **الطهطاوي** من الدرس اللغوي السائد آنذاك في فرنسا. وسنعرض لجملة من الأفكار اللغوية كما فهمها الهطاوي والمتعلقة أساساً بطبيعة اللغة كظاهرة عامة وباللسان الفرنسي.

يقدم **الطهطاوي** تعريفاً عاما للغة. فهي «من حيث الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني وطريقها الكلام والكتابة المختلفة باختلاف الأمم. وهي قسمان: لغات

1- مبروك سعيد: في إصلاح النحو العربي، ص 61.

2- C. Désirant et T. Hordé : Introduction aux idéologues et les sciences du langage ; P. 12 in H.E.L. tome 4, fasc. 1, P.U. Lille, 1982.

3- F. Thurot : Tableau des progrès de la science grammaticale (introduction et noté par A. Joly. Collection Ducros, Bordeaux, 1970/1796.

مستعملة ولغات مهجورة. فالأول ما يتكلم به الآن كلغة العرب والفرس والأتراك والهند و الفرنسيس والطليانية والإنكليز والإسبانيول والنيمسا والموسقو، والثاني ما انقرض أهله، واندثر أربابه ولم يبق إلا في الكتب مثل اللغة القبطية واللاتينية واليونانية القديمة المسماة بالإغريقية»[1].

إذا كان حد اللغة غير جديد في الثقافة العربية ـ حد اللغة عند ابن جني في الخصائص معروف ومتداول[2]، فإن تعريف **الطهطاوي** يشير بوضوح إلى وجود أنواع كثيرة من اللغات. فهو يشمل اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة. ويميز التعريف بين اللغة من حيث هي ـ أي اللغة «الطبيعية»[3] وغيرها من أنظمة التواصل كالتعبير بالإشارة أو بغيرها. كما يشير تعريفه السابق إلى تقسيم أولي ما يزال الدرس اللساني المعاصر يأخذ به هو التمييز بين اللغات المستعملة (الحية) واللغات المهجورة (الميتة).

وحينما يتحدث **الطهطاوي** عن اللغة ينتبه إلى الاختلاف الحاصل بين مستوى اللغة المنطوق ومستواها المكتوب عند الفرد المتكلم. « فكل إنسان يعبر عن مقصوده، إما بالكلام أو بالكتابة، فكلامه يسمى عبارة ومنطقاً وتعبيره عن مقصوده بالكتابة سمي نقشاً ومسطرة وقلماً . فقد تكون قلم الإنسان أفصح من عبارته، فإنه قد يكون الإنسان ألكن ويكون قلمه فصيحا»[3]. وفي نفس السياق، ميز **الطهطاوي** بين مستوى اللغة الدارجة و مستوى اللغة الأدبية. «إن الكاتب إما أن يفصح عن مراده بنظم أو نثر. وعلى كل، فإما أن يكون كلامه أو تأليفه **باللغة المستعملة في المحاورات المسماة الدارجة أو باللغة الموافقة**»[4].

ويقف **الطهطاوي** أيضا على حقيقة علمية ما تزال قائمة إلى اليوم، هي كون كل لغة إنسانية لابد أن تتوافر على «نحو» يحدد بالضبط كيفية استعمال قواعدها. «إن كل لغة من اللغات لابد لها من قواعد لتضبطها كتابة وقراءة. وتسمى هذه القواعد باللغة الطاليانية «أغرماتيقا» وباللغة الفرنساوية «أغرمير». ومعناها تركيب الكلام، يعني علم

1- رفاعة الطهطاوي : المصدر نفسه، ص 373. [وقد وردت أسماء اللغات هكذا في النص الأصلي].
2- ابن جني : الخصائص، ج 1، ص 33. تحقيق محمد علي النجار. دار الهدى ـ بيروت.
3- رفاعة الطهطاوي : نفسه، ص 375.
4- رفاعة الطهطاوي : نفسه، ص 375.

ضبط اللغة بنحوها. فلا مانع من أن يراد بالنحو قواعد اللغة من حيث هي، وهو مرادنا هنا، فهو علم به يعرف تصحيح الكلام والكتابة على اصطلاح اللغة المرادة الاستعمال»[1].

و كان **الطهطاوي** يدرك قيمة النحو في الثقافة العربية واعتزاز العرب به، إلا أن احتكاكه باللغة الفرنسية وقواعدها دفعه إلى القول بأن قواعد النحو ليست خاصة بالعربية، إذ «سائر اللغات ذات القواعد لها فن يجمع قواعدها (...) وليست اللغة العربية هي المقصورة على ذلك»[2].

وخلافا أيضا لما يعتقده كثير من اللغويين العرب القدماء والمحدثين من كون اللغة العربية تنفرد بين لغات العالم بصفات بلاغية وبيانية لا نظير لها في باقي اللغات. يؤكد **الطهطاوي** «أن علم البلاغة ليس من خواص العربية، **قد يكون في أي لغة كانت من اللغات**، فإنه يعبر عن هذا العلم في اللغات الإفرنجية بعلم الريتوريقي»[3]. وتتوافر في كل لغة مجموع التقنيات والأساليب التي تحقق لها بيانها وبلاغتها، وهي أساليب خاصة بها، بحيث إذا نقلت إلى لسان آخر فقدت قيمتها، إذ « يكون الشيء بليغاً في لغة، غير بليغ في أخرى أو قبيحا فيها»[4].

يعكس هذا الكلام عند **الطهطاوي** فهماً موضوعياً لاشتغال بنيات اللغات الطبيعية وتوفرها على الوسائل الخاصة بها لتحقيق التواصل والإفهام في أبلغ الصور. ومعروف أن كثيرا من اللغويين العرب القدامى والمحدثين يعتقد أن البيان لايكون إلا بالعربية[5].

وتحدث **الطهطاوي** في «التلخيص» أيضاً عن طبيعة اللسان الفرنسي وكيفية اشتغاله صرفاً وتركيبا وبلاغة في إطار نوع من المقارنة بالبنيات العربية. ولعلها أولى المحاولات الحديثة في مجال المقارنة بين اللغة العربية وغيرها من اللغات الطبيعية. إن أجزاء الكلام التي جرت العادة أن تُقسَّمَ في النحو العربي إلى اسم وفعل وحرف هي على غير هذا المنوال في نحو اللغة الفرنسية. «إنهم جعلوا أجزاء الكلمة عشرة، كل

1- رفاعة الطهطاوي : نفسه، ص 373.
2- رفاعة الطهطاوي : نفسه، ص 217.
3- رفاعة الطهطاوي : نفسه، ص 382.
4- رفاعة الطهطاوي : نفسه، ص 382.
5- أحمد بن فارس الصاحبي، ص : 16. تحقيق السيد أحمد صقر، دار الحلبي، القاهرة 1977.

واحد منها قسم مستقل له علامة، وهي الاسم والضمير وحرف التعريف والنعت والمشترك وهو أسماء المفعول والفاعل والفعل والظرف، ويسمى عندهم مكيف الفعل وحروف الجر وحروف الربط وحروف النداء والتعجب ونحوه»[1].

ويستحضر **الطهطاوي** تقسيم النحاة العرب الثلاثي لأجزاء الكلام وتأكيدهم القاطع على ذلك كقول الزجاجي : «وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك لا ينفك كلامهم كلا من اسم وفعل وحرف ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع ولا أكثر»[2]، ليشكك في قيمة تأكيد النحاة العرب. يقول **الطهطاوي** «ويظهر أن قول بعضهم أقسام الكلمة أو الكلام ثلاثة في سائر اللغات، وأن الحصر عقلي لعلة استقلالها بالمفهومية وعدمه دلالة ما استقل بالمفهومية وعدمها **فيه بعض شيء**»[3].

ولاحظ **الطهطاوي** أن للغة الفرنسية طريقة خاصة بها في تصريف الأفعال. فإذا أراد الإنسان أن يخبر بأنه أكل فإنه يقول : «أملك مأكولاً [J'ai mangé]، يعني لا يمكن تصريف «أكل» في بعض أحواله إلا مع فعل الملك أو التلبس، فكأنه يقول : تلبست بالأكل. وإذا أراد أن يقول : «خرجت» يقول : «أنا أكون مخرجا، يعني خرجت. وهكذا يسمى فعل [avoir] وفعل الكينونة [être] فعلين مساعدين، يعني أنهما يعينان على تصريف الأفعال ويتجردان عن معناها الأصلي»[4].

لا يهمنا مدى فهم **الطهطاوي** لصرف اللغة الفرنسية وتركيبها، فليست ملاحظاته سوى عبارة عن تأملات تلقائية توصل إليها من خلال مقارنة اللغة الفرنسية بلغته الأصلية أي العربية. والجدير بالإشارة أن **الطهطاوي** كان أحد الأوائل الذين عقدوا نوعاً من المقارنة ـ أو على الأصح قاموا بدراسة تقابلية بين اللغتين العربية والفرنسية.

ورغم الأفكار اللغوية الجديدة التي ذكرها **الطهطاوي** في «التخليص» عن اللغة الفرنسية وإعجابه بها، لم تخل رؤيته للغة العربية من ذاتية بسبب تكوينه الثقافي

1- التخليص، ص 374.
2- أبو القاسم الزجاجي : الإيضاح في علل النحو، ص 45، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط 1979/3.
3- التخليص، ص 373.
4- التخليص، ص 216.

والديني. إن اللغة العربية عنده تبقى أفضل اللغات وأسماها ولا تماثلها لغة أخرى. «نعم اللغة العربية أفصح اللغات وأعظمها وأوسعها وأحلاها على السمع»[1]. وفي هذا القول ما يناقض ما سبق أن ذكره من أن جميع اللغات فصيحة وفيها بيان وبلاغة. وحينما ينتبه إلى بعض المبادئ اللغوية العامة كما حصل عندما لاحظ «أن اللسان الفرنسي لسان غير قار القواعد كتابة وقراءة»[2]، فهو لايوظف هذا المبدأ بالنسبة لما آلت إليه اللغة العربية على عهده، وكان بإمكانه أن يقدم لنا معطيات هائلة عن حال اللغة العربية وتطورها.

4.4.1- الطهطاوي والفكر اللغوي الغربي

تناول **الطهطاوي** في «التحفة» و «التخليص» جملة من القضايا المتعلقة باللغتين العربية والفرنسية بكيفية عامة، نكاد نقول عنها إنها مقاربة «تلقائية وعفوية»، حيث تغيب الإشارة إلى المنهج المعتمد في التحليل أو المقارنة. ولا غرو في ذلك، «إذ تفتح فكره [أي **الطهطاوي**] لأول مرة على لغة جديدة غريبة عليه ذات مفاهيم لغوية غير ما عرف ولا عهد له بمثل ما يرى فيها ويسمع، فصدر عنه سلوك تلقائي لغوي كانت تحكمه بلا وعي قيود ومفاهيم ألفها، تأصلت عنده وعقد موازنات لغوية»[3]. لهذا لا ينبغي أن نبالغ في تقويم آراء **الطهطاوي** ونحملها أكثر مما تستحقه زاعمين أنه «استوعب ما أحرزه الغربيون في زمانه من تقدم الدراسات اللغوية»[4]، علينا أن نسأل : أي حد استطاع الطهطاوي أن يستوعب ما قدمته الدراسات اللغوية على عهده من آراء ونظريات ؟ وأين يتجلى ذلك ؟

يمكن القول إن فترة وجود **الطهطاوي** بفرنسا في الفترة الممتدة بين 1826 و 1831 تمثل بداية ظهور النحو المقارن في ألمانيا على يد فرانز بوب ومن جاء بعده من اللغويين الذين أرسوا دعائم المنهج التاريخي، الأمر الذي جعل بعض الدارسين يذهب إلى أن **الطهطاوي** في التحفة كان «يتعقب الكلمة في مساراتها التاريخية عبر العصور، وهو بذلك يتبع **المنهج التاريخي**»[5].

1- التخليص، ص 217.
2- التخليص، ص 307.
3- البدراوي زهران : نفسه، ص 12.
4- البدراوي زهران : ص 285.
5- البدراوي زهران : المصدر نفسه، ص 62.

والحقيقة أنه لم يكن بإمكان **الطهطاوي** أن يعتنق المنهج المقارن ـ التاريخي الذي يشير إليه الباحث المذكور. وتجمع المصادر التاريخية على أن **الطهطاوي** تعرف إلى **دي ساسي** وبعض تلامذته وتبودلت بينهم المراسلات حتى بعد عودة **الطهطاوي** إلى مصر[1]. كما تجمع المصادر المتعلقة بتاريخ الفكر اللغوي الأوربي من جهتها على أن **بوب** مؤسس النحو المقارن التقى ب **دي ساسي** Sylvestre de Sacy أثناء إقامته بباريس ما بين 1812 - 1816. و من المعروف تاريخيا عن **دي ساسي** « أنه قاوم القواعد المقارنة طوال حياته باسم القواعد العامة»[2]. ويؤكد **جورج مونان** Georges Mounin أن **دي ساسي** لم يجهل القواعد المقارنة فحسب، ولكنه أنكرها». وقد كان دي ساسي ـ كسائر الإيديولوجيين ـ متشبعا بأفكار الفيلسوف الحسي **كانديلاك** E.Candillac (1780 - 1715)، ومن جملتها أن اللغة شرط لوجود الفكر، وهي مقولة كانت شعار «الإيديولوجيين» لرفض عقلانية **ديكارت** وكل التيارات اللغوية الجديدة بما فيها المنهج المقارن الذي لم يعرف أي ازدهار حقيقي في فرنسا. يورد **جورج مونان** في هذا الصدد فكرة هامة لمايي مفادها : أن الفيلسوف **كانديلاك** قد قطع الطريق أمام اللغوي **بوب**[3]. في هذا المناخ الفكري الرافض لأي منهج لغوي جديد، لم يكن بإمكان **دي ساسي** أو غيره أن ينقل آثار المنهج التاريخي المقارن إلى **الطهطاوي**. ويبدو أن **الطهطاوي** ـ بإيعاز من **دي ساسي** ـ قد قرأ منطق **بوروبال** و**كانديلاك**[4]. كما كتب عن مقولات **أرسطو** العشر ما يعكس وجهة نظر **كانديلاك** التي تقلل من قيمة منطق **أرسطو** ومقولاته[5].

مهما يكن، فإن المنهج المقارن أثناء وجود **رفاعة الطهطاوي** في فرنسا كان في بدايته ولم تكن الدراسات اللغوية في أوربا قد قطعت آنذاك أشواطا بعيدة إلا ما كان من شأو المنهج المقارن في ألمانيا. إن مغالاة بعض الدارسين العرب في الرفع من قيمة آراء الطهطاوي اللغوية ليس له ما يؤكده في تاريخ اللسانيات. وإنه لمن دواعي الاستغراب أن يزعم المرء أن **الطهطاوي** في التحفة «يعتمد في تعريفاته على المنهج الوصفي» ... مثلما يذهب إلى ذلك الزهراوي بدران قائلاً : «ويتضح لنا أنه يتبع الظاهرة اللغوية في

1- التخليص، ص 325 - 327.

2- G. Mounin : Histoire de la linguistique, p. 197.

3- Ibidem.

4- يقول الطهطاوي : «قرأت كتابا في علم المنطق الفرنساوي وعدة مواضع من كتاب لبير بروال من حملتها المقولات وكتابا آخر في المنطق يقال له كتاب قندياق غير فيه منطق أرسطو» التخليص، ص 334.

5- التخليص : ص 390.

كل حالاتها وأوضاعها المختلفة ويسجل ما يرى وهذا هو اتجاه المنهج الوصفي»[1].

الواقع أن أفضل موازنة محتملة بين الفكر اللغوي عند **الطهطاوي** والفكر اللغوي الغربي هي التي يمكن أن تكون بينه وبين معاصريه من الإيديولوجيين الذين كان **دي ساسي** أحد أقطابهم. أما أن نردد «أن **رفاعة الطهطاوي** يعد من رواد المدرسة الألسنية بمفهومها الحديث»، وأن ما قاله في هذا المجال كان سابقاً به النظريات اللغوية الحديثة ومعظمها لم تتحدد مفاهيمها وتتبلور أبعادها إلا بعد ظهور اللغوي الفذ **فردينانд دي سوسور**»[2]، فهكذا حكم مبالغ فيه، إذ ليس في عمل **الطهطاوي** ما يؤكده من بعيد أو قريب.

لقد كان بإمكان الذين جاءوا بعد **الطهطاوي** أن «يلتفتوا» إلى هذه الارتسامات الأولية الواردة في «التلخيص» و «التحفة» ويعملوا على تنميتها واستثمارها في تحليل اللغة العربية، وفي تبسيط نحوها التعليمي وتيسيره. «كان من الممكن أن نواكب الغربيين في هذا المجال الذي بعدت فيه المسافة بيننا وبينهم»[3]، غير أن شيئاً من هذا لم يحدث لتضيع هذه الفرصة التاريخية أمام البحث اللغوي العربي. وكان علينا أن ننتظر مجيء رجالات علمية أخرى ستعمل بدورها على نقل الأفكار اللغوية الغربية الحديثة إلى الثقافة العربية.

إننا لا ننكر القيمة التاريخية لجهود **الطهطاوي** اللغوية التي تنم عن «اطلاع أولي» على بعض الآراء اللغوية السائدة في فرنسا خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر، لكن لا ينبغي أن نبالغ، فنذهب إلى ما ذهب إليه بعض الدارسين كما سبق، فَعَدُّ الطهطاوي أب اللسانيات الحديثة !!

1- البدراوي زهران : المصدر نفسه، ص 24* (كذا في النص الأصلي).
2- البدراوي زهران : نفسه، ص 391.
3- البدراوي زهران : نفسه، ص 385 هامش رقم 3.

الفصل الثاني

إرهاصات المنهج التاريخي ـ المقارن في البحث اللغوي العربي الحديث

المبحث الأول
بدايات المنهج المقارن في أعمال جرجي زيدان

1.2- القضايا اللغوية في كتابات زيدان (1861 - 1914)

يمكن القول إن التصورات اللغوية الجديدة التي عرفتها أوربا ابتداء من العقد الثاني من القرن التاسع عشر أو ما دُرِجَ على تسميته بالفيلولوجيا المقارنة ـ أو النحو المقارن ـ دخل الثقافة العربية الحديثة مع كتابي زيدان «الفلسفة اللغوية» الصادر سنة 1886 و «تاريخ اللغة العربية» الصادر سنة 1904[1].

ولن نهتم كثيرا بأفكار جرجي زيدان من حيث إنها مضامين معرفية. ليس ذلك مهما في حد ذاته، لأن القضايا التي طرحها زيدان في كتابيه المذكورين لم يعد لها أي قيمة نظرية أو منهجية في الدرس اللساني العام المعاصر. سنركز اهتمامنا في هذا المبحث على المصادر النظرية والمنهجية التي انطلق منها زيدان في عرضه للقضايا اللغوية التي جاءت في كتاباته،كما سنسأل عن الكيفية التي استوعب بها مفاهيم الفيلولوجيا المقارنة وحاول تطبيقها على اللغة العربية.

1.1.2- أصل الكلمات في العربية

تناول زيدان في «تاريخ اللغة العربية» القضايا اللغوية ذاتها التي تناولها لغويو أوربا عامة وفرنسا خاصة خلال القرن التاسع عشر. في «الفلسفة اللغوية» يعرض المؤلف لجملة من الأمور اللغوية بعضها خاص بالعربية وأخواتها، وبعضها يتعلق باللغة البشرية عامة. ويشكل ما يتعلق بالعربية المحور الأساس في «الفلسفة اللغوية». يقول زيدان :

1- طبع كتاب «الفلسفة اللغوية» أول مرة ببيروت سنة 1886، وأعيد طبعه سنة 1904 وبعد ذلك توالت طبعاته مصورة عن الطبعة الثانية. وقد اعتمدنا الطبعة الصادرة عن دار الجيل بيروت 1982. أما كتاب «تاريخ اللغة العربية» فقد صدر بالقاهرة سنة 1904، وأعيد طبعه بعد وفاة زيدان تحت عنوان : «اللغة العربية كائن حي» مراجعة الدكتور مراد كامل. دار الهلال، القاهرة. دون تاريخ وهي الطبعة التي اعتمدناها.

ـ موضوع هذا الكتاب البحث التحليلي في كيف نشأت اللغة العربية وتكونت باعتبار أنها اكتسابية خاضعة لناموس الارتقاء العام. ومدار البحث على خمس قضايا ونتيجة وهي :

ـ **القضية الأولى** : أن الألفاظ المتقاربة لفظاً ومعنى هي تنوعات لفظ واحد.

ـ **القضية الثانية** : أن الألفاظ المانعة الدالة على معنى في غيرها (كحروف الجر والعطف وأحرف الزيادة ونحوها) إنما هي بقايا ألفاظ ذات معنى في نفسها.

ـ **القضية الثالثة**: أن الألفاظ المانعة الدالة على معنى في نفسها يُرَدُّ معظمها بالاستقراء إلى أصول ثنائية أحادية المقطع تحاكي أصواتا طبيعية.

ـ **القضية الرابعة** : أن جميع الألفاظ المطلقة كالضمائر وأسماء الإشارة ونحوها قابلة الرد بالاستقراء إلى لفظ واحد أو بضعة ألفاظ.

ـ **القضية الخامسة** : أن ما يستعمل للدلالة المعنوية من الألفاظ وضع أصلاً للدلالة الحسية ثم حمل على المجاز لتشابه في الصور الذهنية.

النتيجة : أن لغتنا مؤلفة أصلاً من أصول قليلة أحادية المقطع معظمها مأخوذة عن محاكاة الأصوات الخارجية وبعضها عن الأصوات الطبيعية التي ينطق بها الإنسان غريزيا»[1].

ونجمل الأمور اللغوية المتعلقة باللغة البشرية عامة التي ذكرها زيدان فيما يلي :

تحدث زيدان عن «تقسيم اللغات باعتبار درجات تهذيبها إلى مرتقية وغير مرتقية محددا سمات كل منها». كما قدم فكرة عامة عن تقسيم اللغات إلى طائفتين عظيمتين : الطائفة الآرية أو الهندية الأوربية محددا صفاتها المميزة في كونها «مؤلفة من أصول قابلة التصريف إدراجاً وأن الاشتقاق فيها يقوم بإضافة أدوات معظمها ذات معنى في نفسها. وهذه الأدوات تلحق غالباً في آخر الأصل وأحياناً في أوله» (ص : 14).

أما الطائفة الثانية فهي الطائفة السامية ومنها العربية. ومن صفات الساميات «أنها

1- الفلسفة اللغوية : ص 9. وكذلك صص 31 - 32. في تحليل هذه القضايا بدءا من ص : 33 إلى 101 نقلا عن الفلسفة اللغوية باختصار من ص 11 إلى ص 30. ومن ص 102 إلى ص 153.

مؤلفة من أصول ثلاثية الأحرف ثابتة في الاشتقاق، أي أنه لا يؤثر على أحرفها، بل هو يقوم فيها بتعبير الحركات التي يتوقف عليها نوع الدلالة. مثاله في العربية «قتل» وهو أصل يتضمن معنى القتل. فبتغيير الحركات فيه تشتق عده أفعال أو أسماء أو نعوت تبعاً لنوع ذلك التغيير ...»

وتحدث زيدان عن «أصل اللغات» بحسب الأمم التي تتكلم بها. «الأمم التي تتكلم الآرية ترجع إلى أصل واحد، وهكذا الطوائف الأخرى. فالأمم التي تتكلم الآرية بعضها في أوربا وبعضها في الهند والفرس. فمهما تباعدت المسافة بينها واختلفت عوائدها وأخلاقها، فلا ريب أنها كانت في أقدم أزمنة التاريخ أمة واحدة أو عائلة واحدة تعيش في بقعة واحدة ثم قضت الأحوال بتفرقها (..) وهكذا أيضا اللغات السامية». (ص: 18).

وبالرغم من اختلاف اللغات اليوم وتباعدها في الزمان والمكان، تتوافر اللغات، حسب زيدان، على بعض المواد المتشابهة في هذه اللغات كما يظهر ذلك في أقدم ألفاظ اللغة مثل : الضمائر والأعداد وأسماء ضروريات الحياة كالطعام والشراب والمأوى والملبس وما يتعلق بذلك» (ص: 21).

ثم عرض المؤلف نشأة اللغة عند الإنسان موضحاً أنها وليدة الطبيعة الاجتماعية للإنسان وميله للتعاون والتعاضد بتبادل المعاني والمقاصد أي التفاهم. وقد مرت اللغة عند الإنسان بدورين أساسين :

- دور تقليدي - ودور نطقي. في الدور الأول عمل الإنسان على تقليد الظواهر التي أراد التعبير عنها مقلداً الأشكال الإشارية والأصوات التي تعرف إليها في الطبيعة. أما الدور النطقي فيريد به المؤلف «حال اللغة بعد تحول ألفاظها بالقلب والإبدال والنحت من تقليد الأصوات تقليداً بسيطا إلى ألفاظ مستقلة يدل بها على المعاني دلالة صماء لا تظهر فيها صبغة التقليد»[1].

2.1.2- العربية كائن حي

ذكر زيدان في مقدمة الطبعة الثانية من كتابه «الفلسفة اللغوية» أنه «سيشفع هذا الكتاب بكتاب آخر في تاريخ اللغة العربية باعتبار أنها كائن حي خاضع لناموس الارتقاء

1- جورجي زيدان : الفلسفة اللغوية، ص 114.

العام تقصر الكلام فيه على ما لحق اللغة من التنوع والتفرع والنمو والارتقاء في ألفاظها وتراكيبها بعد أن تم تكونها وصارت ذات قواعد وروابط».

وبالفعل ظهر كتاب «تاريخ اللغة العربية» (سنة 1904) وموضوعه «النظر في ألفاظها وتراكيبها بعد تمام تكونها، فيبحث فيما طرأ عليهما من التغير بالتجدد أو الدثور، فيبين الألفاظ والتراكيب التي دثرت من اللغة بالاستعمال، وما قام مقامها من الألفاظ الجديدة والتراكيب الجديدة بما تولد فيها أو اقتبسته من سواها، مع بيان الأحوال التي قضت بدثور القديم وتولد الجديد، وأمثلة مما دثر أو أهمل أو تولد أو دخل»[1].

ويقسم المؤلف تاريخ اللغة العربية باعتبار ما مر عليها من المؤثرات الخارجية إلى «ثمانية أدوار أو عصور هي :

أولاً - **العصر الجاهلي** : وفيه ما لحق اللغة من التنوع والتغير في ألفاظها وتراكيبها قبل الإسلام»، و «ما دخلها من الألفاظ الأعجمية من اللغات الحبشية والفارسية والسنسكرتية والهيروغليفية واليونانية».

ثانياً - **العصر الإسلامي** : أي أثر الإسلام في ألفاظ اللغة وتراكيبها «مما اقتضاه الشرع والفقه».

ثالثاً - **الألفاظ الإدارية** : في الدولة العربية التي اقتضاها التمدن الإسلامي عند إنشاء دولة العرب.

رابعاً - **الألفاظ العلمية في الدولة العربية** «التي اقتضاها نقل العلم والفلسفة من اليونانية».

خامساً - **الألفاظ الاجتماعية ونحوها**.

سادساً - **الألفاظ النصرانية**.

سابعاً - **الألفاظ الأعجمية في دول الأعاجم** بعد زوال الدول العربية وتولي الدول التركية والكردية وغيرها».

ثامناً - «**النهضة الحديثة**» وما «اقتضته من تولد الألفاظ الجديدة واقتباس الألفاظ

1- جورجي زيدان : العربية كائن حي، ص19.

الإفرنجية للتعبير عما حدث من المعاني الجديدة في العلم والصناعة والتجارة والإدارة»[1].

2.2- السمات المنهجية في أبحاث زيدان اللغوية

1.2.2- مستويات البحث اللغوي

من المؤكد أن القضايا التي عرضها زيدان في «الفلسفة اللغوية» و«تاريخ اللغة العربية» قضايا لغوية حديثة. إن الخوض في قضايا تتعلق بأصل اللغة ونشأتها والأدوار التي قطعتها وتفرعها إلى فصائل تشترك في جملة من الصفات المميزة، وكيف تتطور بنية الأشكال اللغوية والموازنة بين مواد لغوية تنتمي لعدة لغات، إما من فصيلة واحدة أو من فصائل متباينة، كل ذلك من القضايا اللغوية التي عولجت بشكل مفصل و دقيق في الفكر اللغوي الأوربي منذ بداية القرن التاسع عشر في إطار ما يعرف بالفيلولوجيا المقارنة.

أشار زيدان إلى ذلك قائلا : « والبحث في فلسفة اللغة لا يزال جديداً عندنا يحتاج إلى تمحيص وانتقاد. فنتقدم إلى أرباب الأقلام أن ينتقدوه ونستلفت انتباه أئمة اللغة إلى النظر فيه والتوسع في موضوعه»[2]. ويشير زيدان إلى أن هذه القضايا جديدة في أوربا نفسها، «فكيف بالأبحاث الفلسفية وهي جديدة حتى في لغات الإفرنج»[3]. فماذا يقصد زيدان بهذه التسمية ؟

من الأمور المثيرة للانتباه عند زيدان تقسيمه مستويات البحث اللغوي وتحديد إطار كل منها، مميزا بين العلوم اللغوية الحديثة وبين النشاط اللغوي القديم. وبعد أن يتساءل زيدان عن عدد العلوم اللغوية، يجيب قائلا : «أما اللغات على العموم فعلومها درجات متتاليات :

الأول : يبحث عن ألفاظ اللغة من حيث بناؤها ومشتقاتها وتركيبها وإعرابها وأوجه استعمالها حقيقة أو مجازا لمقاصد في التعبير، وهذا ما تُعَلِّمُهُ المدارس في أيامنا

---

1. ج، زيدان : المصدر المذكور، ص 20 - 26.
2. الفلسفة اللغوية : ص 10.
3. زيدان : الفلسفة اللغوية، ص 8.

كالصرف والنحو والمعاني والبيان مما هو ضروري لكل كاتب.

الثاني: يبحث عن تاريخ تلك الألفاظ وتنوعها ودلالتها مع ما طرأ عليها من التغيير بتجريد بسيطها وحل مركبها، وهذا ما ربما صحت تسميته «علم اللغة أو فلسفتها» وبموجبه تُرَدُّ ألفاظ كل لغة إلى أصول أو موضوعات محصورة عَدّاً بسيطة بناءً.

الثالث: مقابلة هذه الأصول من لغات مختلفة وردها إلى أصول قليلة مشتركة، وهذا ما يدعى بعلم «مقابلة اللغات». وقد تمكن علماؤها بواسطته من تقسيمها إلى صنوف ورتب وعائلات. وهم ينتظرون الظفر برد جميع ما ينطق به البشر إلى أصول قليلة.

الرابع: وهو أسماها يبحث عن كيفية توصل الإنسان إلى هذه الأصول وكيف نطق بها أولا»[1].

وفي مقدمة كتابه «تاريخ اللغة العربية» يقسم زيدان البحث في اللغة إلى علمين أساسين: «الفلسفة اللغوية» و «تاريخ اللغة». فالفلسفة اللغوية تبحث في كيف نطق الإنسان الأول، وكيف نشأت اللغة، وتولدت الألفاظ من حكاية الأصوات الخارجية كقصف الرعد وهبوب الريح والقطع والكسر وحكاية التف والنفخ والصفير ونحوها، ومن المقاطع الطبيعية التي ينطق بها الإنسان غريزياً كالتأوه والزفير، وكيف تنوعت تلك الأصوات لفظاً ومعنى بالنحت والإبدال والقلب حتى صارت ألفاظاً مستقلة وتكونت الأفعال والأسماء والحروف وصارت اللغة على نحو ما هي عليه.

«أما تاريخ اللغة فيتناول النظر في ألفاظها وتراكيبها بعد تمام تكونها، فيبحث فيما طرأ عليهما من التغيير بالتجدد أو الدثور، فيبين الألفاظ والتراكيب التي دثرت من اللغة بالاستعمال، وما قام مقامها من الألفاظ الجديدة، والتراكيب الجديدة بما تولد فيها أو اقتبسته من سواها، مع بيان الأحوال التي قضت بدثور القديم وتَوَلُّد الجديد (..) وهو بحث لغوي تاريخي فلسفي»[2].

يكشف هذان التقسيمان لمستويات البحث في اللغة عن ريادة زيدان للدراسات اللغوية العربية في هذه الحقبة فضلاً على أنهما تقسيمان يبينان بوضوح اطلاعه على المناهج اللغوية الجديدة في أوربا ومواكبته لما جدّ فيها. وقد انفرد زيدان في الثقافة

1- زيدان: الفلسفة اللغوية، ص 30. دار الجيل، بيروت.
2- زيدان: اللغة العربية كائن حي، ص 19.

اللغوية العربية ببعض التسميات الجديدة مثل «علم اللغة أو فلسفتها» وعلم «مقابلة اللغات». ولعله كان يقصد بالتسمية الأولى ما يعرف اليوم باللسانيات وبالثانية ما كان يعرف بالنحو المقارن.

بيد أن هذين التقسيمين لا يخلوان من اضطراب في تحديد المعنى المقصود من عبارة «الفلسفة اللغوية». فهو أحيانا يعرف «الفلسفة اللغوية» بأنها البحث في تاريخ الألفاظ وتنوعها ودلالتها و ما طرأ عليها من تغيير، و أحيانا أخرى يجعل موضوعها البحث في «كيف نطق الإنسان الأول وكيف نشأت اللغة وتولدت الألفاظ من حكاية الأصوات ... الخ».

ويبدو أن زيدان يجمع تجاوزا بين المنهجين المقارن والتاريخي، وهو ما يفسر قوله بأن الأبحاث في «الفلسفة اللغوية جديدة حتى في لغة الإفرنج». هل كان زيدان يشير بذلك إلى المنهج التاريخي ؟ ومعلوم أن هذا المنهج لم يظهر إلا منذ 1875 مع جماعة لايبزغ : هرمان بول وكارل أوسطوف وكارل بروكمان وغيرهم ممن عرفوا بالنحاة الشباب[1]. وإذا صح هذا التأويل، فما دخل البحث في نشأة اللغة وتكوينها ومسألة الارتقاء والانحلال وهي الموضوعات التي بحث فيها المقارنون ورفضها التاريخانيون ؟[2]. إن تقويما حقيقيا للكتابة اللغوية عند زيدان وما تتضمن من آراء لغوية جديدة في الثقافة العربية لا يتأتى لنا إلا في ضوء تتبع نقدي للمصادر التي اعتمدها زيدان منطلقاً لأعماله اللغوية.

2.2.2- مصادر زيدان اللغوية

يصعب على قارئ كتابي جورجي زيدان أن يتعرف بوضوح على المصادر التي استقى منها المؤلف مواد كتابيه والإطار النظري الذي تناول من خلاله القضايا اللغوية المشار إليها. والواقع أن مؤلفات زيدان اللغوية تعاني من خلل منهجي بارز يتمثل في خلوها من أي إحالة إلى المصادر المعتمدة في البحث. وإذا استثنينا الإحالة الوحيدة

1- O. Jespersen : Langage, PP 91-92. Payot. Paris, 1976/1923.

- G. Mounin : Histoire de la linguistique, P. 207.

2- Ibidem, P. 213.

- R. H. Robins : Brève histoire de la linguistique de Platon à Chomsky, P. 196 et suiv. Seuil, Paris 1976/1967.

التي ذكر فيها زيدان أحد مصادره بصفة عامة جدا قائلاً : «ومن رأى أستاذنا المرحوم فانديك»[1]، لانجد ما يساعدنا بدقة على تحديد الأسس النظرية والمنهجية التي اعتمدها المؤلف.

وبالجملة لا يحدد زيدان المصادر التي اعتمدها ـ كما نفعل اليوم ـ، ولا يذكر عمَّنْ أخذ أو اعتمد من العلماء، مكتفيا بنسب الآراء اللغوية نسبة عامة كأن يقول : «وقد اختلف اللغويون»[2] أو «ويسميه علماء اللغات السامية»[3]. واستعمل زيدان لفظ «فيلولوجي» دون أن يعطيه أي مقابل بالعربية[4]. إن زيدان في كل هذه التعابير لايسمي اللغويين أو العلماء بأسمائهم.

تمكن القراءة المتأنية لمضامين كتابي زيدان في ضوء تاريخ الفكر اللغوي الحديث من القول إن اطلاع زيدان على الأفكار اللغوية السائدة في أوربا وتأثره بها مسألة ليس فيها أدنى شك. ويظهر تأثر زيدان بالمنهج المقارن فيما نلحظه عنده من حديث عن تقسيم اللغويين المقارنين الألمان للغات. يقول زيدان : «إن فيلولوجي هذا العصر قسموها باعتبار درجات تهذيبها إلى مرتقية وغير مرتقية، وهذه الأخيرة تتضمن أدنى اللغات بياناً وأبسطها ألفاظاً»[5] ثم يضيف قائلا : «كما أن اللغات المرتقية لغات متصرفة ولغات غير متصرفة»[6]. وإذا كان زيدان لا يشير إلى المصادر التي أخذ عنها أو إلى صاحب التقسيم، فمن السهل علينا أن نقول إن هذا التصنيف في أصله يعود للعالم الألماني شليجل[7]. A.Schlegel (1821 - 1867)

ومن التصورات المقارنة التي نجدها عند زيدان قوله : « والطائفة الآرية ترجع إلى ثلاثة أصول أيضا، وهي اللغتان اللاتينية واليونانية واللغة السسكريتية (الهندية القديمة). فمن اللاتينية تفرعت معظم لغات أوربا، ومن اليونانية تفرع بعض آخر وتنوع

1- الفلسفة اللغوية : ص 16.
2- نفسه، ص 27.
3- نفسه، ص 17.
4- نفسه، ص 12.
5- الفلسفة اللغوية، ص 12.
6- نفسه، ص 13.

7- O. Jespersen : op cité. P. 37.
- G. Mounin : op.cité. PP 164-165

ما بقي من السنسكريتية. وترجع هذه اللغات الثلاث إلى أصل واحد أو هي لغة واحدة مفقودة يسمونها اللغة الآرية»[1].

ويقدم زيدان في «الفلسفة اللغوية» جملة من المعطيات اللغوية استهدف من ورائها إجراء مجموعة من المقارنات بين العربية وأخواتها السامية التي تتعلق بأصول بعض المفردات والصيغ وتطورها كما كان يفعل رواد المنهج المقارن وعلماء الساميات خلال القرن التاسع عشر. ولذلك نجده يستعمل في «الفلسفة اللغوية» بعض المفاهيم المعروفة في المنهج المقارن كمفهومات الأصل والمقابلة والتطور. وفي ضوء هذه المفهومات حاول زيدان تفسير وجود بعض الكلمات في اللهجات العربية المعاصرة مثل : «شو» البيروتية و «ايش» و «أيشو» عند اللبنانيين و«شونو» عند السودانيين، وكلها بمعنى «ماذا». يمكن من «تتبع هذه اللفظة إلى أصلها (...) تماماً. فمن المقابلة يتضح جلياً أن الأصل فيها جميعها عبارة مؤلفة من ثلاثة ألفاظ مستقل أحدها لفظاً ومعنى، وهي «أي شيء هو»[2].

ويعطي زيدان بعض الأمثلة لاشتراك اللغة العربية وأخواتها السامية في أصل حروف الجر وغيرها لفظاً ومعنى. «إن الباء لا تستعمل في سائر تلك اللغات إلا للظرفية. إن هذا هو الأصل في دلالتها وما بقي من المعاني ليس إلا تفنناً عربياً»[3]. ومن ذلك أيضا «أن اللام كالباء تستعمل لمعان كثيرة. ومن المقابلة يتضح أن الأصل في دلالتها الإضافة والقصد، أي أنها تتضمن معنى «إلى» وهي تقوم مقامها في العربية والسريانية»[4].

وينطبق مفهوما الأصل والمقابلة (المقارنة) على حروف أخرى عدا حروف الجر. بالنسبة للكاف «تظهر المقابلة أن الأصل في مؤداها التشبيه بدليل كونها هكذا في بقية اللغات الشرقية. أما أصلها، فيظهر أنه فُقِدَ من العربية وحُفِظَ في أخواتها. فهي في العبرانية بقية «كن» مفادها «كذا»، وربما يقصدون بقولهم «زيد كالأسد» زيد كذا الأسد. و «كن» هذه منحوتة من «أكن» في العبرانية بمعنى حقيقة، وفي الكلدانية

1- الفلسفة اللغوية، ص 17.
2- الفلسفة اللغوية، ص 45.
3- نفسه، ص 48.
4- نفسه، ص 48.

«هيككن» أو «هكي». وقد شق العبرانيون من «أكن» أيضا «أك» ظرفا يعني التأكيد»[1] .

ولمعرفة أصل بعض الألفاظ يقوم المؤلف بتحليلها في ضوء مقارنتها أو مقابلتها ـ كما يقول هو ـ بين سائر اللغات السامية المعروفة، ثم يوسع المقابلة لتشمل اللغات الآرية من لاتينية ويونانية وسنسكرتية وجرمانية وإنجليزية وفارسية على نحو ما فعل في تحليله لأصل لفظة «لا» الدالة على النفي.

ومن أمثلة المقارنة بين اللغات السامية التي أوردها زيدان أن : « الباء العربية هي بقية كلمة ذات معنى مستقل هي «بيت»، بدليل أن هذه الأخيرة في السريانية بمعنى «في» أو «بين»، فيقولون (بيت قبورا) أي في أو بين القبور. ولنا (بي) وهي حلقة موصلة بين «بيت» و «الباء». وقد وردت في التلمود والترجوم بمعنى في البيت وهي في السريانية مجزوم بيت، وتفيد الظرفية فيكون لنا سلسلة تامة الحلقات وهي بيت ثم «بي» ثم «ب»»[2].

إن تأثر زيدان بالمنهج المقارن واضح، كما يظهر من الحيز الذي احتله إشكالية أصل اللغة ونشأتها في «الفلسفة اللغوية». ونعتقد أنه لا فائدة من وراء عرض ومناقشة ما أورده زيدان في موضوع نشأة اللغة الأولى عند الإنسان الأول. ولا تهمنا أيضاً الأمثلة والحجج التي دعم بها المؤلف رأيه في الموضوع. إن عرض هذه القضية ـ الإشكالية والبحث لها عن حل علمي ضرب من الوهم. فالمشكل في أصله يقوم على الحدس والتخمين. وليس بين أيدينا سوى روايات التوراة والإنجيل التي تفتقر إلى سند علمي منطقي ومعقول.

وتسمح لنا بعض فقرات كتاب «اللغة العربية كائن حي» أن نقول دون تحفظ إن زيدان استفاد كثيرا من أفكار داروين ومن حذا حذوه من اللسانيين أمثال شلايشر A.Schlei cher وماكس مولر. يقول زيدان : « من أهم نواميس الحياة النمو أو التجدد وهو ينطوي على دثور الأنسجة، وتولد ما يحل محلها (...)، فالجسم الحي في

1- الفلسفة اللغوية، ص 49.

2- نفسه، ص 48 .

انحلال وتولد دائمين (...). فالتجدد ضروري للحياة (...) ويتبع الأحياء في الخضوع لهذه النواميس ما هو من قبيل ظواهر الحياة أو توابعها (...) كاللغة والعادات والديانات والشرائع والعلوم والآداب ونحوها (...)، فهي خاضعة لناموس النمو والتجدد وناموس الارتقاء العام»[1].

إنها بدون شك أفكار داروينية في النشوء والارتقاء. هل اطلع زيدان مباشرة على الداروينية اللغوية كما يمثلها شلايشر أم إن الأمر لا يعدو أن يكون حديثا مبسطا وفهما عادياً لأفكار داروين كما جاءت في أصل الأنواع (1859) على غرار ما صنع الطبيب والفيلسوف السوري شلبي الشميل (1850-1917) الذي يعد أول من أدخل أفكار داروين في التفكير البيولوجي إلى الشرق العربي في مقالات نشرها في مجلة المقتطف[2]؟ إلى أي حد استفاد زيدان من فكر داروين أو شلايشر؟ ما درجات تمثله ووعيه بقيمة المنهج الارتقائي في اللغة وأهميته ؟

يخلو كتاب «اللغة العربية كائن حي» من أي إشارة للمنطلقات التي صدر عنها زيدان، إذ لا نعثر على أي إحالة موثقة للمصادر النظرية، كما لا نجد تقديماً للهدف المنهجي من وراء دراسة اللغة ارتقائيا.

نميل في أول وهلة إلى ربط كتاب جورجي زيدان بالإطار العام للخطاب النهضوي العربي، فنجعل من الافتراضات اللغوية الواردة في هذا الكتاب جزءاً من التدابير العملية ووسيلة لتفسير ما تتطلبه الحياة العصرية الناهضة في الشرق العربي من اللغة العربية لمواجهة مظاهر التطور ومواكبة التحولات الفكرية والاجتماعية والسياسية. وقد يدعم هذا الفهم أن زيدان نفسه كان من أبرز دعاة تجديد اللغة العربية بتطوير أساليبها وتراكيبها وتنمية مفرداتها باعتبار ذلك من «ناموس الحياة». يقول زيدان : «إننا نَعُدُّ ما كتبناه في هذا الموضوع الجديد خواطر سانحة، فتحنا بها باب البحث لأئمة الإنشاء وعلماء اللغة. وقد أصبحت اللغة بعد هذه النهضة في العلم والأدب والشعر في غاية

1- اللغة العربية كائن حي، ص 23 - 24.

2- ألبرت حوراني. الفكر العربي في عصر النهضة، ص 297. دار النهار، للنشر، بيروت 1961 - 1961.

الافتقار إليه، ليعلم حملة الأقلام أن اللغة كائن خاضع لناموس الارتقاء، تتجدد ألفاظها وتراكيبها على الدوام»[1].

وموقف زيدان يعكس بالدرجة الأولى موقف الكاتب والأديب الذي يريد أن يُطَوِّع اللغة للتعبير عما تجيش به مشاعره، وما تقع عليه عينه، رافضا كل أنواع التقليد والاتباع مهما كانت مصادره. ويعرب زيدان عن ذلك صراحة : « إن لنا أن نُخلّص أقلامنا من قيود الجاهلية، ونخرجها من سجن البداوة، وإلا فلا نستطيع البقاء في هذا الوسط الجديد. فلا ينبغي لنا احتقار كل لفظ لم ينطق به أهل البادية منذ بضعة عشر قرناً، لأن لغة البراري والخيام لا تصلح للمدن والقصور إلا إذا ألبسناها لباس المدن»[2].

وقد يرى البعض أن زيدان ينقل في «اللغة العربية كائن حي» ما أورده السيوطي في باب معرفة الألفاظ الإسلامية[3] باب معرفة المولد[4]، حيث يذكر السيوطي بعض الألفاظ الإسلامية «التي حدثت في صدر الإسلام والأسماء التي كانت نزلت، وما سمع عن النبي (ﷺ) ولم يسمع عن غيره». وفي معرض كلامه عن «معرفة المولد» يورد السيوطي بعض الألفاظ المولدة. كما عرض السيوطي قائمة مطولة بالأسماء المعربة[5] التي تتوزع بين ما أخذه العرب من الفارسية والرومية والسريانية والنبطية والحبشية والهندية.

ويذكر بعض الدارسين العرب أيضاً أن ما أورده زيدان في كتابه الآخر «الفلسفة اللغوية» «هو بعض المشار إليه لدى القدماء تحت باب الاشتقاق الأكبر. ويعتبر ابن فارس في كتابه «المقاييس»، وابن جني في كتابه «الخصائص» من خير من تحدث في هذا النوع من توليد الكلمات (...) وقد سبقهما في هذه الملاحظة الخليل وسيبويه وأبو علي الفارسي»[6].

ويرى آخرون أن زيدان في «الفلسفة اللغوية» حاول أن يعرض شيئا مما كان متداولاً

1. اللغة العربية كائن حي، ص 21.
2. نفسه، ص 139.
3. السيوطي : المزهر في علوم اللغة العربية، ج 1 ص 294.
4. السيوطي : نفسه ج الأول، ص 304 - 321.
5. نفسه، ص 275 - 283.
6. عبد الصبور شاهين : في التطور اللغوي، ص 79. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1985/2.

بين علماء الغرب في زمانه عن طبيعة اللغة ووظيفتها وطرق تدريسها، وأن يستفيد بذلك كله في دراسة اللغة العربية مستعينا مما كتبه عنها المستشرقون»[1].

والواقع أن ربط الكتابة اللغوية عند زيدان من حيث قضاياها ومنهجها بإطار النهضة العربية الحديثة العام أو بالتراث اللغوي العربي أمر وارد كما نص على ذلك كثير من الباحثين. بيد أن التحليل النقدي السليم يقتضي عدم الوقوف عند الإقرار بأن زيدان استفاد في كتابه «الفلسفة اللغوية» من بعض النظريات اللغوية التي كانت سائدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ومن جهود المستشرقين في دراسة اللغة العربية واللغات السامية»[2]. فما مصادره اللغوية الحديثة ؟

إن قراءة متأنية لكتابي زيدان في ضوء الأدبيات اللغوية للقرن التاسع عشر تبين بوضوح اطلاع زيدان المباشر على أمهات مصادر الدراسة اللغوية في الغرب كأعمال رينان (1823 - 1892) وماكس مولر Max Muller (1823-1900) وويتني Whiteny (1827 - 1894) ودار مستتر Darmesteter (1848 - 1888) وبريال Bréal (1832-1915)، التي تشكل في مجملها النواة الأساس لما يتضمنه كتابي زيدان من تصورات لغوية.

في «الفلسفة اللغوية» مثلاً نجد صدى واسعاً لآراء ونظريات رينان وماكس مولر وويتني. لقد سبقت الإشارة إلى أن نتيجة القضايا الخمس التي درسها زيدان في «الفلسفة اللغوية» قادته إلى اعتبار اللغة العربية لغة «مؤلفة أصلاً من أصول محصورة عدا، أحادية المقطع معظمها مأخوذ عن محاكاة الأصوات الخارجية وبعضها عن الأصوات الطبيعية التي ينطق بها الإنسان غريزيا»[3]. ويقول زيدان في موضع آخر «ثم إن النمو والتطور من الأصل الثنائي إلى الثلاثي أو الرباعي يكون بسبب النحت أو القلب أو الاستعارة»[4].

وتشكل هذه الفكرة ذاتها جوهر نظرية إرنست رينان E. Renan (1823 - 1892) حول نشأة اللغات السامية أو ما يسميه هو «اللغة السامية النموذجية» Prototype[5]

1- محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 19 هامش رقم 1.
2- محمود السعران : علم اللغة، هامش صفحة 21.
3- الفلسفة اللغوية : ص 22، وص 100.
4- نفسه، ص 74.
5- E. Renan : Histoire générale des langues sémitiques, p. 91 et suiv, Imprimerie Impériale ; Paris, 1847/1858.

يفرض رينان أن وضعية الساميات في حالتها الأولى تشبه وضع اللغة الصينية أي أنها لغة أحادية المقطع ليس لها مقولات نحوية وبدون حالات إعرابية. ويذكر رينان نفسه أن الفكرة المتعلقة بنشأة اللغة الأولى عند الإنسان في شكل لغة أحادية المقطع وردت عند JacobGrimm (1785 - 1865)[1]. أما بالنسبة لأصل اللغات السامية « فإن الافتراضات نفسها ـ قد تبناها ـ باعتبارها على الأقل محتملة ـ ميكايليس Michaelis وأدلونج وكلابروت Klaproth وجيسنيس Gesenius وكيوم دو همبولدت G.De Humboldt وأصبحت هذه الفكرة اليوم بألمانيا قاعدة تسق في الفيلولوجيا المقارنة»[2].

وعندما يتحدث زيدان عن نشأة اللغة عند الإنسان الأول يذهب إلى أن الطبيعة الاجتماعية، وميل الإنسان طبيعيا إلى التعاون والتعاضد اللذين يتمان بتبادل المعاني والمقاصد هو ما يؤدي في النهاية إلى التفاهم أي إلى اللغة[3]. إن هذه الفكرة التي ترد نشأة اللغة إلى «الرغبة في التواصل» تشكل منطلقاً لقضية أصل اللغة عند اللساني الأمريكي وليام ويتني (1827 - 1894) W.D.Whitney.

يقول ويتني : «إن الرغبة في التواصل هي القوة المحركة لنمو اللغة»[4]. ويقول كذلك : « إن الخطاب وُلِدَ نتيجة الرغبة في التواصل»، أن هذه الرغبة في التواصل عند الإنسان مبرر وحيد وكاف لنشأة اللغة عند الإنسان[5].»

وإذا كان زيدان ـ كما مر بنا ـ يعتبر الدور التقليدي دوراً أساساً في وضع اللغة إشارة وأصواتا»[6]، فإن كلا من رينان وويتني أكدا بدورهما على أهمية التقليد في لغة الإنسان الأول.

وتظهر في «الفلسفة اللغوية» أفكار وآراء ماكس مولر (1823-1900) بشكل واضح، حينما يؤكد زيدان أن الغريزة هي الأصل في نشأة اللغة عند الإنسان. و عن ماكس مولر

1- E. Renan : De l'origine du langage, pp 108-109, Camann Levry Editeurs, Paris, 1883.

2- E. Renan : Histoire générale des langues sémitiques, p. 92.

3- الفلسفة العربية، ص 102.

4- W.D. Whitney : La vie du langage, pp : 235-236. Librairie Calmann Levry Editeurs, Paris, 1883.

5- الفلسفة اللغوية، ص 103.

6- W. Withney : ibidem, p : 243 et Renan : De l'origine, pp. 135-136.

أخذ زيدان أيضا تقسيم اللغات إلى ثلاث طوائف : آرية وسامية وطورانية[1].

وقد يطول بنا الحديث لو أردنا أن نعرض بتفصيل مصادر «الفلسفة اللغوية»، وأبرزها فيما نعتقد «تاريخ اللغات السامية العام» لرينان. ودليل هذا الاطلاع المباشر على المصادر اللغوية الغربية، أن المقارنة «أو المقابلات» التي ذكرها زيدان[2] بين الساميات والآريات بشأن الضمائر والأعداد وأسماء ضروريات الحياة وردت أصلا وبشكل صريح وَحَرْفيٍّ عند رينان[3].

وفي كتابه «اللغة العربية كائن حي» يعتمد زيدان أساساً كتاب دار مستتر A.Darmesteter (1848 - 1888) [4]، حيث نلاحظ تشابها كبيرا بين محتويات الكتابين، مع تعريب الأمثلة والشواهد التي قدمها زيدان. ومن أمثلة مظاهر هذا التشابه أيضا، تشير إلى أن الفكرة التي يقدمها زيدان في تمهيد كتابه «اللغة العربية كائن حي» حول النمو والتجديد والارتقاء والانتقاء الطبيعيين تماثل إلى حد كبير ما كتبه مؤلف «حياة الكلمات» دار مستتر « بشأن ما أسماه» بالتحول في اللغة Transformisme dans le langage[5].

ومن أمثلة التشابه كذلك بين الرجلين، ما أورده زيدان حين قال «إن الإسلام أثر في اللغة تأثيرا كبيرا»[6]. إن الفكرة ذاتها واردة عند دار مستتر حين يذهب إلى أن مجيء المسيحية يعتبر من الأحداث التاريخية التي أدت إلى تغيير معالم اللغتين اللاتينية والفرنسية[7]. و حديث زيدان عن الألفاظ المهملة هو حديث دار مستتر عن الكيفية التي تقود إلى موت الألفاظ[8] كما أن مصطلح الألفاظ العامة عند زيدان[9] يقابل مصطلح Termes généraux عند مؤلف حياة الكلمات[10].

1- الفلسفة اللغوية، ص 27.
2- نفسه، ص 21 وما بعدها وص 90.
3- Renan : Histoire générale, p. 450 et suivantes.
4- A. Darmesteter : La vie des mots, Editions Champ Libre, Paris, 1887/1979.
5- A. Darmesteter : Ibidem, p 31.
6- اللغة العربية كائن حي، ص 64.
7- Ibidem, p : 81.
8- Ibidem, p : 131.
9- اللغة العربية كائن حي، ص 86.
10- Ibidem, p : 134.

ومن المعلوم أن القضايا التي درسها دار مستتر لم تكن جديدة في الفكر اللغوي (الغربي) وإن عرفت على يده نوعاً من الضبط والدقة نحو التقعيد الشامل لمظاهر التطور في ألفاظ اللغة ودلالتها. وكان ويتني قد درس في «حياة اللغة» "La vie du langage" (لنلاحظ تشابه العناوين عند ويتني ودار مستتر ـ وزيدان) مظاهر تطور الألفاظ وحددها في المستويات الثلاثة التالية[1] :

ـ تغيير معاني الألفاظ،

ـ اختفاء الألفاظ (أو الصيغ)،

ـ توليد الكلمات والصيغ الجديدة معتبرا أن استعمال اللغة أساس التطور[2].

ومعروف أيضا أن قضايا التطور في ألفاظ اللغة ستأخذ طابعا نظريا في إطار ما أطلق عليه بريال (1832 - 1915) لأول مرة علم الدلالة [3] Sémantique.

3.2.2- زيدان والدرس اللغوي العربي الحديث

بالرغم من أن زيدان يعتبر من الأوائل الذين أدخلوا مبادئ المنهج اللغوي المقارن إلى الثقافة اللغوية العربية الحديثة، يستغرب الباحث المتتبع للكتابة اللغوية العربية تجاهل اللغويين العرب المحدثين والمعاصرين جهود هذا الرجل، وتقليلهم من قيمته العلمية في مجال الدراسات اللغوية. وعندما خص أحدهم زيدان بمؤلف كامل عن حياته ومؤلفاته وما قيل فيه[4]، لم يشر ولو بكلمة واحدة إلى كتابيه في مجال اللغة، بل إنه لم يذكرهما ضمن مؤلفاته. إنه موقف يدعو إلى الدهشة والاستغراب.

وقريب من هذا التجاهل، موقف بعض اللغويين العرب الذين يقللون من قيمة أعمال زيدان اللغوية فلا يَرِدُ لها ذكر على الأقل من الناحية التاريخية. يقول الشيخ صبحي الصالح مُقيِّماً أعمال زيدان اللغوية وآراءَهُ «إنه كان سباقاً إلى إدخال الضيم على العربية واستعجاله المقارنة بينها وبين اللغات الحية في كتابه «الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية». وقد كان في زيدان عيب أقبح يتمثل في سطحية علمه بهذه الأمور إذا صح

1- W.D. Whiteny : La vie du langage, p. 63-82 et pp. 83-90.

2- W.D. Whitney : ibidem, p 83.

3- Michel Bréal : Essais de Sémantique, Paris, 1896.

4- نظير عبود : جورجي زيدان : حياته، أعماله وما قيل فيه، دار الجيل، بيروت 1983.

التعبير، وفي تطفله على ميدان اللغة كما كان شأنه في أكثر الميادين»[1]. لنلاحظ عبارة «سطحية علمه». فهل كان ينتظر من زيدان غير ما قدمه من أفكار لغوية ممثل لها من اللغة العربية ؟ وهل يتوفر الدرس اللغوي العربي إلى يومنا هذا على دراسة مقارنة تاريخية تامة وشاملة ؟

الواقع أن في هذا الحكم مغالاة وتحاملاً على زيدان لأسباب غير علمية. ومما يؤسف له، أن صبحي الصالح لا يدخل في تقويمه لآراء زيدان السبق التاريخي الذي تحظى به أعمال زيدان، إذ لا يأخذ صبحي الصالح بعين الاعتبار التقدم النظري والمنهجي الذي حققه البحث اللساني منذ بداية القرن العشرين إلى اليوم، ومكّن العلماء المعاصرين من تمحيص كثير من الآراء المتداولة في إطار المنهج المقارن والتاريخي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. كما يتغافل صبحي الصالح حقيقة يتعين ذكرها. إن اللغويين الذين اعتمدهم صبحي الصالح «وكبّر جهودهم أمثال الأب أنستاس الكرملي في نشوء العربية ونموها واكتمالها»[2] إنما أخذوا في اعتقادنا، عن جورجي زيدان فيما يتعلق بجذور اللغة العربية[3] وأن أعمالهم في المقارنة والتاريخ لا تختلف كثيرا عن أعمال زيدان ولا تزيد عنها إلا قليلا لا يعتد به.

غير أن فئة قليلة من اللسانيين الحادثين أدركت القيمة النظرية والمنهجية لأعمال زيدان اللغوية التي تكشف في نظرهم، عن «ثقافة لغوية ممتازة واجتهاد صادق في تتبع هذا النوع من الدروس التحليلية الخاصة بتفسير التطور اللغوي»[4].

إن مجمل ما تنعت به آراء زيدان من سطحية وأوهام، أو القول إنها تحاليل قائمة على الحدس والتخمين، لا تصدق على أعمال زيدان وحدها، وإنما تصدق أيضا على جل المصادر التي اعتمدها المنهج الذي تبناه، ونعني به المنهج المقارن في اللغة عامة وفي الساميات خاصة. إن ما قد يوصف به زيدان من «عيوب أو تفاهة»، سواء أتعلق الأمر بتصور القضايا المدروسة، أم بالمنهج المعتمد لتحليلها، إنما هي عيوب المنهج

1- صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة، ص 11. دار العلم للملايين، بيروت 1960 / 1980 .
2- صبحي صالح : نفس المصدر، ص 11.
3- رياض قاسم : اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي، ج 1، ص 89. مؤسسة نوفل، بيروت 1982.
4- عبد الصبور شاهين : في التطور اللغوي، ص 78. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1975/1. ط 1985/2

المقارن والتاريخي نفسه. ومعلوم أنه وُجّهَ للغويات القرن التاسع عشر وبداية العشرين جملة من الأخطاء والعيوب المنهجية والتصورية منها :

- البحث في أمور تتعلق بأصل اللغات ونشأتها.

- البحث عن اللغة الأم.

- تصنيف اللغات على أساس غير موضوعي بسبب التعصب العرقي والديني والقومي[1].

- مبالغة رواد المنهج المقارن في تحليل الظواهر اللغوية باعتمادهم كثير من الآراء الساذجة التي تستهدف الوصول إلى إعادة بناء صورة اللغة الأم للغات الآرية[2].

وإذا أدخلنا هذه الأمور في الاعتبار النقدي، فضلاً عن وضعية البحث اللغوي العربي في هذه الحقبة، أمكننا أن ندرك قيمة أعمال زيدان اللغوية التي رغم عيوبها ونقائصها النظرية والمنهجية، لا يمكنها أن تلغي المكانة المتميزة التي يجب أن يحتلها زيدان في مسار الحركة اللغوية العربية الحديثة. إن حقيقة تفاصيل الآراء التي جاء بها زيدان وقيمتها ليست غاية في حد ذاتها. إن ما يهمنا أساسا من آراء زيدان هو الدور «التاريخي» الذي لعبه هذا الرجل الموسوعي في حقبة كاملة من تاريخ الثقافة اللغوية العربية، وذلك ببحثه قضايا اللغة العربية في إطار أحدث المناهج اللغوية المتداولة في أوربا إبان القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. كما كان تأثيره قوياً في من جاء بعده.

لقد عرفت الثقافة اللغوية العربية في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين كتابات لغوية لا تختلف في شيء عن روح وجوهر كتابات زيدان[3] اللغوية التي قدمنا بعض ملامحها العامة.

تناول جبر ضومط (1859 - 1930) في كتابه «فلسفة اللغة العربية وتطورها» الصادر سنة (1929) « أمرين جوهريين :

1- G. Mounin : Histoire de la linguistique, p 165.

2- R.H. Robins : Brève histoire de la linguistique.

3- يتعلق الأمر بمؤلفات :

- جبر ضومط : فلسفة اللغة العربية وتطورها (1929).

- أنستاس الكرملي : نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها (1938).

- مرجرمي الدومنكي : المعجمية الثنائية في ضوء الألسنية السامية (1937).

ـ الأول أنها (أي اللغة العربية) تغيرت تغيراً كبيراً على ألسنة المتكلمين بها في مصر والشام والعراق وتونس والجزائر وبلاد العرب، حتى لا يكاد أمي الشام يفهم حديث ابن العراق. إلا أن هذا يكاد يكون مقصوراً في الكلام وقلما يتناول الكتابة.

ـ الأمر الثاني، أنه دخل العربية كثير من لغات الأقوام التي صارت العربية لغتهم أو الذين نقلت العلوم من لغتهم إلى العربية. كان الدخيل كثيراً في العربية قبل الإسلام، ثم زاد بعد الفتح ونقل العلوم من اليونان والسريانية والفارسية والهندية»[1].

ومن السهل إدراك العلاقة بين كلام ضومط وما ورد عند جورجي زيدان في كتابيه من آراء في الموضوع نفسه. والتشابه قائم بشكل لافت للنظر بدءاً بعنوان مؤلف جبر ضومط.

ونجد صدى لهذه الأفكار (المقارنة ـ التاريخية) عند باحثين آخرين في نفس الحقبة، يؤكدون ما ذهب إليه ضومط، بينما هو كلام صريح عند زيدان في «الفلسفة اللغوية». يقول يعقوب صروف عن فكر جبر ضومط «أثبت ضومط أن اللغة العربية قد نشأت كما تنشأ كل الأجسام الحية والمتوسطة واعتورها التغيير والتبديل فلا يحتمل أن يمر ألف وأربعمائة سنة تبقى فيها على حالها تماما»[2].

وفي أبحاث الكرملي (1866 - 1947) على نحو ما سنرى في المبحث الموالي بصمات واضحة واستمرار للأفكار اللغوية التي رددها زيدان في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

1- أنوار الجندي : العربية بين حماتها وخصومها، ص 186 . القاهرة، دون تاريخ.
2- أنوار الجندي : المصدر نفسه، ص 188.

المبحث الثاني
في تناظر اللغات العربية والإغريقية واللاتينية

3.2- أبحاث الكرملي في تناظر اللغات العربية والإغريقية واللاتينية

يمكن القول إن الأب ماري أنستاس الكرملي (1866-1947) يمثل البداية الثانية بعد زيدان للمنهج المقارن في الدرس اللغوي العربي الحديث. وإذا كان زيدان قد اهتم بالجانب النظري العام للمقارنة، فإن أبحاث الكرملي تعتمد في تحليلها معطيات لغوية من اللغة الفصحى مقارنة بغيرها من اللغات، خاصة منها اللغات الآرية على نحو ما نجد في بحثه في تناظر العربية والإغريقية واللاتينية[1].

1.3.2- نماذج من المقارنة

أ ـ بين العربية والإغريقية

ينطلق الكرملي في مقارنته بين العربية واليونانية من رفضه ما أقره أحد اللغويين الفرنسيين في بداية القرن العشرين «من أن ثمة مئات الألفاظ اليونانية (...) لا يعرف لها أصلا أو مقابلا في لسان من الألسن المعروفة[2]. أما الكرملي فيرى أن هذه الألفاظ التي لم يعثر لها على أصل في اللغات الهند ـ أوروبية ذات أصل عربي[3].

يأسف الكرملي لكون جمهور علماء الغرب الذين ألفوا تصانيف مختلفة في مقابلة اللغة اليونانية بما يجانسها من الألفاظ في سائر اللغات يجهل مفردات اللغة العربية. ولو أن «هؤلاء اللغويين الفقهاء عرفوا العربية لاستغنوا عن تلك الآراء الفارغة والمذاهب

1- أنستاس الكرملي : بحثان في تناظر اللغة العربية والإغريقية واللاتينية، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، الجزء الأول، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة 1935.

2- Emile Boisaq : Dictionnaire étymologique de la langue grecque étudiée dans ses rapports avec les autres langues indo-européenes, Paris, klincksieck, 1916. (1123 pages).

3- الكرملي : نفسه، ص 269.

التي لا تسمن ولا تغني من جوع»[1]. لهذه الأسباب شرع الكرملي يعارض الألفاظ اليونانية التي لم يجد بوازاق E. BOISACQ لها أصلاً في لغات العالم بما يعتقده (الكرملي) أصلاً لها في اللغة العربية أو على الأقل يشكل المادة الأولى التي تتكون منها.

وفيما يلي أمثلة من الألفاظ اليونانية التي قابلها الكرملي بما اعتبره أصلاً عربياً[2].

ألفاظ بوازاق	**مقابلها العربي عند الكرملي**
– (Abake) abxans	بلك الرجل : افتقر وأحمق بالك تـالك وبائك تائك لا يدري ما خطؤه وصوابه ويقال : عقكْ أبكْ أي أخرق

يرى الكرملي أنه مهما كانت التقاليب التي قد تحصل في الكلمة ليس في ذلك إلا «ما يدعم رأينا ويدحض رأي الأجناب أو «الأغراب» وما سردوه لمادتها . فالكلمة إذن من أصل عربي (...) إن مادة (بلك) تدل على الفقر، فقر في النطق وفقر في الصدر من الخبث والكذب»[3].

– Baculun : عصا	الباقل. ومنه العي الباقل. والمثل العربي «أعيا من باقل».

– Inbacillus : لا عصا له / أي لامتكأ له، الضعيف.

– abros : الرخو الناعم الغض اللطيف المخنث.

الحَبِرُ : الناعم الغض الجديد. يقال شيء حَبِرٌ أي ناعم جديد ومثله الحبر والحبر بالكسر أثر النعمة والبهاء والحسن»[4]. و «أصلها العربي «العذي» بالتشديد أو العذي بالتخفيف، ومكان عذ أي طيب وأرض عذية أي طيبة واستعذى المكان استعذاء وافقه واستطابه فالعذي الطيب»[5].

1- نفسه، ص 272.
2- الكرملي ، نفسه، ص 270.
3- الكرملي ، نفسه، ص 270.
4- نفسه، ص 271.
5- الكرملي ، نفسه، ص 272.

– Agathos بمعنى جيد وحسن وطيب. «يخيل أنها من القوطية. وقيل أن أصلها غامض. وقال آخرون إنها من السنسكرتية» gadhyah بمعنى طاب وحسن وجاد.

– Aggelos وتلفظ angelos : وأصلها سنسكريتي ومعناها موجود أو كائن إلهي أو خلق روحاني»[1].

«الرسول : في العربية العَجِل، فالكلمة اليونانية التي تفيد الرسول والملك أو الروح الذي يعمل بمشيئة الله هي من العربية، لأن الخلق الروحاني أو الملك يعجل في إجراء وتنفيذ أوامر مرسوله. جاء في اللسان «رجل عجل وعجل وعجلان وعاجل وعجل والعجل للسرعة بخلاف البطء فهذا هو أصل الكلمة عندنا»[2].

وينتهي الكرملي إلى أن الكلمات اليونانية التي عرضها في بحثه المقارن «هي تجار عربي صريح النسب. إذن لغتنا وحدها تحل مغلق دقائقها وتؤيد معناها على سر وجودها في تلك الألسنة»[3].

ب ـ بين العربية واللاتينية

وحاول الكرملي أيضا إيجاد الأصل العربي لبعض المفردات اليونانية التي لم يقف بوازاق في معجمه الاشتقاقي على أصلها، ساعيا إلى الكشف عما في اللغة العربية من ألفاظ مجانسة للألفاظ اللاتينية، لاسيما أحادية الهجاء والثنائية منها. ويختصر الكرملي المقارنة بين الألفاظ العربية في الكلمات اللاتينية المبدوءة بصوت /v/ (أي صوت مجهور). ويذهب إلى «أن أصعب ما في اللاتينية أن تنظر إلى الكلم المبدوء بحرف /ف v/ في كلامهم وإيجاد ما يشابهها في العربية»[4].

يذكر الكرملي من الألفاظ اللاتينية المبدوءة بـ /v/ التي يرى أن لها علاقة باللفظ العربي المفردات التالية :

أ ـ Vabrun ـــــ Vafun : متغير الأشكال ومختلفها، و منه الإنسان المتلون في

1- الكرملي، نفسه، ص 277.
2- الكرملي، نفسه، ص 277.
3- الكرملي، نفسه، ص 277.
4- الكرملي، نفسه، ص 282.

آرائه أي المختال. إن ما يقابل هذه الكلمة اللاتينية هو الكلمة العربية عفري، «أي ريش عنق الديك، إذ إن ذلك الريش يتموج ألوانا مختلفة». وفي «العفري» لغات بمعنى الخبيث والمنكر الداهي والشرير المتشيطن. « والكلمة العربية وردت بمعان الكلمة اللاتينية جميعها فضلاً على أن العربية جاءت بمعناها الأول الذي تفرعت عنه سائر المعاني»[1].

– Vecca : (بقرة) وأصلها العربي «حقه»، ومعناها حسب الكرملي «الناقة» الداخلة في السنة الرابعة. ويقال كذلك «الحق». ثم «إن كثيرا من الألفاظ التي تطلق على البقرة تطلق أيضاً على الناقة وبالعكس»[2].

– Vacerra : (الوتد والعماد) وأصلها في الهندية Veçah، «وهي قريبة من العربية عصا. وأقرب منها اللفظة العامية عصاه»[3].

– Veccillo : و مصدره Vaçillere، «فيكون الفعل العربي عسل بمعنى اضطرب، وهو يعني الفعل اللاتيني أيضا»[4].

– Veco «فرغ – أي خلاء منه Vaccan jareq ساحة فارغة»، وقد تكون Vaco «بك» وبكأ. و«بك» الرجل افتقر وفرغ مما يملك. و«بكأت» الناقة والشاة و«بكؤت» قل لبنها والبئر : قل ماؤها. فكل ذلك من هذا الأصل»[5].

لقد حاول الكرملي في مقارنته بين الألفاظ العربية والإغريقية واللاتينية أن يصوغ بعض القوانين العامة تذكرنا بما فعله المقارنون أمثال كريم وإن لم يبلغ الكرملي درجة تعميمها أن /v/ اليونانية أو الغربية يقابلها الجيم «في العربية وقد تنقل إلى القاف العربية»[6].

ومن ذلك Angelos ——— عجل أيضا، وقد مر بنا تحليل الكرملي وشرحه لمقابلها العربي.

وتظهر المقابلة الصوتية بين العربية واللاتينية أكثر وضوحاً في ذهن الكرملي. فهو

1- نفسه، ص 284.
2- نفسه، ص 284.
3- نفسه، ص 286.
4- نفسه، ص 286.
5- نفسه، ص 287.
6- نفسه، ص 274.

أقرب ما يكون إلى صاحب القواعد العامة المشهور في النحو المقارن جاكوب كريم الذي تعرف قواعد مقابلاته الصوتية بقانون كريم. يقول الكرملي معمماً : « فكل لفظ مبدوء بفاء (أي V في النص) وكان ثنائي الهجاء، فانقله إلى لفظ عربي ثنائي الهجاء. وإذا كان أحادي الهجاء، فانقله إلى أحادية وابدأه بحرف من أحرف الحلق حتى تقوم بين يديك لفظ عربي سوي الخلق بالمعنى الذي جاء فيه اللفظ اللاتيني»[1]. أما الاستثناء لهذه القاعدة «فقليلا ما جاءت الفاء اللاتينية بما يقابلها بالعربية الباء الموحدة»[2].

وإذا اعتبرنا أن أحرف الحلق التي ذكرها الكرملي هي «الهاء» و«الحاء» و«العين» و«الغين»، أمكننا أن نتصور الكيفية التي استنتج بها الكرملي الأصل العربي للكلمات اللاتينية المبدوءة بالفاء، معتقدا بذلك أنه كشف عن صور المجانسة الصوتية بين الألفاظ العربية والإغريقية بشكل منسجم.

- Vabrum وحيث V = ع ———— عقري.
- Vacca وحيث V = ح ———— حقه.
- Vaçah وحيث V = ع ———— عصاه.
- Vaccillo وحيث V = ع ———— عسل.
- Vaco وحيث V = ب ———— بكاء، بك

2.3.2- القيمة النظرية والمنهجية لأبحاث الكرملي

ما القيمة النظرية والمنهجية لهذه العلاقات الصوتية واللاتينية التي أقامها الكرملي بين الألفاظ العربية والإغريقية واللاتينية ؟ من الملاحظ أن مظاهر القرابة الممكنة بين اللغات الثلاث غير واضحة عند الكرملي، بل على عكس ذلك وردت المقابلات بشكل غير منسجم لا يجمع بينها أي رابط منطقي قابل للتعليل المنتظم والتقعيد المطرد. فلم يربط الكرملي مثلاً بين ما قاله في تفسيره لأصل الكلمة اليونانية abaké[3] وما قاله عن Vaco اللاتينية، حيث قدم الأصل العربي الواحد لكلمتين مختلفتين في اللاتينية والإغريقية.

1- نفسه، ص 283.
2- الكرملي، نفسه ص 283.
3- الكرملي، نفسه، ص 27 و ص 280.

ما تجدر الإشارة إليه، أن مقارنة الكرملي بين ألفاظ لغات تنتمي لفصيلتين مختلفتين لا تقوم على أي سند تاريخي يدعمها. وقد أقرت دراسات لغوية وتاريخية عديدة أن مقارنة من هذا الصنف ضرب من الوهم. يقول الفيلولوجي كارل بروكلمان (1878-1956) : «لم تصل إلى أي نتيجة، تلك المحاولات التي قامت لإثبات العلاقة بين فصيلة اللغات السامية وبعض الفصائل الأخرى، ولاسيما فصيلة اللغات الهندوأوروبية. ولا يهمنا هنا ما إذا كان بين الساميين والهندوأوروبيين أصلاً قرابة من النواحي الجسمية. وإذا ثبت أن كانت بينهما يوما قرابة شديدة، فإن ذلك يعود على أية حال إلى عصور بعيدة جداً، بحيث لم تترك تلك القرابة أي أثر في اللغة»[1].

لتبرير ما افترضه من أصل عربي لألفاظ من لغات غير سامية، ذهب الكرملي إلى القول بالأصل المشترك للغة الإنسان الأول. «إن الأمم كلها ساميها وحاميها ويافيتها كانت يوماً من الأيام مجتمعة في صعيد واحد مختلطة أفرادها بعضهم ببعض وتتكلم وتتفاهم بما يكون لغة واحدة شاملة الجميع. وقد بقيت آثارها من الألفاظ البسيطة التركيبية الأولية محاكاة للطبيعة»[2].

إن رغبة الكرملي في إثبات الأصل العربي للألفاظ اليونانية واللاتينية جعلت كثيراً من تخريجاته المقارنة موغلة في التكلف والتعسف، تخرج عن المألوف والمعروف لدى علماء الساميات والآريات على حد سواء. من ذلك طريقته في الربط بين Vaco والعقوة. «فالفاء هنا أصلها عين وأصلها عقى، و منه في لغتنا عقى الولد سقاه، ما يسقط عقيه أي أفرغ بطنه مما فيه»[3].

وأهم ما تفتقر إليه أبحاث الكرملي في المقارنة غياب الرؤية النظرية والمنهجية المتكاملة الكفيلة بالوقوف على مظاهر القرابة بين اللغة العربية وغيرها من اللغات الآرية إذا كان ذلك أمرا ممكناً طبعاً. ولكي نفترض وجود علاقات معينة بين لغتين أو أكثر ـ مثلما فعل الكرملي ـ ينبغي أن يكون الباحث مزودا بنظرية عامة في المقارنة. يقول أنطوان مايي A. Meillet (1866-1936) : « لكي نستطيع أن نفترض صيغاً أكيدة،

1- كارل بركلمان : فقه اللغات السامية. تحقيق رمضان عبد التواب، الرياض 1908 / 1977.
2- الكرملي : نفسه، ص 280.
3- الكرملي، نفسه، ص 287.

وأن نستخدم على نحو صحيح الوقائع الخاصة التي نجدها في الوثائق القديمة، كما نستخدم الشواهد التاريخية والمقارنات بين اللغات المختلفة (...) لابد من أن تكون لنا نظرية عامة ... يجب أن نكون قد حددنا الطريقة التي يمكن أن تتطور الوقائع اللغوية تبعا لها. إن هذا التحديد غير ممكن ما لم تكن لدينا قواعد للمقابلات العديدة»[1].

لم يعتمد الكرملي من الوقائع اللغوية (الألفاظ) ما يسمح له أن يستنبط القواعد العامة للقيام بمقارنات من النوع الذي قدمه، وإنما اكتفى ببعض المفردات المعزولة عن سياقها والمتشابهة صوتيا بكيفية اعتباطية. ووجود قليل من الكلمات المتشابهة بين إحدى اللغات السامية وإحدى اللغات الآرية لا يدل مطلقاً على وجود صلة أصلية بينهما. وليس وجود كلمة Shesh في اللغات السنسكرتية والفارسية والعبرية للدلالة على العدد ستة»[2] سوى من باب الصدفة. وعلى أي حال لا تسمح مثل هذه المعطيات حتى ولو كانت متوفرة بالقول إن هذه الألفاظ اليونانية واللاتينية من أصل عربي كما فعل الكرملي.

مهما يكن من أمر افتراضاته بشأن أصل بعض الألفاظ الإغريقية واللاتينية، فإن الكرملي بعد زيدان، قد استعان ببعض النظريات اللغوية التي كانت جديدة نسبيا في وقته، في محاولته للنهوض بدراسة اللغة العربية ولهجاتها[3] ، مكملاً في ذلك ما بدأه زيدان في «الفلسفة اللغوية» و«تاريخ اللغة العربية» ومستفيداً من اطلاعه الواسع على كثير من اللغات السامية والآرية ورحلاته المتعددة إلى الديار الأوربية[4].

وبذلك يكون الكرملي قد مهد الطريق لجيل جديد من الباحثين المقارنين العرب، فاتحا أبواب هذا النوع من المقارنة القائمة على افتراض اللغة العربية أصلاً، سواء بالنسبة لأخواتها السامية كما عند إبراهيم السامرائي[5]، أم بالنسبة للغات أخرى غير

1- انطوان ماي : علم اللسان، في منهج البحث واللغة، ص 169، ترجمة محمد مندور، بيروت، ط 1982/2.
2- أ. ولفنسون : تاريخ اللغات السامية، ص 18/17، دار القلم، بيروت 1914 / 1980.
3- محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، هامش ص 21، القاهرة 1962.
4- حكمت رحماني : الرسائل المتبادلة بين أحمد زكي والكرملي، ص 148 (حققها وعلق عليها) مجلة المورد، المجلد IV عدد 2، صيف 1977. بغداد.
5- ابراهيم السامرائي : فقه اللغة المقارن، بيروت 1968، ودراسات في اللغتين السريانية، دار الجيل، عمان، 1985.

السامية كما هو الشأن ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ بالنسبة لكتابات عبد الحق فاضل في «مغامراته اللغوية»، وعبد العزيز بن عبد الله في مقالاته العديدة[1].

3.3.2- العربية أم اللغات

يُعدُّ عبد الحق فاضل من أبرز الدارسين العرب الذين حاولوا تطوير الملاحظات التي بدأها الكرملي المتعلقة بالتجانس الصوتي بين الألفاظ اليونانية والعربية. وتقوم المقارنة عند فاضل بين العربية واللاتينية وغيرها من اللغات السامية والآرية على أساس علمين متميزين :

أ- علم الترسيس : وهو «إرجاع اللفظة العربية أو الأعجمية إلى رسها أي بدايتها (...) في صورتها التي تطق بها مع تعقيب المراحل التطويرية التي قطعتها تلك اللفظة حتى وصلت إلى الصورة التي نعرفها بها في إحدى اللغات»[2].

ب ـ علم التأثيل : (علم أصول الألفاظ Etymologie) «ويبحث عن الأصل الذي تأثت منه كل لفظة في المعجم من لفظة أخرى من لغة أخرى على الأغلب»[3].

في إطار مباحث علم الترسيس، يذهب المؤلف أبعد من الكرملي معتبرا «أن العربية هي أم اللغات الآرية بالإضافة إلى اللغات الحامية السامية»[4]. ويعتقد صاحب «المغامرات اللغوية» أن وقوف اللغويين الأوروبيين عند حدود علم تأثيل اللغات الأوروبية جعلهم لا يعرفون حدودا أبعد منها. وبتعبير آخر، لا يعرفون اللغة الأم التي انحدرت منها الألفاظ الآثلة، وبتعبير ثالث، لأنهم لم يتعمقوا في درس العربية[5]. وبفضل علم الترسيس يمكن ـ في اعتقاد المؤلف ـ أن نجد التفسير الوحيد لظاهرة تشابه الألفاظ السنسكريتية في جذورها الثنائية مع الألفاظ اللغوية العربية»[6].

يقدم المؤلف جملة من الكلمات الأوروبية التي يَعُدُّها ذات أصل عربي. «لنأخذ

1- نشر عبد العزيز بن عبد الله معظم مقالاته في مجلة «دعوة الحق» المغربية وفي مجلة اللسان العربي/ الرباط ومجلات عربية عديدة.

2- عبد الحق فاضل : مغامرات لغوية، صص 205 - 206، دار العلم للملايين، بيروت، د.ت.

3- المصدر نفسه، ص 203.

4- نفسه، ص : 9، وص 206.

5- نفسه ص : 206.

6- المصدر نفسه، ص 190.

كلمة واحدة من الكلمات المشتركة وهي (الأداء) أو (التأدية) من فعل (أدى)، وهي في الفارسية «داد»، أي أعطى، وفي اللاتينية addo و datio و dano، و منها في الإيطالية dato، و من صورها في الفرنسية donner و donation و date (...) إن كلمات العطاء هذه الموزعة على عدة لغات أصلها عربي قح»[1].

ويرى عبد الحق فاضل أن الكلمات الإغريقية التالية : muthos و historio و aster و acchne لها أصل عربي هو على التوالي المفردات الآتية : المثلة، وأسطورة (وأسطيرة) وعشتار والتقن[2].

وبالمثل فإن الكلمات : Solidus و ululo و capesso و tabum و Cesius يقابلها في اللغة العربية على التوالي المفردات : الصلب (والصلد والصلود) وولول وقبض وطاعون وجني[3]. والألفاظ الإنجليزية التالية that و cut و earth و tall و Wine لها تباعا ما يقابلها من ألفاظ في اللغة العربية وهي : ذاك وقط، (أي قطع) وأرض الطول (الطويل) وين (عنب أسود)[4].

إن التفسير الوحيد لأصل هذه الألفاظ الآرية في نظر صاحب المغامرات اللغوية يبدو مقبولا عقليا ومنطقيا في ضوء الافتراض الذي قدمه المؤلف والقائل «بهجرة العرب على إثر جفاف جزيرتهم إلى الهند وغيرها، حيث استقروا واستقرت لغتهم»[5].

وتقود المقارنة صاحبها إلى آراء مثيرة لم يقل بها أحد قبله، ومنها «أن الضمائر في اللغة الصينية عربية الأثل الأصل» (...) يضاف إلى ذلك ـ في زعم المؤلف ـ «أن في الصينية ألفاظاً عربية أخرى غير الضمائر، ولعلها لو تيسر درسها لتبثت أمومة العربية لها على نحو أكثر صراحة وأبعث للثقة»[6].

ومن آرائه الغريبة أيضا في مجال المقارنة اللغوية ذهابه إلى القول إنه «يحق لنا بنفس

1- المصدر نفسه، صص 179 ـ 180 .
2- المصدر نفسه، ص 184.
3- نفسه، ص 185.
4- نفسه، ص 185.
5- نفسه، ص 200.
6- نفسه، ص 333 و 365.

الأسلوب أن تسمي السنسكرتية باللغة العربية / الهندية. و «أما اللغات الأوروبية التي سموها الهندية ـ الأوروبية، فلعله قد آن أوان تعديل تسميتها، لتطابق واقع التاريخ، فيكون اسمها الصحيح منذ اليوم هو اللغات العربية ـ الهندية ـ الأوربية»[1].

في نفس الاتجاه والتحليل وبنفس الأفكار والمنطلقات بحث عدد من اللغويين العرب العلاقة بين العربية وبعض اللغات الآرية كالألمانية والإنجليزية. وانتهت بعض الأعمال اللغوية المقارنة إلى القول إن حوالي 147 كلمة ألمانية (أسماء وأفعال وحروف) هي من أصل عربي. «إنها كلمات عربية قح إلى درجة مفرطة»[2].

كما حاول عبد العزيز بن عبد الله إعادة جملة من المفردات الإنجليزية إلى جذورها العربية[3].

1- نفسه، ص 200.
2- عبد الرازق الحميري : الصلة بين العربية والألمانية. مجلة المورد، مجلد IV عدد الأول 1975، بغداد.
3- عبد العزيز بن عبد الله : الدلالاتية المقارنة في خدمة تاريخ الحضارة المقارنة، اللسان العربي، عدد 23 سنة 1984. ص 156 - 180، مكتب تنسيق التعريب، الرباط.

الفصل الثالث

نحو رؤية ارتقائية للغة العربية

3- الرؤية الارتقائية للغة العربية

تناول المنهج التاريخي منذ أن شرع بعض اللغويين العرب المحدثين في تطبيقه على العربية قضايا عديدة نجملها فيما يلي:

أ- نشأة اللغة العربية وتطورها في التكوين عبر مراحل وأدوار.

ب- الأصل الثنائي للكلمات العربية.

ج- تطور دلالة المفردات والأساليب العربية عبر العصور المختلفة.

د- تطور اللهجات العربية قديمها وحديثها وعلاقتها باللغات السامية، من جهة وبالعربية الفصحى من جهة ثانية.

ونظرا لتشعب القضايا وتفرعها إلى موضوعات ليست من صميم بحثنا مباشرة (كتطور اللهجات وتطور الدلالة والأساليب)، سنكتفي بتحليل عام للقضيتين أ و ب، باعتبارهما شكلتا محورا أساسيا في الكتابة اللغوية العربية التاريخية منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى اليوم، ولأن هذه الموضوعات التي تناولها اللغويون العرب لم تكن بعيدة في جوهرها عن القضايا التي تناولها المنهج اللغوي التاريخي في أوروبا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

1.3- نشأة اللغة وأدوار تطورها

سبقت الإشارة إلى أن كتابات زيدان والكرملي وجبر ضومط بحثت إشكالية «أصل اللغة الإنسانية ونشأتها». غير أن هذا الموضوع أصبح محوراً أساسيا في العديد من كتابات اللغويين العرب في بداية القرن العشرين. ويُعْتَبَرُ ما قام به عبد الله العلايلي (1914-1996) دراسته «مقدمة لدرس لغة العرب»[1] أكثر المحاولات تميزا وشمولية بالنسبة لموضوعنا.

ويعد هذا العمل في نظر الباحثين العرب أنفسهم محاولة جريئة[2] «تُصَوِّرُ خط التطور في تاريخ اللغة العربية يتسم بالدقة والطرافة»[3].

1. عبد الله العلايلي : مقدمة لدرس لغة العرب أو كيف نضع المعجم الجديد، القاهرة، المطبعة العصرية بالفجالة (1938).
2. أمين الخولي : مشكلات حياتنا اللغوية ص 96، (1958).
3. عبد الصبور شاهين : في التطور اللغوي، ص 99، مؤسسة الرسالة بيروت، ط 2 / 1985 (1975) و انظر فيه عرضا نقديا لمحتويات «مقدمة» العلايلي (ص 93 – 103).

1.1.3- أصل اللغة الإنسانية[1]

بالرغم من أن البحث في نشأة اللغة عديم الجدوى باعتباره ضرباً من التخمين والحدس، فإن مقدمة العلايلي تتحدث بنوع من الإسهاب عن هذه الإشكالية على غرار ما فعل اللغويون الأوروبيون بالنسبة للغات الهندية ـ الأوروبية في إطار المنهج التطوري ـ المقارن.

لقد بدأت اللغة عند الإنسان حين شرع هذا الأخير «يلهج بأصوات غير متشكلة، أي أنها لم تنطبع بطابع خاص يميزها، بل كانت جارية مجرى الأصوات التي يقال لها الاضطرارية المتولدة عن الانفعالات، ولا تتمايز فيها المقاطع كالأنين والعنين والأحيح، وهي أصوات المتوجعين والمغمومين، والهمهمة وهو الصوت الحاصل من تردد الزفير هَمّاً أو حُزْنا، والزفير وهو خروج النفس بشدة عند عمل شاق والنحيم والنهيم وهو الأنين المركب الذي يخرجه المكدود»[2]. وتطورت هذه الأصوات وترقت لتنتظم في أغراض ثابتة تولدت عنها أصوات لا تزال موجودة في كل اللغات. وتأثرت لهجة الإنسان الفطري بصوت الطبيعة في نفسه وفي الموالبد الحية والنامية والجامدة. وكان من نتيجة هذا التأثر، أن تولدت أصوات كلمة متشكلة اللغة الفطرية الأولى عند الإنسان المكونة من مجموعة من الحروف الصوتية التي توصل إليها الإنسان الأول بالمصادفة والمحاكاة والتقليد (أي إرادة المحاكاة). «إن الدور الفطري في غايته أدى إلى هذه الحروف، حروف الهجاء، بأصواتها لتمثل دلالات ثابتة تختلف باختلاف الصوت مع الحرف»[3]. وشكل التوصل إلى الجدول الهجائي في نظر صاحب المقدمة «الطرف الأقدم من لغة الإنسان الأول التي هي أم اللغات التي لم تزل سراً مغلقاً في مباحث علم اللغة المقارن»[4]. وتحتفظ بعض اللغات ببقايا من هذا الدور الفطري كما هو الشأن بالنسبة للغة التركية «التي تمثل طفولية لم تسوها مراحل العمر»[5].

وبذلك يكون المقطع الصوتي الأحادي أساس اللغات المتمثل في حروف الهجاء،

1- المقدمة : ص 126 وما بعدها بقليل من التصرف.
2- المقدمة : ص 126 وما بعدها بقليل من التصرف.
3- نفسه، ص 129.
4- نفسه، ص 127.
5- نفسه، ص 129.

بأصواته المختلفة ذات الدلالة المختلفة. وإذا اعتمدنا الجدول الأبجدي في تحليل الكلمات، نجد أن «كلمة شجر تُحَلّ إلى (ش) ومعناه سن وهو ينظر إلى مطلق النبات، و(ج) ومعناه جمل، وهو ينظر إلى مطلق الارتفاع، و(ر) ومعناه رأس. والمعنى المؤلف (نبات مرتفع له رأس) وهو تماماً معنى الشجر»[1].

و تحل «كلمة» جبل «إلى (ج) ومعناه ينظر إلى الارتفاع، و(ب) ومعناه بيت. (ل) ومعناه الملاصقة والمساس. والمعنى المؤلف (بيت مرتفع ملاصق وكأنه للسحاب أو للأرض»[2]. وكلمة «جمل» التي تحل إلى (ج) ومعناه الارتفاع و(م) ومعناه المياه وهو نظر إلى السحاب و(ل) ومعناه الملاصقة أو المساس. والمعنى المؤلف مرتفع يلامس السحاب»[3].

تلك صورة لغة الإنسان الفطري التي شكلت الدور الأول من حياة ونمو اللغة عند الإنسان الأول. لكن ما الأدوار التي قطعتها اللغة الإنسانية ؟ ذلك ما يشرحه العلايلي فيما يلي :

2.1.3- أدوار اللغة وحلقات ارتقائها ونموها

مرت اللغة عند الإنسان بأطوار مختلفة توضح «أدوار النشوء في بناء هيكل على سنة تدريجية غير آخذة سبيلا من الطفرة، أو قائمة على أسس المفاجآت المحضة». هكذا مرت جميع اللغات منذ نشأتها في أدوار ثلاثة[4] :

أ ـ دور المقطع البسيط ـ كما هو الأمر في لغة الإنسان الفطري التي تم تقديمها. في هذا الدور ظهرت «المقاطع الواحدية مثل (bu) المجموعة في حروف الهجاء، أو ما سمي بالجدول الهجائي بأصواته المختلفة (الحركات في العربية). وكان كل صوت يدل دلالة بعينها». فمثلاً (عو) يدل على الحيوانات الزئيرية و(وا) يدل على الصوت المتكرر بحركة الفكين، وعنه نشأت (وو) في العبرية بمعنى «وصل».

1- نفسه، ص 130.
2- المصدر نفسه، ص 130.
3- المصدر نفسه، ص 130.
4- نفسه، ص 123 بقليل من التصرف.

ب ـ دور المقطعين ـ أي الحرفين بصوتين والحرفين بصوت واحد. «وقد نشأ هذا الدور مصادفة وبمحاكاة الطبيعة في مختلف أصواتها (.....).» وفي «آخر هذا الدور أصبح بإمكان الإنسان أن يؤلف بين مقطعين. مثلاً، لما أراد التعبير على أن الحيوان يعوي، عمد إلى حرف العين ذي الصوت المضموم أي (عو) الذي يدل على الحيوان المفترس وإلى حرف الواو ذي الصوت أي (وا) الذي يدل على الصوت المتكرر بحركة الفكين فدغمهما وتوصل إلى (عووا) بمعنى حيوان يصوت أو يواصل التصويت»[1].

د ـ دور المقاطع، حيث كان الإنسان في حاجة إلى الجمع بين المقاطع البسيطة الواحدية والمقاطع الثنائية ويؤلف منهما دلالة مركبة وهكذا. في هذا الدور مثلاً اتخذت العربية وحدتها واستقرت في الثلاثي[2].

وتمثل هذه الأدوار الثلاثة العهد الأول، «وفيه وقفت لغات وأميتت لغات، ونشطت لغات وهذه وحدها هي التي ألفت العهد الثاني، عهد اللغات المرتقية».

ويقسم الدور الثالث إلى خمس حلقات :

ـ **الحلقة الأولى** : حيث كانت اللغة بسيطة توازي مستوى التفكير الإنساني نفسه. وامتدت هذه الحلقة إلى آخر العصر «البرونزي»، وتم فيه للإنسان وضع الحجر الأساس في بناء الحضارة. وتتكون هذه الحلقة من المواد اللغوية التالية :

ـ المفردات ذات المقطع الواحد (وهي الجدول الهجائي فيما بعد).

ـ المفردات ذات المقطعين وهي المعلات في دور النضوج اللغوي.

ـ المفردات ذات المقاطع، وهي التي انتهت كوحدة في اللغة العربية تنحل إليها كلمات اللغة وتصدر عنها. وهذه المفردات الأخيرة كثيرة جداً. وكان من وجوه كثرتها كون المفرد الواحد ينطق على أشكال مختلفة لتأديات مختلفة أيضا»[3].

ـ **الحلقة الثانية** : وتصادف العصر الحديدي في تاريخ الحضارة الإنسانية، حيث عرف الإنسان استخراج الحديد وشاد المدن وقطع أشواطاً في الحضارة وبدأ عهد

1- المصدر نفسه، ص : 124 .
2- المصدر نفسه، ص : 124.
3- المصدر نفسه، ص : 139.

المدنيات العظيمة. وتعتبر الحلقة الثانية الخطوة الأولى لانتظام اللغة وارتقائها على آلية مستقيمة[1]. ولم تعد اللغة تعتمد الطبيعة في تسمية الأشياء، بل أصبحت تلجأ للتأليف تارة، وللتركيب تارة أخرى بحسب الحاجة. في هذه الحلقة أيضا أصبح يفرق بين الثلاثي الذي كان في الحلقة السابقة عبارة عن تركيب مؤلف من ثلاث كلمات، فلم يكن مفردا في مفهومه. أما في الحلقة الثانية، فقد أصبح «عبارة عن مؤلف حرفي لا دلالة لحروفه على الانفراد».

ـ **الحلقة الثالثة** : حيث انتقلت اللغة إلى عمل وضعي منتظم وتم «معرفة الاسم والفعل (منزلة الوصف) والحرف المهمل دون الحرف الذي جاء لمعنى». في هذه الحلقة، اهتدت اللغات «للزيادة»، مما مكنها من تكاثر المفردات على شاكلة بعينها، إذا أصبح للزيادة «محل» لا يتخلف هو، إما أول الكلمة وإما وسطها وإما آخرها.

ـ **الحلقة الرابعة** : وتشكل أخطر مرحلة في اللغة، وهي مرحلة «القلب»، تمكن فيها الإنسان من تنظيم قاعدة المقاليب مما جعله قادرا على «توليد ستة مواد لكل ثلاثي متخذة تولدا على مثال تولد الكائن الحي والناموسي العام. وتقضي قاعدة القلب وجود مانع معنوي بين التأليف الستة. وهذا أصل نشأة الثلاثي.

ـ **الحلقة الخامسة** : هي مرحلة المكملات كالاستعانة بحروف الجدول الهجائي لصيغ الثلاثي كوحدة للمعنى، بحيث تصبح قابلة لعدة معان. وقد عرفت العربية في هذه الحلقة الزيادات الصرفية، فجعلت موضعها في أول الثلاثي[2]، ثم تولد الرباعي والخماسي، لكن في تعاقب ولحاجة ماسة. و تم التوصل إلى الرباعي بالتكرار وهو الرباعي غير الأصم كذبذب المستحدث من الثنائي رأساً (...) للدلالة على المعاني التركيبية في صورها البسيطة كالحركات العكسية السريعة على المكان الواحد»[3].

3.1.3- العهد الصوتي والعهد اللفظي للغة العربية

مرت اللغة العربية بعهدين كبيرين :

ـ العهد الصوتي حيث كانت العربية فيه تقوم أساسا على الحروف.

1- المصدر نفسه، ص 140.
2- المصدر نفسه، ص 152.
3- نفسه.

ـ العهد اللفظي، وفيه كانت تقوم على الحركات.

أ ـ العهد الصوتي وأدواره

ما تتميز به اللغات من سمة الصوتية «دور طبيعي لابد لكل لغة أن تجوزه. ويظهر أكثر ما يكون على اللغات الدنيا في سلم الارتقاء»[1] وقد مرت اللغة العربية في أدوار مغرقة في الصوتية قبل أن تصبح لغة لفظية تماماً. والعهد الصوتي ثلاثة أدوار :

ـ **الدور الأول** : ويبدأ بالمرحلة الأولى من الدور الثالث الذي سبق الحديث عنه. ومن أهم مميزاته :

ـ نطق كل حركة حرفا. وفي العربية كلمات ترجع إلى هذا الدور من العهد الصوتي كما في شمأل بمعنى شمال»[2].

ـ الابتداء بالساكن والانتهاء بالمتحرك. من مخلفات الظاهرة الأولى في العربية وجود بعض الألفاظ التي كانت تنطق ساكنة الأول مثل «اجميل» و«خريط» و«اعشوشب» وما إلى ذلك، ثم في تطورات أخرى أضافوا الهمزة توصلاً إلى النطق بالساكن. وكذلك الأسماء الإثنا عشر التي حفظت بهمزة الوصل كالاسم وامرئ إلخ، وهي كما نظن أثرية عن سكون الأول»[3]. ومن بقايا الانتهاء بالمتحرك «احتفاظ لفظ (عمرو) بالواو في إملائيته»[4] وظاهرة الروم في العربية.

ـ النطق بالساكنين المتعاقبين وهي ظاهرة أصبحت محذورة في الأدوار الأرقى من حياة اللغة[5].

ـ **الدور الثاني** من العهد الصوتي : وفيه ظلت العربية محركة الآخر ولم تتحرر تماما من التقاء الساكنين . وبقيت الحركة تنطق حرفا في كثير من مواضع الكلمة[6]، ثم سارت العربية في الدور الثالث من العهد الصوتي وقد خلصت من حركة الآخر، وبدأت تستعد لتجربة الإعراب التي بلغتها في أخريات الدور الثالث.

ـ **الدور الثالث** وبقاياه كثيرة أهمها، بعض الصيغ مثل ينبوع، ويربوع ويأجوج

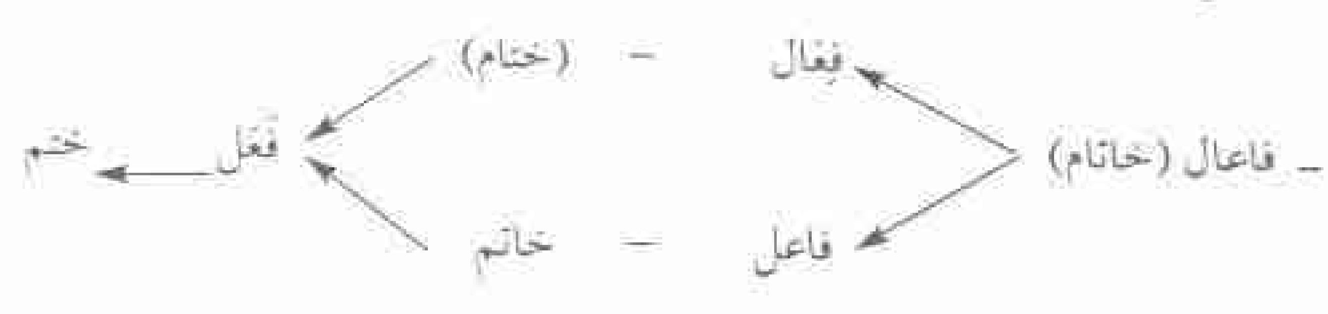
1- نفسه، ص 159.
2- المصدر نفسه، ص 160.
3- المصدر نفسه، ص 160.
4- نفسه، ص، 161.
5- نفسه، ص 160.
6- نفسه، ص 164.

ومأجوج وانظور ويسروع ويعسوب ويعقيد ويعضيد[1]. ومن بقاياه أيضا، وزن فاعيل (اسم فاعل) الذي قال عنه بعض اللغويين أنه ليس من أبنية العربية على وزن قابيل وهابيل[2].



(رسم رقم : 1).

على نفس المنوال تطورت بعض الأوزان مثل[4] :



(رسم رقم : 2).

ب ـ العهد اللفظي

بلغت اللغة العربية الشوط الأخير من الترقي وإن لم تستقر تماما، لأن الدور الأول من العهد اللفظي لم ينه عمله فيها ولم يتم إخضاع اللغة العربية برمتها لقانون اللفظية، فبقيت صوتية في أنحاء مضطربة في عدد من الموازين. لكن أهم عناصر التهذيب كانت قد تمت فيها، ومع ذلك لم تبلغ بعد نضجها على الوجه السوي.

أما الدور الثاني ـ وهو تكميلي للأول ـ «فمن جملة ما أدى إليه (هذا الدور)

1- نفسه، ص 166.
2- نفسه، ص 169.
3- نفسه، ص 170.
4- نفسه، صص، 170 ـ 171.

التخفيف بالإسكان حتى كان قانوناً شائعا عند العرب[1]»، وتم الانتقال فيه بكل حرف مع الاحتفاظ بالتأدية نفسها داخل نفس الوزن أو مع اعتبار تغيير بسيط[2]. ومن أمثلة ذلك :

- (فَعِل) من (فاعل) أو (فعال) كفارح وفرح.
- و (فَعَل) من (فاعل) أو (فعال) كملك وملاك[3] ....

بهذا الدور «كان ختام اللغة، مع بقاء شيء من مظاهر الطفولية اللغوية، اجتهدت العربية بالتخلص منه، وبقي على صوره هو التقاء الساكنين»[4].

تلك إذن صورة لمظاهر تطور اللغة عامة والعربية خاصة ومرورها في أدوار وحلقات وعهود. وقد توقف التطور في العربية بمجيء القرآن دون أن يتم النمو التام في الصيغ الدلالية والموازين الصرفية، مما يتعين على الواضع الجديد المهتم بمعجم العربية ونحوها أن يتنبه إليه ويدركه[5].

3-2- الأصل الثنائي للغة العربية

من أهم الافتراضات التي قدمها اللغويون الارتقائيون العرب المتعلقة بنشوء اللغة العربية وتطورها القول بالأصل الثنائي للألفاظ العربية. «إن الألفاظ المانعة الدالة على معنى في نفسها يرد معظمها بالاستقراء إلى أصول ثنائية أحادية المقطع تحاكي أصواتا طبيعية»[6]. وترتبط فكرة الثنائية بالبحث في أصل الألفاظ العربية. أكانت الألفاظ في أول وضعها على حرفين أم على ثلاثة ؟ كيف (تم) الانتقال من الثنائي إلى الثلاثي وغيره ؟

يرى أصحاب هذه النظرية ـ من اللغويين العرب ـ أن الألفاظ العربية ثنائية الأصل، تطورت إلى أن أصبحت على ثلاثة أحرف. وحصل الانتقال من الثنائي إلى الثلاثي برقي اللغة نفسها وحاجة المتكلمين إلى التمييز بين المعاني المتعددة. «إن طريقة الاشتقاق والتوسع في الساميات قائمة على الارتقاء من الأقل والأنقص إلى الأكثر والأكمل، أي حسب السنة الطبيعية، سنة الرقي وليس بالعكس إلا من باب الاختزال وهو نادر ولا

1- نفسه، ص 177.
2- نفسه، ص 177.
3- نفسه، ص 177.
4- نفسه، ص 177.
5- نفسه، ص : 193.
6- زيدان الفلسفة اللغوية، ص 31 وكذلك ص 72، ص 85، ص 100.

يحدث في طور التكون والنشوء، بل في عصر الكهولة والهرم[1]. ويذهب العلايلي ـ كما مر بنا ـ إلى أن الكلمة العربية انتقلت من الثنائي إلى الثلاثي في نهاية الدور الثاني.

ويميز بين الثنائية التاريخية والثنائية المعجمية. فالأولى تَرُدُّ اللغات في مرحلتها الأولى إلى أصول ثنائية تتكون من مقطع واحد مكون من صوتين بسيطين: متحرك وساكن يحاكي أصوات الطبيعة ثم يلحق بها حرف أو أكثر في بداية الكلمة أو وسطها أو آخرها. وبهذه الطريقة نشأ الثلاثي والرباعي وباقي المزيدات. وانتقلت هذه الفكرة المتعلقة بثنائية الألفاظ لتصبح أساس البحث في المعجم العربي الحديث وهو ما يعرف بالثنائية المعجمية[2].

1.2.3- مبادئ الثنائية

تقوم الثنائية على المبادئ التالية :

ـ **المبدأ الأول** : إن نشأة الأصوات اللغوية تمت بمحاكاة الإنسان أصوات الحيوانات وأصوات مظاهر الطبيعة والأصوات التي تحدثها أعمال الإنسان المختلفة. والأصول اللغوية «معظمها مأخوذ عن محاكاة الأصوات الخارجية وبعضها عن الأصوات الطبيعية التي ينطق بها الإنسان غريزياً[3]».

واعتبر بعض اللغويين العرب المحدثين أن «خير ما يقال في أصل اللغة» هو النظرية القائلة بمحاكاة أصوات الطبيعة. يقول أحمد رضا : «الذي يمكن أن يستقر عليه الرأي من تلك الأحوال، ومن القياس على الاشتباه والنظائر، أن اللغة نشأت متدرجة من إيماء وإشارات إلى مقاطع صوتية على أبسط ما تكون، وفيها تقليد وحكايات الأصوات الطارئة على سمع الإنسان، طبيعية كانت أو غير طبيعية، مختلفة باختلاف المناسبات أو المرتجلة من القوة والضعف والقرب والبعد»[4]. على أن بعض القائلين بالثنائية أمثال المرمرجي الدومينيكي، ينكر وجود هذه العلاقة الطبيعية بين الصوت والمعنى[5].

1- مومرجي الدومينيكي : الثنائية اللغوية والألسنية السامية، ص 376، مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 8 / 1952. القاهرة.
2- رياض قاسم : اتجاهات البحث اللغوي في الوطن العربي : لبنان، جزء 2، ص 79، بيروت 1982. وصبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة، ص 148، دار العلم للملايين، ط 2 / 1981 (1960).
3- جورجي زيدان : الفلسفة اللغوية، ص 100.
4- أحمد رضا : أصول اللغة، ص 42، قدم له وعلق عليه نزار رضا، دار الرائد العربي، بيروت 1983. والدراسة موجودة في مقدمة معجم متن اللغة لأحمد رضا. 5 مجلدات، دار الحياة، بيروت 1958.
5- المرموجي الدومينيكي : المصدر المذكور، ص 376.

ـ **المبدأ الثاني** : إن المواد اللغوية نشأت في أول أمرها ثنائية يتركب كل منها من مقطع واحد مغلق، أي من حرفين أولهما متحرك حركته قصيرة، وثانيهما ساكن، وأن سُنّة التطور هي العامل الفعال في تعديل المادة الثنائية من جهة، وفي جعلها من ثلاثة حروف أو أكثر[1].

كان زيدان والكرملي والمرمرجي قد عبروا عن نفس المبدإ. يقول الكرملي: «الكلم وضعت في أول أمرها على هجاء واحد متحرك فساكن محاكاة لأصوات الطبيعة»[2]. ويقول المرمرجي الدومينيكي «وكل حرف زيد على الأصل الثنائي يجري على قانون التطور اللغوي تتويجاً أو إقحاماً أو تذييلاً مع بقاء اللحمة المعنوية بين الثنائي والثلاثي كما هي مستمرة بين الثلاثي والرباعي وما فوقه من المزيدات»[3].

ـ **المبدأ الثالث** : إن الانتقال من الثنائي إلى الثلاثي كثيراً ما يكون بتضعيف الحرف الثاني بإضافة حرف علة أو حرف من حروف الذلاقة أو أحرف الحلق أو أحرف الصفير»[4]. وقد يتكرر الأصل الثنائي «بكل حرفيه، فنحصل على الرباعي المضاعف» أو ما سمي بالثنائية المكررة[5]. وذكر بعضهم أزيد من مائتي فعل ثنائي مضاعف بالتكرار مثل غمغم وقهقه وكركر وأشباه ذلك[6].

ويختلف أصحاب النظرية الثنائية في تحديد موضع الزيادة. فقد حدده زيدان في آخر الكلمة. «فمن قطا يولد قطع قطب قطف (...) ومن قص يولد قصح قصل قصب قصر وقصف، ومن قضى قضم وقضب وقطع»[7]. بينما يرى العلايلي أن موضع الزيادة «هو الوسط دائماً في غير ما يكون حلقياً من المواد (...) فقطف ترجع إلى قف»[8].

1- حامد عبد القادر : ثنائية الأصول اللغوية. مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 11 ص، 113 القاهرة.
2- الكرملي : نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها، ص 1.
3- المرمرجي الدومينيكي : المصدر المذكور، ص 382.
4- حامد عبد القادر : المصدر المذكور، ص 113.
5- صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة، ص 147 وكذلك محمد السيد علي بلاسي : الثنائية أصل للغة، اللسان العربي، ص 30 عدد 29 / 1987.
6- روفائيل نخلة اليسوعي : غرائب اللغة العربية، ص 44 ـ 49، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط 2 ـ 1960، (ط 1 / 1954).
7- جورجي زيدان : الفلسفة اللغوية، ص 76 و ص 190.
8- ع. العلايلي : مقدمة لدرس اللغة العرب. ص 144.

ويرى غيرهما كالكرملي والمرمرجي أن الانتقال من الثنائي إلى الثلاثي يجري «بزيادة حرف ثالث عليهما، إما تنويجاً، وإما إقحاماً، وإما تذييلاً»[1].

2.2.3- مصادر الثنائية قديما وحديثا

أ ـ قديما

لسنا في حاجة إلى التأكيد على أن التصور الثنائي لجذر الكلمات العربية يقوم على القول بالعلاقة الطبيعية بين الصوت والمعنى وهو ما يصب مباشرة في الافتراض القائل إن أصل اللغة إنما هو محاكاة لأصوات الطبيعة على نحو ما نجد عند ابن جني في الخصائص. وكما قال القدماء بالثنائية التاريخية، تنبه بعضهم إلى الثنائية كأساس لترتيب مفردات المعجم. يعترف العلايلي أن الثنائية المعجمية واضحة عند بعض القدماء. يقول : و«لابأس من أن ننوه هنا بأن صنيع الجوهري في بناء معجمه (الصحاح) على ملاحظة لام وفاء الكلمة هو الذي ألفتني إلى هذا الرأي، وأنبهني إلى هذا الظن، وإن كان ليس مبنى ملاحظة الجوهري أصلاً وإنما ملاحظته معجمية فقط»[2].

وثمة طائفة أخرى من اللغويين العرب القدامى الذين قالوا بالثنائية. من هؤلاء : «الراغب الاصفهاني (ت 502 هـ). في «غريب القران» والبيضاوي في «أنواع التنزيل»، وابن منظور (630 هـ ـ 711 هـ) في معجمه «لسان العرب» والزبيدي (1145 هـ ـ 1205 هـ) في قاموسه «تاج العروس»[3]. ويضاف إلى هؤلاء ابن دريد في «جمهرته»[4].

والحقيقة أن المصادر العربية القديمة واضحة الأثر في الكتابات المتعلقة بالثنائية المعجمية منها والتاريخية. إن عمل العلايلي ـ وهو أبرز من بحث في الثنائية نظرياً وتطبيقاً ـ يقوم أساساً على «مفهوم الاشتقاق الكبير عند القدماء»[5]. غير أن اللغويين العرب المحدثين القائلين بالثنائية أمثال الشدياق واليازجي وزيدان والكرملي والعلايلي والمرمرجي وأحمد رضا ورفائيل نخلة وغيرهم أضافوا شيئاً جديداً للمصادر اللغوية

1- المرمرجي الدومينيكي : المصدر المذكور، ص 182.
2- عبد الله العلايلي : المصدر المذكور، ص 145.
3- محمد توفيق شاهين : أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، ص 12.
4- محمد السيد علي البلاسي : الثنائية أصل اللغة، اللسان العربي، ص 30، عدد 29 / 1987 الرباط.
5- عبد الصبور شاهين : في التطور اللغوي، ص 99.

القديمة. لقد حاولوا في بحوثهم ربط إشكالية الثنائية بالبحث التاريخي التطوري والارتقائي لبنية الكلمة العربية متأثرين بنظرية داروين الشهيرة في أصل الأنواع (1859). في هذا الاتجاه بحثوا «الصلة بين هذه الكلمات الثنائية كيف تطورت حسب قوانين التطور الصوتي وهذا هو الأجدى في هذه الدراسة»(1).

ب ـ حديثا

طعم اللغويون العرب المحدثون بحوثهم في الثنائية التاريخية والمعجمية بالاطلاع الواسع على بعض المصادر اللغوية الغربية. فقد اهتم بهذه القضية اللغوية كثير من اللغويين الغربيين مثل «جزينيس وفورست وبروكلمان ونولدكه ومنهم بعض علماء اليهود مثل جورج ليفنسون وسالومن بابنهاين وإسحاق ليفنسون وجورج ستانبيرغ وفريق من الفرنسيين أمثال رينان وكازه»(2).

ونلاحظ أن معظم هؤلاء من كبار اللغويين المقارنين أمثال بوب وكريم. يقول ابراهيم أنيس : «إن فرانزبوب نادى بأن الجذر الأصلي لكل الكلمات القديمة في نشأتها كانت أحادية المقطع، وأنه تطور بتوالي العصور إلى ثنائي المقطع وثلاثي المقطع حتى صارت الكلمة على المألوف لدينا الآن»(3).

ويفترض كريم أن وجود المقطع الأحادي في اللغات الإنسانية يرجع إلى عهود قديمة في نمو وتطور اللغات البشرية. إن الدور الأول في نشأة اللغة هو حالة المقطع الأحادي أي الدور الذي يمثل العهد الأول في اللغة. وَتُعَدُّ اللغة الصينية نموذجا لهذا العهد(4). ويرجح أن أصل اللغة البشرية كان على هذه الشاكلة(5).

لاشك أن مثل هذه الأفكار واردة بوضوح عند زيدان والعلايلي في «الفلسفة اللغوية» وفي «المقدمة»(6) على التوالي. ويدعم المرمرجي الدومينيكي رأيه في الثنائية المعجمية استناداً إلى بنية الكلمة في بعض اللغات السامية مستنتجاً أن «المضاعف

1- أمين فاخر : ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية وعلاقتها بالأصول الثلاثية. ص6، مكتبة الكليات، القاهرة 1978.

2- حامد عبد القادر : ثنائية الأصول اللغوية، ص119، القاهرة.

3- إبراهيم أنيس : تطور البنية في الكلمات العربية، ص166 ، مجلة مجمع اللغة العربية، 11 / 1959.

4- E. Renan : de l'origine du langage, P 18.

5- Max Muller : Science du langage, p 295. Edit Auguste Durand Editeur, Paris, 1864.

6- جورجي زيدان : الفلسفة اللغوية، ص112 وما بعدها، ومقدمة العلايلي، صص 123 ـ 124.

العربي الذي يقال إنه مركب من ثلاثة أحرف أصلية لا تجدُ مقابله في السريانية إلا بحرفين اثنين لا أكثر. مثلاً مَصَ مقابل مُصْ وبحذاء حَمَ = حَمْ وبإزاء مَسَ = مَسْ وهكذا كل المضاعفات التي هي بالحقيقة ثنائيات. والثنائي وارد في كل الساميات متصفاً بمعنى حقيقي وتام»[1].

سبقت الإشارة إلى أن رينان افترض أن السامية النموذج كانت «تتكون من بنية ثنائية في أول نشأتها»[2]. ويذكر رينان جملة من الأعلام الغربيين الذين ذهبوا إلى ما ذهب إليه في موضوع الأصل الثنائي لجذر الكلمات السامية والعربية.

3.2.3- الثنائية في ضوء اللسانيات الحديثة

يبين العدد الهائل من الكتابات والدراسات التي تناولت بالتحليل أو الشرح أو التطبيق النظرية الثنائية في شقيها التاريخي والمعجمي اهتمام اللغويين العرب المحدثين بهذه النظرية، والرغبة في الاستفادة منها سواء في تفسير نشأة اللغة العربية وبعض مظاهرها الصرفية والنحوية، أو في وضع ترتيب جديد للمعجم العربي. «ففي هذه النظرية فوائد جمة للمعجمية، منها تجلي الانسجام والتساوق في تشعب الألفاظ بعضها من بعض وتوسع المعاني وتطورها، مما هو واضح القصد في الحالة الثلاثية الحاضرة»[3].

في ضوء الثنائية التاريخية فسّر العلايلي كثيراً من الظواهر اللغوية التي لا تخضع في نظره لنظام دقيق لأنها من بقايا العهود السحيقة، ولأنها وليدة الفوضى والاضطراب كما هو الأمر بالنسبة لما أسماه بالمُعَلاَّت (مفردها مُعَل) مثل : (وعد) (وعاد) و(وعى)، وأشباه ذلك ألفاظ ثنائية الأصل ألحقت بالثلاثي[4].

إن القول «بالثنائية» يشكل فعلاً مرحلة هامة من تاريخ الفكر اللغوي الحديث. لقد كان لهذه النظرية أهميتها التاريخية ودورها الفعال في فهم كثير من مظاهر الاشتقاق اللغوي في اللغات السامية والآرية على حد سواء. بيد أن ظهور بعض المبادئ اللسانية التي أصبح اليوم مسلماً بها مثل «اعتباطية الدليل» تجعل من هذه البحوث موضوع تساؤل. إن «الثنائية» تقوم على القول بالعلاقة الطبيعية بين الصوت والمعنى إذ «نستطيع

1- المرمرجي الدومينيكي : المصدر نفسه، ص 381.
2- E.Renan : Histoire générale des langues sémitiques. p 92
3- المرمرجي الدومينيكي : المصدر المذكور، ص 383.
4- العلايلي : مقدمة لدرس لغة العرب، صص 133 ـ 134.

تعيين دلالة الحرف وصوته»[1]. بل إن «اللفظة حرفاً حرفاً هي جملة كاملة لا يوقف على معناها إلا من خلال الأحادية»[2]. وبذلك تُرفض اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول باعتبارهما المكونين للدليل اللغوي. يقول الشيخ العلايلي: «أما قول اللبنانيين فلا أسلم به (بقصد الاعتباطية) (...). أما الأخذ من الطبيعة فيختلف باختلاف البيئات. أنا سميت الثور ثوراً لأنه يثير الأرض أي يفلحها، في بيئة أخرى قد تطلق عليه تسمية مستمدة من صوته. يختلف الملحظ الإدراكي، فتختلف الكلمات ولا اعتباطية في الأمر»[3].

الواقع أن رفض الاعتباطية يجعل القول بالثنائية أمراً يصعب تقبله لما فيه من تكلف وافتراض عقليين لا يمتان للحقيقة اللغوية الراهنة في شيء. إن التخريجات الاشتقاقية التي تقدمها الثنائية مزج بين التحايل اللغوي والتعسف في التأويل. نحن لا نملك لغوياً المعطيات التاريخية التي يقوم عليها التفسير الثنائي. إن أبحاث العلايلي في الثنائية تتكامل نظرياً فقط دون أن يستطيع تأسيسها على تكامل لغوي[4]. إن الانطلاق من الجدول الهجائي يطرح علاقة المعاني الأولى للحروف أو الأصوات الطبيعية في مرحلة متأخرة عن بداية اللغة عند الانسان. فالجدول الهجائي يرتبط بالكتابة، وهي مرحلة متطورة من حياة اللغو عند الانسان. «لأن الحروف المنفصلة لا وجود لها إلا في جدول الأبجدية، أي في الكتابة لا في اللفظ، والسبب أن أعضاء النطق عينها لا تخرج للمتكلم حروفا صامتة متفرقة بل مقاطع مركبة من الصامتات تحركها الصائتات»[5].

ومن الجوانب الشائكة في الكتابات حول الثنائية سقوطها في إشكالية البحث في أصل بعض الكلمات العربية. إن اللغويين وهم يدرسون تطور البِنْيات الصرفية أو النحوية أو المعجمية «يخلطون بين البحث في النشأة الأولى للكلمات وتطور بنيتها في العصور التاريخية، (مما) أدى إلى بعض الاضطراب والتناقض في علاجهم لها»[6].

---

1. العلايلي: المصدر نفسه، ص 132.
2. العلايلي: (حوار مع الشيخ العلايلي)، مجلة الفكر العربي، عدد 8 ـ9، ص 114 مارس 1979 بيروت.
3. حوار مع الشيخ العلايلي: مجلة الفكر العربي، عدد 8 ـ 9، ص 118، مارس 1979.
4. عبد الصبور شاهين: في التطور اللغوي، ص 92.
5. المرمرجي الدومينيكي: المصدر المذكور، ص 381.
6. ابراهيم أنيس: تطور البنية في الكلمات العربية، ص 168 عبد الصبور شاهين: المصدر نفسه، ص 86 وانظر كذلك: رياض قاسم: المصدر المذكور، ج 1، ص 84 وما بعدها.

ومرد هذا الخلط أن البحث في الثنائية اللغوية يجمع دون تمييز بين البحث في اللغة البشرية واللغة كنسق خاص. يتضح ذلك من خلال استعمالهم لكلمتي «اللغة» و«اللغة العربية» دون تمييز أو تحديد. يقول أحد الباحثين العرب : «نقول في اللغة أيضاً إنها بدأت طبيعية بحكاية الأصوات للدلالة على ما تصدر منه مما له صوت مثل، قط للقطع وهف لهبوب الريح والصهيل والنهيق والأطيط»[1]. فهو يتحدث عن «اللغة» وهو يقصد اللغة البشرية كنشاط عام، ثم لا يلبث أن يعطي أمثلة من اللغة العربية. هل يتعلق الأمر باللغة البشرية عامة أم باللغة العربية وحدها ؟

ويلاحظ أن الأبحاث الثنائية العربية اهتمت أساساً بالجانب التحليلي لتطور أصل الكلمة العربية مهملة الجانب الآني المتمثل في نسق مفردات اللغة العربية في حالتها الراهنة. إن البحث السليم في مجال الاشتقاق يقتضي الجمع بين نوعين من التحليل الخارجي التطوري والتحليل الآني، ولا يكفي الواحد دون الآخر[2].

يرى إبراهيم أنيس (1906 - 1977) أن النظرية الثنائية تفسر نمو اللغة وتطورها عكس ما يقتضيه العقل والمنطق. «إن الاتجاه في تطور البنية للكلمات نحو الاختصار والاختزال لا نحو التكثير أو التضخيم، أي إن اللغات في أقدم صورها المعروفة لنا، كانت تتضمن كلمات كثيرة الحروف طويلة البنية متعددة المقطع، وإن هذه الكلمات بتوالي العصور قد أصبحت قصيرة البنية قليلة المقاطع. وقد تم هذا نتيجة الميل العام لدى الإنسان في كل شؤونه الاجتماعية، ومنها اللغة، نحو أيسر السبل وبذل أقل مجهود»[3].

ومهما كانت الأحكام والنقود القاسية التي تعرض لها هذا النوع من الكتابة اللغوية، فإن الأبحاث العربية الثنائية المعجمية والتاريخية تشكل حقاً تحولاً هاماً داخل الخطاب اللغوي النهضوي في وقت تقوّتْ فيه سلطة المعرفة اللغوية التقليدية. ويكفي أنها حاولت أن تعرف بآفاق جديدة في البحث اللغوي العربي، كما سنرى في الفقرة الموالية.

1- أحمد رضا : مولد اللغة، ص 44.
2- Pierre Guiraud : Structures étymologiques du langue française, P 5 Larousse. Paris, 1967.
3- إبراهيم أنيس : المصدر المذكور، ص 168.

3.3- المنهج التاريخي المقارن واللغة العربية

1.3.3- أهمية الكتابة اللغوية التاريخية ـ المقارنة

تكتسي الكتابة اللغوية العربية المندرجة في إطار المنهج التاريخي المقارن أهمية بالغة، على الأقل من زاويتين :

ـ أولا : دراستها لبعض قضايا اللغة العربية من وجهة نظر تاريخية ومقارنة. وقد يكون حدث هذا لأول مرة في تاريخ الدرس اللغوي العربي. «فقد ركز القدماء دراستهم على المادة والقاعدة أو على القاموس والنحو و الصرف، ولم يهتموا بدراسة التطور اللغوي إلا اهتماما جانبيا تمثل في نقل بعض ما سموه من لهجات تقرب أو تبعد من الفصحى»[1].

ـ ثانيا : التعريف بأسس ومبادئ بعض التصورات والمناهج الجديدة في البحث اللغوي العالمي، ومنها المنهج اللغوي التاريخي المقارن.

لقد كشفت الأبحاث اللغوية العربية أهمية المنهج التطوري والتتبع التاريخي في نشأة بعض الظواهر اللغوية العربية وتطورها مُساهِمَةً بذلك في تحديد «مقدار المسافات التي عملها التطور في اللغة على مختلف الأنحاء، سواء في الإعراب والإعلال والموازين والاشتقاق والأفعال والمصادر»[2]. ومكنت الثنائية المعجمية بدورها بعض اللغويين العرب من إعادة ترتيب المعاجم العربية بتنظيمها تنظيماً جديداً كما هو الأمر في «محيط المحيط» لبطرس البستاني و«أقرب الموارد لسعيد الشرتوني و«البستان» لعبد الله البستاني وإن خالف في الواقع تنظيم المعاجم العربية القديمة أو بالأحرى عدم التنسيق فيها[3].

واستعانت البحوث اللغوية العربية التاريخية بنتائج المقارنة بين العربية والساميات والحاميات (وحتى الآريات) أمكن معها الوصول إلى كثير من المعلومات التاريخية

1- عبد الرحمان أيوب : الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية، ضمن أعمال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، ص 58 منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 1983.

2- عبد الله العلايلي : مقدمة لدرس لغة العرب، ص 178.

3- المرمرجي الدومينيكي : المصدر المذكور ص 383.
عبد الرحمان أيوب : الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية، ص 58 وما بعدها.

حول تطور الأصوات العربية وطبيعة بنية مفرداتها[1] من حيث معرفة الحروف الأصلية والزائدة ومعرفة الكلمات المركبة. كل ذلك يساعد على الإلمام بتاريخ اللغة العربية. وكان من نتائج المقارنة «اجتلاء معنى ما غمض من لغتنا والنظر في وجوه الشبه والاختلاف بين دلالات بعض الألفاظ. وإذا كان لهذه ما يقابلها في اللغات السامية الأخرى تسهل علينا أن نقارن بينها فترد الألفاظ إلى أصولها، ولنستطيع اجتلاء المعاني المختلفة للفظ الواحد، ومعرفة الأصلي والفرعي منها وتقصي التطور من معنى إلى آخر»[2].

ويتعذر علينا عرض تفاصيل كل الدراسات العربية التي قيم بها في إطار المنهج اللغوي التاريخي المقارن، لذلك نكتفي بتقديم جملة من الملاحظات حول المصادر التي اعتمدتها هذه الدراسات والنظر في القيمة النظرية والمنهجية للنتائج المحصل عليها في ضوء اللسانيات التاريخية المقارنة.

2.3.3- مصادر الكتابة اللغوية التاريخية ـ المقارنة

إن رواد الفكر اللغوي العربي التاريخي درسوا اللغة العربية من وجهة تاريخية ـ مقارنة مستفيدين فعلاً مما قدمته المباحث اللغوية الغربية من مناهج تاريخية ومقارنة، غير أن كتاباتهم تميزت في مجملها إما بعدم الحديث مطلقاً عن الأسس النظرية والمنهجية التي اعتمدوها، وإما بالحديث عنها بشكل عام دون إعطاء التفاصيل الكافية عنها. وكثرت لديهم العبارات التي تحيل على المناهج اللغوية الجديدة في الغرب، دونما تحديد أو ضبط. ومن ذلك قولهم المتكرر: «ويرى علماء اللغة». وتدعيماً لما نقول نورد المثالين التاليين. يقول العلايلي: «أذكر أني رأيت بحثاً لمستشرق كبير ذهب فيه إلى أن....»[3] دون أن يحدد اسم المستشرق ولا اسم بحثه. ويتحدث المرمرجي الدومينيكي عن المنهج المقارن دونما ضبط أو توضيح. يقول «من العلوم العصرية التي نشأت على يد أرباب البحث في البلاد الغربية «علم المقارنة» الذي طبقوا أصوله على مختلف الفروع العلمية، فنجم عن ذلك حقائق ثمينة ومفيدة، فهناك اليوم

1- أحمد نصيف الجنابي: ملامح من تطور اللغة العربية، ص 16 ـ 18، دار الرشيد للنشر، بغداد 1981.
ابراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن، ص 63 ـ 74، دار العلم للملايين، بيروت 1968.
2- زكي كمال: التضاد في ضوء اللغات السامية: دراسة مقارنة، ص 4 دار النهضة العربية، بيروت 1975.
3- عبد الله العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب، ص 142. وقد سبقت الملاحظة نفسها بشأن كتابة زيدان في «الفلسفة اللغوية» و«اللغة العربية كائن حي».

علوم مقارنة الفلسفات والشرائع والآداب واللغات. ضمن دائرة اللغات تولدت موازنة الصوتيات والصرفيات والنحويات والمعجميات، ومن ذلك كله المقارنة الألسنية السامية»[1].

ما هذه الأصول؟ وكيف تولدت الموازنات المشار إليها؟. وما مبادؤها ؟ ذلك ما لا يحدده المرمرجي بالرغم من أن بحثه في الثنائية المعجمية يندرج في إطار المقارنة بين اللغات السامية[1].

بيد أن بعض الدراسات قد تذكر أسماء العلماء اللغويين كما عند أحمد رضا في «مولد اللغة» حيث يرد ذكر آدم سميتز وسدولك ستوارتز وماكس مولر وتولدكه وسايس وسبرنجر، لكن دون إعطاء أي معلومات بشأن مصادرهم اللغوية في الموضوع.

إن عدم تحديد المصادر تحديداً دقيقاً ـ وكما هو (معمول) به في الدراسات العلمية ـ ليس سمة تخص الكتابة اللغوية التاريخية وحدها، بل إنها تكاد تكون سمة عامة بالخطاب اللغوي العربي النهضوي. تمثيلاً لما نقول نورد بعض العبارات التي تحيل على الدراسات اللغوية الحديثة دونما ضبط للمصادر المحال عليها. يقول أمين الخولي : «وهو رأي علماء اللغات في العصر الحاضر من عرب وعجم»[2] ويردد محمود تيمور عبارة «يرى علماء اللغة» التي سبقت الإشارة إليها في غياب أي تحديد لهؤلاء العلماء من حيث إطارهم النظري والمنهجي[3]. ويؤكد غياب ذكر المصادر خلو كثير من الكتابات اللغوية العربية التاريخية المقارنة من أي تبث بالمصادر المعتمدة من قبل رواد الفكر اللغوي العرب المحدثين.

بيد أن غياب ذكر المصادر اللغوية الغربية لا يعني مطلقاً عدم قدرة المحلل المتتبع لهذه الكتابات على اكتشاف المصادر الحقيقية التي نهل منها اللغويون العرب في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. إن كثيرا من المفهومات والمصطلحات التي استعملوها أو الآراء والتحاليل التي بسطوها تعكس جلياً المنابع الفكرية التي غرفوا منها. إن البحث في إشكالية أصل اللغة ونشأتها، والحديث عن تصنيف اللغات في

1- المرمرجي الدومنيكي : المصدر المذكور، ص 374.
2- أمين الخولي : مشكلات حياتنا اللغوية، ص 33.
3- محمود تيمور : مشكلات اللغة العربية، ص 82. المكتبة العصرية، بيروت، د.ت. (1958).

فصائل وعائلات، والمقارنة بينها للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف لإعادة بناء الصورة التي كانت عليها «اللغة الأم» من الموضوعات الرئيسية التي انكب عليها اللغويون المقارنون خلال القرن التاسع عشر وهي أيضا الموضوعات التي تناولتها بنسب متفاوتة كتابات معظم اللغويين التاريخيين والمقارنين العرب.

مما لاشك فيه أن أهم مصدر فكري عام أثر في لغويينا هو كتاب «أصل الأنواع» لداروين الصادر سنة 1859. ولا تخلو كتابات نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من مفاهيم ومصطلحات نظرية الارتقاء والتطور الداروينية. وحملت بعض الكتابات اللغوية العربية عناوين دالة على هذه النظرية مثل :

ـ «اللغة العربية كائن حي» لجورجي زيدان (1904).

ـ «حياة اللغة وموتها» لمارون غصن (1925).

ـ نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها لأنستاس الكرملي (1938).

ولعل أبرز من سار في نهج النظرية الداروينية من اللغويين العرب صاحب «مقدمة لدرس لغة العرب» (1938). وقد اعتمد العلايلي في تحليله اللغوي طائفة كبيرة من المفهومات المستمدة من نظرية داروين في الارتقاء الطبيعي والانتقائي، ونذكر من المفهومات التي تمتلئ بها مقدمة العلايلي على سبيل التمثيل لا الحصر مايلي :

الطفولة اللغوية (ص : 133) أدوار النشوء (ص : 138) الطفرة (ص : 138). النشوء اللغوي (129) الكائن الحي (142 - 148) أسباب البقاء (142) الحيوية (143 - 142)، وجود أرقى (ص : 142)، التطور (142). نشوء نظامي (143)، الناموس العام (148). سلم ارتقائي (157)، فصائل الأنواع (166). البناء العضوي للكائن الحي. (166)، غلبة الاصلح (180). الرقي الوضعي ....الخ.....

وكان لسلامة موسى الفضل في ترويج مفاهيم الداروينية وإشاعتها بين الجمهور مطبقاً بعضا منها على اللغة العربية حينما كان يطالب بضرورة تطويرها وتحديثها وتيسيرها في المجتمع[1].

---

1. سلامة موسى : البلاغة العصرية واللغة العربية. سلامة موسى للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 4 / 1964، ط 1 / 1945 القاهرة. انظر خاصة، ص 17. اللغة والتطور البشري وفي ص 27 وما بعدها : الانثربولوجية واللغة العربية.

نستخلص من الملاحظات السابقة أن اطلاع رواد الفكر اللغوي العربي الحديث على المصادر اللغوية الغربية أمر واضح يجعلنا نقول مؤكدين إن لغويينا بدون استثناء ـ سواء أصرحوا بذلك أم لم يفعلوا ـ اطلعوا على كتابات «رينان» و«ويتني» و«دارمستتر» و«بريال» و«ماي» و«سايس» إضافة إلى «أصل الأنواع» لداروين وتطبيقاته اللغوية عند «شلايشر» و«ماكس مولر». لكن ماذا استفاد اللغويون العرب من مصادر المنهج اللغوي التاريخي المقارن ؟ وكيف تمثلوا مبادئ البحث التاريخي ـ المقارن ؟ وما القيمة النظرية والمنهجية لأعمالهم في ضوء الأبحاث اللسانية التاريخية ـ المقارنة ؟

3.3.3- القيمة النظرية والمنهجية للكتابة اللغوية العربية في ضوء اللسانيات التاريخية ـ المقارنة

يتضح أن القضايا الكبرى التي تناولها التاريخيون والمقارنون العرب تستدعي جملة من الملاحظات وذلك في ضوء نفس المصادر التي أخذوا عنها :

أ ـ **في مجال المقارنة** : درست الكتابة العربية المقارنة مختلف أوجه العلاقة بين اللغة العربية وعدد من اللغات مثل : العبرية والأكادية والسريانية والحبشية والمصرية والفرعونية والبربرية واللاتينية واليونانية والفارسية والهندية والألمانية والإنجليزية ...وغيرها من اللغات الإفريقية والأسيوية.

وحاول الباحثون العرب إثبات علاقة القرابة بين العربية واللغات المدروسة. ويستخلص من حصيلة هذه المقارنات التي قامت بها الكتابات اللغوية العربية أن اللغة العربية هي «أم اللغات». وبذلك يمكن القول إن كثيرا من هذه المقارنات أبعد ما تكون عن البحث العلمي الموضوعي. وذلك للأسباب التالية :

ـ إن العمل المتبع في المقارنة بين اللغتين الإنجليزية والألمانية واللغة العربية بعيد كل البعد عن المناهج العلمية في هذا الباب، لأن المقارنة تتطلب بعض المتشابهات اللغوية في الصوت أو الصرف أو الاشتقاق أو التركيب.

ـ ليس هناك من صلة أو وشائج لغوية حقيقية بين اللغة العربية واللغة الألمانية»[1] أو غيرها من اللغات الهندو أوروبية.

1- نوري سودان : حول الصلة بين العربية والألمانية : أوهام لغوية، ص 32، مجلة المورد، مجلد 6، عدد 1 بغداد 1977.

لقد سبقت الإشارة إلى أن كل تجانس صوتي أو تشابه لفظي بين لغتين لا تنتميان لنفس الفصيلة اللغوية ليس سوى صدفة. إن القول بوجود قرابة لغوية بين العربية والآريات كما يقول بذلك الكرملي وعبد الحق فاضل وغيرهما لا يستند إلى أسس تاريخية أو معطيات لغوية تبرر المقارنة نفسها، بلْهَ أن تدعم نتائجها، «لأن اللغة المشتركة تقتضي حضارة مشتركة. فليس هناك عملياً مقارنة إلا حين تتمكن لغة ما من أن تنتشر في مجالات لم تكن مستعملة فيها من قبل»[1]. ويتضح مما بين أيدينا من مواد المقارنة أن اللغويين العرب المحدثين بنوا مقارناتهم اللغوية المتنوعة على معطيات تاريخية وحضارية غير مؤكدة. «فافتراض (الكرملي) أن الجرمان الآريين اتصلوا عن طريق إيران بالعرب في العراق شيء يفتقر إلى السند التاريخي. وإذا كان هذا التقارب الضئيل في الألفاظ، فليس لنا أن نوسع مقالتنا بالقول في مسائل تاريخية لم تعرف ضبطا وتحديدا»[2].

ومعلوم أن الحديث عن «القرابة» بين لغتين أو أكثر يقتضي من الناحية اللغوية الصرف توفر مظاهر التشابه الصوتي والصرفي والاشتقاقي والتركيبي. ويتم رصد هذه المظاهر لا في صورتها الحاضرة، وإنما في تطورها التاريخي على ضوء التغيرات التي عرفتها في الزمان والمكان، ومعرفة الأسباب الاجتماعية والنفسية واللغوية التي أدت إلى هذا التطور[3]. لذلك نرى أن المقارنات اللغوية التي قيم بها حول العربية لم تشمل جميع المستويات في إطار نسقي، وإنما اكتفت بانتقاء مجموعة من المفردات أو الأصوات، فقارنت بينها في مستوى التشابه الدلالي أو الاشتقاقي أو التجانس الصوتي. وسواء أتعلق الأمر بالمقارنة الصوتية أم الدلالية، فإن الملاحظ هو غياب أي حديث عن القواعد العامة الضابطة للمقارنة. إن التقارب الصوتي أو الصرفي أو الدلالي ليس له قيمة منهجية إلا إذا كان خاضعا لقواعد صارمة[4] على نحو ماهو معروف في قواعد بوب F.Bopp (1791 - 1869) الصرفية وقواعد كريم J.Grimm الصوتية.

1- A. Meillet : Linguistique historique et linguistique générale. p.17 . Champion, Paris. 1906 / 1965.

2- ابراهيم السامرائي : الأب أنستاس الكرملي وآراؤه اللغوية، ص 90، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1969.

3- فندريس : اللغة، ص 373، ترجمة محمد القصاص و الدواخلي، القاهرة 1950.

4- A.Meillet : Linguistique historique et linguistique générale, p.41.

حصر مايي A.Meillet (1866 - 1936) منهجية المقارنة اللغوية في طريقتين : «المقارنة من أجل استخلاص : إما القوانين العامة وإما الملاحظات التاريخية، وهذان النوعان من المقارنة معقولان معا، لكن يختلف الواحد منهما عن الآخر»[1].

لقد اهتمت الأبحاث اللغوية التاريخية العربية بتقديم ملاحظات تاريخية خارجية عامة، سواء أتعلّق بالانسان العربي من حيث نشأته وانتقاله واختلاطه بغيره، أم بالتاريخ العام للغة العربية ومدى قدرتها على الصمود في وجه العوامل الخارجية سياسية كانت أم حضارية. أما الاهتمام بالمقارنة من أجل «القوانين العامة» أو «بنسق» الظواهر المقارن بينها، فإن البحث عند اللغويين العرب لم يتجاوز نطاق المقارنة بين كلمات عربية متفرقة ونظيراتها في لغات أخرى سامية أو حامية أو آرية. إن المقارنة ـ وكذلك التطور ـ التي تكون لها دلالة نظرية ومنهجية هي التي تستند في تحليلاتها إلى النسق بكامله سواء أفي مستوى الأصوات أو الصرف أو الاشتقاق، بينما نلاحظ أن المقارنة عند اللغويين العرب انحصرت في اعتمادها مواد لغوية محدودة جعلها تظل مرتبطة بهذه المواد القليلة ولا تتعداها. ولأنها تفتقر إلى أي سند نظري أو منهجي يقود خطاها ويحدد أهدافها اللغوية الصرف، فإن أعمال المقارنة عند اللغويين العرب تحولت في جل الكتابات إلى مفاضلة بين العربية وباقي اللغات.«إن كل هذه الأعمال لم تزودنا بدراسة مطبقة من نوع دراسة بروكلمان التي خصصها منذ سنة 1906 لمقارنة اللغات السامية»[2].

ب ـ في مجال النشوء والارتقاء

لم يذهب اللغويون العرب الذين أخذوا بفكرة الارتقاء والنشوء الطبيعي بعيدا في استخلاص النتائج النظرية والمنهجية المتعلقة بالبحث اللغوي كما فعل شلايشر وهو أبرز من طبق الداروينية في دراسة اللغة[3]. لقد قاده تطبيق الداروينية على اللغة إلى التمييز بين «فلسفة اللغة» و«علم اللغة» والكلوطولوجيا (glotologie) والفيلولوجيا

1- A.Meillet : La méthode comparative en linguistique comparée, p1 , Champion; Paris 1925.

2- رشاد الحمزاوي : العربيّة والحداثة أو الفصاحة فصاحات، ص 220 المعهد القومي للتربية، تونس 1982.

3- A.Schleicher : la théorie de Darwin et la science du langage, weimar. 1863.

على أساس اختلاف موضوع كل منها. تدرس «فلسفة اللغة» اللغة في علاقتها بالأفكار المجردة. إنها جزء من الفلسفة[1]، بينما يتجه علم (Glothique) مباشرة إلى دراسة اللغة ذاتها كشيء معطى، أي اللغات المحددة[2]. وتكون الفيلولوجيا مجالاً تاريخياً هدفها تحديد الحياة الروحية للشعوب والجماعات العرقية التي لعبت دوراً هاماً في تاريخ البشرية[3]. وكان لهذه التمييزات أهمية كبرى في قيام اللسانيات كعلم مستقل عن الدراسات الأخرى التي تناولت اللغة بالدرس والتحليل[4].

إن الدراسات اللغوية العربية التي تبنت الارتقاء والنشوء لم تهتم أبدا بحدود بحثها اللغوي الجديد بالقياس للنحو أو المباحث اللغوية القديمة الأخرى. وهي بذلك لم تساهم في توضيح المعالم المنهجية للفكر اللغوي الجديد كما فعل شلايشر أولاً ثم سوسور (1856 - 1913) لاحقا.

ج ـ المنهج التاريخي المقارن : الحصيلة والآفاق

هل حققت البحوث اللغوية التاريخية العربية أهدافها النظرية والمنهجية ؟ يبدو أن رواد الفكر اللغوي العربي لم يتمكنوا من فرض فكرة «التطور» في البحث اللغوي العربي ليصبح مفهوماً عاماً يمكن تطبيقه في دراسة مستويات اللغة العربية. إن التطور الحاصل في أصوات وبنية المفردات العربية الحديثة ودلالتها لم يؤخذ بعد بعين الاعتبار. ورغم أهمية النظرة التطورية «لا نرى للمعجميين اتجاهاً عاماً نحو درس التطور اللغوي للعربية والانتفاع بما يكشف عنه هذا الدرس من حقائق لغوية ذات أثر كبير في فهم مشكلات اللغة وعلومها، وذات أثر كبير في المحاولات الإصلاحية للغة وعلومها»[5].

إن فكرة «التطور» اللغوي لم تأخذ بعد طريقها إلى الدرس اللغوي العربي بالرغم من أن الجميع بات مقتنعا بأن اللغة تتطور، وأن التطور سنة طبيعية في جميع الكائنات الحية. وقد أدرك أحد المهتمين العرب بالبحث التاريخي في مجال اللغة العربية إهمال

1- A.Schleicher cité par A. Jacob in Genèse de la pensée linguistique, p 120 A. Colin, Paris, 1974

2- A.Schleicher - ibidem.

3- Ibidem, P 121

4- Jean Medina : les difficultés théorique de la constitution d'une linguistique générale comme science autonome. In Langages N°49, p 6, Mars 1978. Larousse, Paris.

5- أمين الخولي : مشكلات حياتنا اللغوية، ص 88، وانظر أيضا ص 97 و 102.

الباحثين العرب لمبدإ التطور. قائلا: «أراني في بداية حديثي مضطرا إلى تأكيد عدة أمور فرغ منها المحدثون من علماء اللغة منذ فترة طويلة وهي تعد عندهم الآن من البديهيات، على حين يجادلنا فيها بعض الدارسين العرب ممن بقي في الكهوف القديمة»[1]، ليخلص بعد ذلك مؤكدا حقيقة سبق أن أثبتها زيدان والكرملي وضومط والعلايلي وغيرهم منذ مطلع القرن العشرين، مفادها «أن اللغة كائن حي، لأنها تحيا على ألسنة المتكلمين بها، وهم من الأحياء، وهي بذلك تتطور وتتغير بفعل الزمن كما يتطور الكائن الحي ويتغير، وهي تخضع لما يخضع له الكائن الحي في نشأته ونموه وتطوره»[2].

بيد أن عدم الاهتمام بالجانب التطوري في اللغة العربية لا يجب أن ينسينا ذكر عدد قليل من الكتابات اللغوية التاريخية التي بدأت في الظهور منذ الستينيات من القرن العشرين ونعني بها كتابات إبراهيم السامرائي وعبد الرحمن أيوب ورمضان عبد التواب وعبد الصبور شاهين[3]. على أن تاريخ اللغة العربية الدقيق ومظاهر تطورها في كافة المستويات لم يتم بعد بشكل شامل ومتكامل كما هو الشأن بالنسبة للغات أخرى. و«يندر أن تجد بالعربية دراسات مثل كتاب برجستراسر المسمى التطور النحوي للغة العربية»[4].

1- رمضان عبد التواب: التطور اللغوي علله وقوانينه، ص 5، دار الخانجي، القاهرة، 1989.
2- رمضان عبد التواب: المرجع نفسه، ص 5.
3- ابراهيم السامرائي: تاريخ اللغة العربية.
- التطور اللغوي التاريخي، ط 2، 1982 بغداد 1977.
4- نايجي علوش: لغتنا العربية، ص 60، مجلة الوحدة عدد 33 و 34، عدد خاص عن اللغة العربية والوحدة، الرباط 1987. والكتاب المشار إليه صدر باللغة العربية سنة 1929 بالقاهرة.

الفصل الرابع

الخطاب اللغوي الاستشراقي

1.4- حركة الاستشراق اللغوي[1].

نروم في هذا الفصل تبيان مساهمة المستشرقين في مد مجال البحث اللغوي العربي الحديث بجملة من الأفكار اللغوية، تلك المساهمة التي نعتقد لأسباب موضوعية أنها جديرة بالاهتمام والتنقيب تاريخياً وحاضراً. فمن الناحية التاريخية، تساهم الأعمال الاستشراقية في الوقوف بكيفية أعمق وأدق على ظروف نشأة الفكر اللغوي العربي الحديث وملابساته المتعددة، حيث يمكن تصحيح كثير من الأخطاء المتعلقة بهذه النشأة من جهة، وتطوير ما قدمه النهضويون العرب من افتراضات بشأن مقارنة اللغة العربية بغيرها أو وضع تاريخ لها من جهة ثانية.

جرت العادة أن يربط ظهور أول مؤلف في علم اللغة الحديث بكتاب علي عبد الواحد وافي «علم اللغة» الصادر سنة 1940 أو 1941 على نحو ما سنبينه في فصل لاحق، وكأن الثقافة العربية الحديثة لم تعرف أي مؤلف أو دراسة لغوية حديثة قبله. ويبين التنقيب الدقيق في تاريخ البحث اللغوي العربي عكس ذلك. لقد عرف العالم العربي الحديث نهضة فكرية واسعة راجت ضمنها جملة من الأفكار اللغوية الجديدة وكانت ثمة كتابات عديدة متطورة عرفت في الأوساط الجامعية والفكرية العربية قبل صدور كتاب وافي بفترة طويلة.

أما راهنا، فإن كثيراً من بحوث هؤلاء المستشرقين ما تزال تحتفظ بجدتها وأهميتها النظرية والمنهجية التي قد تساهم في تحليل أفضل ومعالجة أعمق لبنيات اللغة العربية

1- اقتصرنا على ما صدر باللغة العربية وما كان متداولا بين الباحثين العرب قبل القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين باعتبار الخطاب الاستشراقي مصدراً هاما للخطاب اللغوي العربي النهضوي. وللتمثيل على اهتمام أوربا الحديثة بالثقافة العربية نورد مجموعة من أسماء بعض العلماء الذين اشتغلوا بقضايا اللغة «العربية»:

- فرايتاغ Freytag [توفي سنة 1861] وهو تلميذ مباشر لدي ساسي «De Sacy» ألف كتابا عن اللغة العربية في الجاهلية والإسلام (1861).
- فلوجل Fluegel [توفي 1870]: ألف كتابا في نحويي البصرة والكوفة (1862).
- رايط wright، [توفي 1888] صاحب المؤلف المشهور «نحو العربية».
- رنيان E.Renan [توفي 1892]: مؤلف كتاب «تاريخ اللغات السامية العام» (1847).
- درنبورك H.Derenburg [توفي سنة 1904]: اشتهر بترجمة كتاب سيبويه للفرنسية.
- جويدي Guidi [توفي 1935] وقد استقدمته الجامعة المصرية في العشرينيات من القرن XX. وجويدي هذا هو الذي اقترح ترجمة مصطلح فيلولوجيا «بفقه اللغة».
- كازانوفا Gasanova [توفي 1925]: «انتدبته الجامعة المصرية أستاذاً لفقه اللغة».

في مختلف مستوياتها ولكثير من قضاياها، مما يجعل إمكانية تحيينها أمراً وارداً لتطوير البحث في اللغة العربية على الأقل من الناحية التاريخية والمقارنة.

لا أحد يمكنه أن ينكر أن المستشرقين دشنوا مرحلة جديدة من البحث في قضايا لغوية ذات أهمية بالغة بالنسبة اللغة العربية مثل، مشكل التطور في جميع مستوياته، وأن الدرس اللغوي العربي لم يتمكن من تطوير هذه الأبحاث، بل لم يستطع حتى اليوم معالجة هذه القضايا وما يشابهها بشكل يماثل ماقام به هؤلاء المستشرقون من أمثال برجستراشر (1886 - 1933) وفيشر (1949 - 1865) - A.Fischer وفوك Fuck وبروكلمان وغيرهم.

وغني عن الإشارة اننا لاتناقش هنا خلفية الاستشراق فكرياً وإيديولوجيا. فكثيرة هي الكتابات التي تناولت موضوع الاستشراق بالبحث والتحليل بين مؤيد ورافض. وقليلة هي الدراسات الموضوعية الجادة التي بينت الإمكانات التاريخية التي قدمتها العديد من الدراسات الاستشراقية للثقافة العربية الحديثة في بعض مناحيها الفكرية، وتلك قضية أخرى ليس مجالها الآن. ومجمل القول أننا لا نناقش خلفية معينة قد تكون حصلت بالفعل أو لم تحصل، كانت في شعور أو «لا شعور» أصحابها. إننا ننطلق من وقائع محددة، هي هنا خطاب الاستشراق اللغوي المحقق بالفعل من طرف أشخاص محددين، وهو خطاب مادي موجود ومتداول بالفعل بيننا.

وليس في الإشادة بالمساهمة الاستشراقية أي انبهار بالآخر أو أي نوع من الاغتراب. لقد قيل مثل هذا الكلام منذ أمد غير قريب. ويكفي أن نذكر بما قاله أحد اللغويين العرب المحدثين «ليس لدينا أية دراسة ذات قيمة لتطور العربية»[1] وأنه «يندر أن نجد بالعربية دراسات مثل كتاب برجستراسر المسمى التطور النحوي للغة العربية»[2].

وقد تبدو إثارة موضوع الاستشراق اللغوي بالنسبة للبعض من قبيل ماهو متجاوز، وهذا ليس بصحيح البتة، لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار المسار التاريخي والواقع الراهن للبحث اللساني العربي الحديث. إن إهمال هذه المساهمات نتج عنه إهمال صارخ

1- أمين الخولي : مشكلات حياتنا اللغوية، ص 96، مطبعة المعرفة القاهرة 1965 ط أولى 1955.
2- ناجي علوش : نفسه.

لجملة من ظواهر اللغة العربية من وجهة تاريخية ومقارنة، وهي المجالات التي ساهم فيها المستشرقون اللغويون الألمان بصفة خاصة.

وترتب عن هذا الوضع أن الثقافة اللغوية العربية الحديثة لم تعرف أي تراكمات معرفية في هذا الاتجاه، فكان مرور البحث اللغوي العربي إلى المنهج الوصفي البنيوي والمنهج التوليدي مرورا طفريا، لم تكن له النتائج المتوخاة. ومن الواضح أن المناهج التاريخية والمقارنة كما حاولت تطبيقها بعض الدراسات العربية لم ترق بدورها إلى المستوى المطلوب، ولم تزود المكتبة اللغوية العربية بأعمال متواصلة ومتكاملة، ذلك التواصل والتكامل اللذين كانا سائدين في الدراسات الأوروبية، لذا نعتبر أن «هذه النظرية في النحو التاريخي المقارن وصلتنا منقوصة مشلولة، وعلى هذا الأساس ستظل ثقافتنا اللغوية منقوصة»[1].

1.1.4- المستشرقون ومصادر تكوينهم العلمي

تعود علاقة الشرق العربي الإسلامي بالغرب المسيحي إلى فترة النهضة الأوربية. فمنذ هذه الفترة عرفت أوربا علاقات فكرية جديدة مع الشرق العربي. وترتب عن اهتمام أوربا بالثقافة العربية لغة وأدباً إنشاء البابا هونوريوس الرابع معهدا لتعليم اللغات الشرقية سنة 1285 وقضى البابا اكليمنص الخامس في مجمع فينا (1311 - 1312) بإنشاء كراسي للعربية (1587) بالكوليج دوفرانس ثم أنشئت المدرسة الوطنية للغات الحية في باريس (1795)»[2].

إذا تتبعنا تكوين هؤلاء المستشرقين المعرفي ومصادرهم العلمية، نلاحظ أنهم اطلعوا على المناهج اللغوية الجديدة التي سادت أوربا خلال القرن التاسع عشر وبداية العشرين. ويتبين بوضوح أنهم أخذوا بالمنهج التاريخي المقارن. ويظهر أن كثيراً من المستشرقين الأوائل الذين وفدوا على الشرق العربي تلامذة مباشرين أو غير مباشرين للعلامة سيلفستر دي ساسي الذي كان عالماً بالعربية وقواعدها، والمعروف بتأثيره القوي في رواد المنهج المقارن أمثال بوب وشليجل وكريم، وغيرهم. ومنذ إعلان وليام جونس (1746 - 1794) عن وجود علاقة بين اللغة السنسكريتية واللغتين الإغريقية واللاتينية «نشأت شيئا فشيئا طرق المقارنة العلمية بين اللغات، وتكونت الحلقات

1- رشاد الحمزاوي : العربية والحداثة، ص 220 المعهد القومي للتربية، تونس 1985.
2- نجيب العقيقي. المستشرقون. ص 219 ج 1. دار المعارف. القاهرة 1980 / ط 1 : 1937.

الكثيرة لدراسة اللغات الشرقية، وساعدت كثيرا على تنمية المقارنة بتلقيها العدد الكبير من لغات الشرق للطلبة. وأهم هذه الحلقات بل أخطرها (لأنها جمعت كل الباحثين تقريبا الذين سينالون حظا وافرا من الشهرة في القرن التاسع عشر في علوم اللسان) هي حلقة العالم الفرنسي سلفستر دي ساسي. وقد امتاز هذا الباحث عن سابقيه (وحتى عمن سيأتي بعده (بمعرفة واسعة للغات الشرقية وما نشره أهلها تدعيما في الدراسات اللغوية)، وكان متضلعا بالخوض في علوم اللغة العربية وهو الذي كون شيزي Chezy في اللغة السنسكريتية والأخوين فون شيجل وجريم وفرانتس بوب وفون همبولدت وغيرهم»[1]. ومعروف أن بوب رائد المنهج المقارن كان يتقن العربية جيدا، بل إن نحو العربية ساهم مباشرة في ظهور مفهوم «التصريف» مفتاح طَرْح نظرية المقارنة عند بوب. كما شكلت العربية برهانا حاسما لصحة الاستنباطات التي دعا إليها بوب في إطار المقارنات بين اللغات التي قام بها.

وركزت الأبحاث اللغوية الاستشراقية اهتمامها على الجانب المقارن، ووازنت بين العربية الفصحى ونظيراتها السامية، والعربية وأخواتها من اللهجات العربية القديمة والحديثة. وهل أبرز مؤلف يمكن ذكره في هذا المجال هو «فيلولوجيا اللغات السامية» لبروكلمان[2].

ونتيجة تكوينهم الفيلولوجي التاريخي، اهتم المستشرقون بدراسة اللغة العربية ـ ولهجاتها ـ متتبعين بالتحليل الدقيق مظاهر التطور الحاصل في بنيتها الصوتية والصرفية والاشتقاقية والتركيبية على نحو ما نجد عند برجشترايسر[3]. وعندما استقدمته الجامعة المصرية لتدريس اللغات السامية بكلياتها، لاحظ ولفنسون تأخر المنهج التاريخي ـ الذي ينهجه جل المهتمين بالبحث اللغوي في أوربا ـ في دراسة اللغة العربية وتاريخها. يقول «إذا كان علماء الغرب قد اعتنوا منذ القرن الثامن عشر بالبحث في تاريخ اللغات السامية وأمكنهم أن يصلوا إلى نتائج باهرة، فإن هذه البحوث لاتزال مجهولة لدى الأمم الشرقية الآن»[4].

1- عبد الرحمان حاج صالح : مدخل لعلم اللسان الحديث، ص 9. مجلة اللسانيات، المجلد الثاني، العدد 1، الجزائر 1972.
2- صدر بالألمانية سنة 1906 وترجمه كوهن للفرنسية سنة 1910 ونقله للعربية رمضان عبد التواب سنة 1977 منشورات جامعة الرياض السعودية.
3- برجشترايسر : التطور النحوي للغة العربية [1929] المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة 1981.
4- ولفنسون : تاريخ اللغات السامية، ص أ. [1914]. طبعة دار القلم، بيروت 1980.

وظهرت آثار تكوين المستشرقين اللغوي واطلاعهم على وجهات النظر اللغوية الجديدة في دراستهم للغة العربية ولهجاتها، فجاؤوا بمنهجية أصيلة على جانب كبير من الضبط والدقة، كاشفين بواسطتها عن بنيات اللغوية العربية بكيفية لم يسبق لها مثيل.

ونوضح ذلك إجمالاً في الفقرات الموالية.

2.4- قضايا البحث اللغوي الاستشراقي ومناهجه

1.2.4- اللغة العربية ولهجاتها القديمة والحديثة

تناول المستشرقون بالدرس والتحليل اللغة العربية الفصيحة ولهجاتها القديمة والحديثة، فقدموا دراسات لغوية لم تكن معروفة من قبل، معتمدين في أبحاثهم أسسا نظرية ومنهجية جديدة. أما اهتمامهم بالعربية الفصحى فلكونها «تشتمل على عناصر لغوية قديمة بسبب وجودها في مناطق منعزلة عن العالم عما يتوارد عليه من تقلبات وتغيرات يكثر حدوثها ويختلف نتائجها اختلافا مستمرا»[1]. ويرجع اهتمامهم بالعربية لوجود ظواهر لغوية تنفرد بها وحدها دون غيرها من أخواتها السامية «كبعض المعاني التي تعبر عنها العربية مثلا ضد الكل وهو البعض؛ وتركيباتها متنوعة في العربية يوازن بعضها تركيبات الكل، ولا نظير لها في سائر اللغات السامية. ومما يماثلها من جهة كثرة الإضافة إلى «غيره»، وعدم التعرف بالإضافة إلى المعرف «مثل»، وما يرادفها. وليس لسائر اللغات السامية اسم في المعنى، بل تكتفي بالكاف ومنه «غير» وهي مما اخترعته اللغة العربية مبينة في ذلك مزيتها وطبيعتها»[2].

كما حاولت دراسات المستشرقين اللغوية تحديد الصورة العامة للعربية الفصحى، سواء بالقياس لأخواتها السامية، أو بالنسبة للغة السامية الأم التي لا يُعْرَفُ عنها شيء، أو بالنسبة للهجات العربية القديمة والحديثة. لذلك، لم تنظر أبحاث المستشرقين للغة العربية على أنها وحدة عضوية مطلقة تمتد من أقدم النقوش التي عُثِرَ عليها والقريبة من العربية من حيث المادة والأسلوب[3] إلى عربية اليوم. إن العربية المعروفة لدينا راهنا

1- ولفنسون : تاريخ اللغات السامية، ص 7.
2- برجشتراسر : التطور النحوي للغة العربية، ص 99.
3- أقدم نص عربي (...) عثر عليه حديثا في «النمارة» بالقرب من دمشق وهو يرجع إلى عام 328 بعد الميلاد ولغة هذا النص هي لغة الآداب المتأخرة تماما على وجه التقريب : بروكلمان : فقه اللغات السامية، ص 29. ترجمة رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، 1977.

بالمعاصرة أو الحديثة ليست في نظر المستشرقين لغة قائمة الذات ولم تكن كذلك في تاريخها الطويل نسبياً. وليست اللغة العربية أيضا موحدة بين جميع القبائل العربية التي استوطنت جزيرة العرب. لقد «أخذت اللغة العربية البدوية في هذه القرون (يقصد القرنين الرابع والخامس الميلادين) تجمع بين عناصر تلك اللهجات التي أبادتها حتى وجدت لغة جديدة احتفظت بصبغتها القديمة وقبلت بعض التعبير في المادة والاصطلاح والنطق»[1].

ويتجلى من حديث المستشرقين عن العربية الفصحى أنها تتشكل من مستويات تراتبية تتفاوت في درجات تقاربها واختلافها. إن العربية ـ حسب ولفنسون[2] ـ تتكون من:

ـ «لغة الطبقات المفكرة» التي لم تكن بعيدة جداً أو مختلفة عن لغة العامة «أصحاب اللهجات المختلفة في شمال الجزيرة».

ـ لغة القرآن التي تمتاز عن اللغة العامة.

ـ واللغة العربية الفصحى عند برجشترايسر قديمة وحديثة إضافة إلى عربية القرآن[3]، دون أن يذكر الفرق بين اللغة العربية القديمة والحديثة.

ويقترن كلام المستشرقين عن العربية بلغة القرآن وأهميته في استمرارية اللغة العربية التي انتشرت «عن طريق القرآن الكريم انتشارا واسعا كما لم تنتشر أية لغة أخرى من لغات العالم. فهي لكل المسلمين اللغة الوحيدة الجائزة في العبادة. لهذا السبب، تفوقت العربية تفوقاً كبيراً على كل اللغات التي كان يتكلمها المسلمون. وقد أصبحت هي اللغة الأدبية المشتركة التي لها المكانة وحدها في معظم الأحوال»[4]. لذلك يعطي البحث اللغوي الاستشراقي أهمية كبرى للقرآن ولغته باعتباره «أصدق مقياس للبحث في لغة العرب في عصر ظهور الإسلام»[5].

وتظهر أهمية لغة القرآن أيضا من حيث القراءات المتعددة التي قرئ بها. وقد انصب اهتمام المستشرقين على القراءات القرآنية باعتبارها وسيلة لتحديد العربية القديمة مما

1- ولفنسون: المصدر المذكور، ص 206.
2- ولفنسون: تاريخ اللغات السامية، ص 206.
3- برجشترايسر: التطور النحوي للغة العربية، ص 27.
4- بروكلمان: فقه اللغات السامية: ص 30.
5- ولفنسون: المصدر المذكور. ص 206.

يساهم في بحث نشأة العربية وتطورها موضوعيا. إن حقيقة هذه القراءات أن بعضا منها «يطابق تماما اللهجات التي كانت شائعة عند العرب في القرن الأول بعد الهجرة. فهي صيغ كانت مألوفة عند العرب قبل تسرب النفوذ الأعجمي، وقبل أن يطرأ تغيير في اللغة العربية التي كانت منتشرة في شمال بلاد العرب في عصر ظهور الإسلام»[1].

وقد بين برجشترايسر كثيراً من مظاهر الاختلاف والتقارب بين اللهجات العربية في علاقاتها بالقراءات القرآنية من جهة وبالموازنة بينها وبين اللغة العربية الفصحى من جهة ثانية[2].

وكما للقراءات أهميتها المنهجية في تحديد صورة العربية الفصحى، فإن للهجات العربية القديمة أيضا قيمتها نظراً لقربها من العربية الفصحى بوجه عام، ولأن بعض اللهجات احتفظ في كثير من الحالات بكلمات ضاعت من العربية الفصحى. ولا يتعلق الأمر باللهجات العربية القديمة فحسب، وإنما أيضا باللهجات العامية كالمصرية والمغربية والسورية وغيرها[3]. وقد قدم المستشرق الإيطالي إنوليتمان دراسة كشف فيها عن أمثلة عديدة لبقايا اللهجات العربية القديمة في اللغة العربية المشتركة (العربية الفصحى)[4].

وتجدر الإشارة إلى أن المستشرقين في اشتغالهم باللغة العربية لم يقصروا نظرهم على العربية «الأدبية» التي يمثلها الشعر الجاهلي والقرآن. ويشير ولفنسون إلى أهمية الأحاديث النبوية لكونها مادة نثرية تعتبر دراستها أقرب من الواقع اللغوي من دراسة الشعر. فالأحاديث الصحيحة أهم كثيراً أثناء البحث اللغوي من الشعر الجاهلي الصحيح، لأنها من النثر وهو دائماً يعطي الباحث اللغوي صورة صحيحة لروح عصره، بخلاف الشعر لأنه يحتوي على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التي تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقة وتنئيه عن الروح السائدة في عصره بغير تكلف»[5].

ويصدق الأمر نفسه على الحِكَم والأمثال العربية القديمة، لأنها أكثر جدوى وفائدة منهجية في دراسة العربية من الشعر الجاهلي، إذ «يمتاز القديم من الحكم والأمثال عن الشعر الجاهلي في بحث موضوع نشأة العربية، لأنها تحتفظ بصبغتها الأصلية أكثر من أي نوع آخر من الأساليب اللغوية، فلا يدخلها شيء من التغيير والتحوير»[6].

1- ولفنسون : المصدر المذكور، ص 208.
2- برجشترايسر : التطور النحوي للغة العربية، صص 27 ـ 28 (في دراسة «الهمزة»).
3- برجشترايسر : المصدر المذكور.
4- إنولتمان : بقايا اللهجات في الأدب العربي، مجلة كلية الآداب، القاهرة، 1946.
5- ولفنسون : المصدر المذكور، ص 211.
6- ولفنسون : المصدر المذكور، ص 211.

ولم يقف المستشرقون في دراسة العربية عند حدود ما عرف عند النحاة واللغويين العرب القدامى بعصور الاحتجاج بل اعتمدوا ـ دونما حرج ـ معطيات مستمدة من العربية الحديثة حتى إن بعضهم «لم يعترف إلا باللغة الشعبية باعتبارها لغة حية، وقد وجدها في نصوص العصور ما بعد الكلاسيكية (...) ومن عادة المستشرقين الغربيين أن يسموا ذلك النوع من العربية «العربية الوسطى (Middete Arabic)» لتوسطها بين اللغة الفصحى واللغة الدارجة»[1].

2.2.4- المعجم

من أبرز المجالات التي ساهم فيها المستشرقون وتميزت فيها كتاباتهم اللغوية، مجال المعجم العربي. و«تعد معاجم المستشرقين من أوفى المعاجم من نوعها على النمط الأوربي لاستدراكهم مافات معاجمنا القديمة من مفردات جمعوها من أمهات الكتب وإرجاعهم المفردات إلى معانيها الأولى وذكر المولد منها: فأبو حيان والمسعودي وابن خلدون والبيروني ونظراؤهم من الكتاب (...) استعملوا ألفاظ في غير معانيها التي وضعت لها أصلاً، أو محدثة أو مبتدعة من اللغات المجاورة، فحققها المستشرقون وأضافوا إليها من القرآن وأمهات الكتب مما لم يرد في معاجم العرب (...) هذا خلا المعاجم التي خصوها باللهجات العربية»[2].

في هذا الاتجاه، وضع المستشرقون معاجم عربية عديدة يضيق المقام بذكرها[3]. وتتميز أشهر المعاجم العربية التي وضعها أمثال: لين (1801-1871) Lane ودوزي (1820-1883) وفانيان[4] (1884-1931) بمحاولتها الجادة تسجيل ما لم تذكره القواميس العربية القديمة من ألفاظ. كما حاولت معاجم المستشرقين تتبع التطور الدلالي للكلمات، إضافة إلى اتسامها جميعاً بالضبط المنهجي المحكم في ترتيب كلمات المعجم.

1- كيس فرستيغ: النحويون واللغويون وموقف دوزي من التراث اللغوي: في المعجمية العربية المعاصرة، ص 410. دار الغرب الإسلامي بيروت 1987. (والعبارة الانجليزية موجودة في النص الأصلي).

2- نجيب العقيقي: المستشرقون، الجزء 3، ص 453. القاهرة، دار المعارف، ط 4 / 1980.

3- المصدر نفسه، ص 454 ـ 462.

4- E.W LANE : An Arabic - english Lexicon

مد القاموس في اللغتين العربية والانجليزية. ثمانية أجزاء في 3064 ص. مكتبة لبنان، بيروت.

R.Dozy : Supplément aux dictionnaires Arabes (2 volumes) Leiden 1881

ـ الملحق المكمل للقواميس العربية. مكتبة لبنان. بيروت.

E.Fagnan : Additions aux dictionnaires arabes (1923)

ـ تكميلات للقواميس العربية. مكتبة لبنان، بيروت [193 ص] [د.ت].

ولم يسلك المستشرقون في جمع مواد معاجمهم نهج القدامى من المعجميين العرب الذين حصروا اهتمامهم المعجمي في مفردات فترات معينة من تاريخ اللغة العربية. وبتأثير من المنهج التاريخي الذي ساد الدراسات اللغوية في أوربا منذ بداية القرن التاسع عشر، نظر المستشرقون للعربية على أنها أيضا لغة طبيعية تعرف التطور والتحول مثل سائر لغات الأرض، فيها ألفاظ تحيى وأخرى تهمل وتموت.

لقد كان دوزي Dozy (1820 - 1883) «مثلا» نموذجياً للسانيات عصره باعتنائه باللغة الحية، أي اللغة الشعبية دون اللغة الفصحى المكتوبة الكلاسيكية (...). ومن ثم، فإن دوزي لم يقبل تفوق اللغة الفصحى، بل أكد على انقراضها بعد قرنين من الحياة، أي بعد مجيء الإسلام والفتوح العربية في القرن الأول للهجرة، فتغيرت اللغة بمرور الأعوام تغيرا أساسياً أدى إلى زوالها كلغة حية في عصر الخلفاء»[1].

ولجأ المستشرقون في أبحاثهم المعجمية إلى اتباع نهج جديد في شرح مفردات المعجم العربي بإثبات النصوص العربية التي ظهرت فيها المفردات والتتبع التدريجي لظهورها. وأوضحت ـ بذلك ـ الكتابة اللغوية عند المستشرقين أن التطور في مفردات اللغة أمر طبيعي. فلكل لغة ماض وحاضر وبينهما تجدد مستمر تزول معه مفردات، وتحل مكانها أخرى وهكذا دواليك. كما كشفت الدراسات اللغوية الاستشراقية أهمية «المعجم التاريخي» وافتقار العربية إليه. إن هذا الصنف من المعاجم التي حاول المستشرقون وضعها في العربية يسمح بتحديد التطورات التي تعرفها دلالة المفردات ومعانيها عبر العصور. ومما لاشك فيه أن في محاولات المستشرقين اقتداءً بمعجم أكسفورد المعروف في الإنجليزية.

ونظرا لأهمية المعجم التاريخي وحاجة اللغة العربية الماسة إليه، حاول المستشرق الألماني أ.فيشر Fischer (1865 - 1949) القيام بهذا العمل ـ الذي لا مثيل له في العربية ـ بالرغم من صعوبة المهمة، لما تتطلبه من بحث جماعي معمق وطويل في مضان كتب التراث العربي بجميع أصنافه الفكرية. ومعلوم أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة تبنى منذ نشأته إخراج مشروع فيشر إلى حيز التطبيق. لكن وفاة هذا الأخير حالت دون ذلك[2].

1. كيس فرستيج : المصدر المذكور، ص 402.
2. انظر تفاصيل ذلك في الفصل الخامس المتعلق بالنشاط اللغوي المجمعي من هذا الكتاب.

3.2.4- الرؤية التاريخية ـ المقارنة للكتابة اللغوية الاستشراقية

إن أبحاث المستشرقين في حقل المعجم وفي غيره من مستويات التحليل اللغوي للعربية، تعكس بجلاء تشبع أصحابها بآراء المناهج اللغوية السائدة في أوربا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، خاصة منها المنهج التاريخي ـ المقارن. وتميزت كتاباتهم المتنوعة باعتمادها مبادئ جديدة في الدرس اللغوي العربي الحديث.

لقد مر بنا حرص البحث اللغوي الاستشراقي على وضع معجم تاريخي للغة العربية. وحاول المستشرقون تطبيق رؤيتهم التاريخية في دراسة التطورات الصوتية والصرفية والتركيبية التي عرفتها العربية. وبيّن برجشترايسر بعض التغيرات المطردة التي لحقت بعض الأصوات العربية مثل الفاء والجيم والطاء والضاد والظاء بالقياس لما كانت عليه حسب كتب النحو والقراءات القرآنية[1] وصاغ المستشرقون هذه التطورات الصوتية في العربية في قوانين أشبه ما تكون بقوانين كريم J.Grimm الشهيرة[2]، كاشفين عن العوامل المؤدية إلى تطور الأصوات والصيغ والتراكيب.

واتسمت منهجية الكتابة اللغوية الاستشراقية أيضاً بالروح المقارنة الواضحة، ومن ثمة جاءت أبحاثهم حول اللغة العربية في إطار «فقه اللغات السامية» أو «تاريخ اللغات السامية» أبحاثاً مقارنة بامتياز. إن دراسة العربية ولهجاتها القديمة والحديثة غير ممكنة دائما دون ربطها بأخواتها السامية. إذ «ليس من الممكن في كل الأحوال أن يهتدي الباحث إلى أصل اشتقاق الكلمة إذا اقتصر في بحثه على لغة سامية واحدة، لكنه إذا وازن بين اللغات السامية التي تشترك في كلمة من الكلمات، استطاع أن يهتدي بسهولة إلى الحقيقة الواضحة في أصل اشتقاقها»[3].

وتزخر الدراسات اللغوية الاستشراقية بعدد هائل من المعطيات المستمدة من اللغات السامية في إطار الموازنة بينها. ونجح المستشرقون في تطبيق هذه الرؤية المقارنة نتيجة اطلاعهم الواسع على اللغات السامية ومعرفتهم الدقيقة بها. فقد «درسوا

1- برجشترايسر : التطور النحوي للغة العربية، ص 9 ـ 11.
2- المصدر السابق، ص 11 وما بعدها.
3- ولفنسون : تاريخ اللغات السامية، ص 217 [والتشديد لنا].

الكنعانية والآشورية والآرامية والسريانية والعبرية والعربية والحبشية والأرمنية والفارسية والتركية وسائر لغات الشرق الأقصى، وصنفوا في قواعد كل منها وفقهها ومعاجمها ولهجاتها وتاريخها، وقارنوا بينها وحددوا صلاتها باللغات الأخرى واللغات الآرية ...»[1].

وللمقارنة اللغوية أهميتها المنهجية والنظرية، لأنها تساعد على فهم قضايا اللغة العربية فهما موضوعيا وأكثر عمقا وشمولية. إن مقارنة اللغة العربية بغيرها من الساميات ـ في نظر المستشرقين ـ تجنب مغبة السقوط في كثير من الأخطاء التي ارتكبها بعض النحاة واللغويين القدامى في تحليلهم وفهمهم لكثير من الظواهر اللغوية العربية. يقول ولفنسون : «ومما يؤسف له أشد الأسف، أن جميع علماء اللغة من المسلمين لم يكونوا يعرفون شيئاً من اللغات السامية كالعبرية والسريانية معرفة صحيحة، فنشأ عن ذلك أنهم لم يوفقوا إلى بيان المعاني الدقيقة التي يؤديها كثير من الكلمات العربية في أصل وضعها. ونشأ عن ذلك أيضا وقوعهم في أغلاط فاحشة فيما يتعلق بفهم اشتقاق الكلمات»[2].

وعاب برجشترايسر (1886 - 1933) على الزمخشري ما أورده في باب إبدال بعض الحروف نحو «هن» بدل «إن» في لهجة طي، وذكره أن الهمزة في «ماء» و «أمواء» أبدلت من الهاء بدليل وجودها في مياه جمع «ماء». يقول برجشترايسر : «هذا خلاف الحقيقة، إذ أنا نستنتج من استعراض اللغات السامية الأخرى، أن الصورة الأصلية لكلمة ماء كانت mai أو قريبة منها، وأن الهاء في مياه وما ماثلها من الجموع زائدة»[3].

وأورد صاحب «التطور النحوي للغة العربية» أمثلة أخرى مماثلة تتعلق بأصل بعض الحروف في الكلمات العربية مثل : الميم في «فم» والتاء في «أخت» وغيرها. ووازن بين تحليل الزمخشري القائم على العربية وحدها وتحليله هو في إطار الساميات، فبين كيف «أن الزمخشري لو ألم باللغات السامية لسلم من الوقوع في هذا الخطأ»[4].

1- نجيب العقيقي : المستشرقون، الجزء 3، ص 599.
2- ولفنسون : المصدر السابق، ص 217.
3- برجشترايسر : المصدر المذكور، ص 32.
4- برجشترايسر : المصدر المذكور، ص 32.

وانتهى برجشترايسر إلى تأكيد ما ذكره ولفنسون سابقاً من تجاهل النحاة العرب للغات السامية. يقول برجشترايسر: «نرى أن أكثر ضلالات النحويين واللغويين القدماء نشأ من جهلهم باللغات السامية على أن بعضها كان شائع الاستعمال في زمانهم»[1].

يظهر من هذه الأمثلة وغيرها، أن معظم المستشرقين كان على دراية بأسس المنهج المقارن الذي بدأ في أوربا مع بوب منذ 1816. وقد مكنهم هذا المنهجُ ـ في حالات كثيرة ـ من فهم أسرار العربية فهماً دقيقاً وموضوعياً مدعمين تحاليلهم بأمثلة وشواهد من لغات سامية أخرى تشترك مع العربية في خصائص عديدة، فقدموا بهذا الصنيع للدرس اللغوي العربي والسامي نتائج هامة، إن في مستوى المادة أو في مستوى المبادئ المنهجية.

وغلب على الكتابات اللغوية الاستشراقية النهج الفيلولوجي جملةً وتفصيلاً الذي يستهدف كما هو معلوم دراسة اللغة من أجل غايات وأهداف فكرية ومعرفية أخرى. وفي هذا الاتجاه حاول المستشرقون ربط دراسة اللغة العربية واللغات الساميات بالعادات والتقاليد والشعائر الدينية والحضارية للشعوب الناطقة بهذه اللغات. وتتبع كثير منهم بالتحليل التاريخي التطوري أصول بعض الكلمات، وانتقالها من لغة سامية إلى أخرى، فكشف بذلك وبوضوح عما في اللغة العربية من ألفاظ آرامية وعبرية وحبشية[2]. وتم تأكيد هذا النوع من الانتقال اللغوي بين اللغات الساميات بالرجوع الى العلاقات البشرية المتنوعة بين الناطقين بالعربية وشعوب اللغات السامية الأخرى.

3.4- الاستشراق اللغوى والفكر اللساني الحديث : برجشترايسر نموذجا

دعا كثير من المستشرقين إلى الاطلاع ليس على علم اللغة في نهجه التاريخي والمقارن السائد وقتئذ فحسب، وإنما أيضاً على مبادئ علم اللغة في مفهومه الجديد عند الغربيين. ومن أبرز الرواد في هذا الاتجاه المستشرق الألماني برجشترايسر (1886 - 1933).

تحدث هذا اللغوي المستعرب والعالم بالعربية ولهجاتها (له أطلس لغوي هام جدا

1- المصدر المذكور، ص 33.
2- شغالية دي رعد : مباحث لغوية، مجلة المجمع العلمي العربي، ص 184-186 مجلد 2 عدد 6 سنة 1921. وفيما يتعلق بالألفاظ الحبشية في العربية ينظر في مجلد 3 عدد 3 و 4 سنة 1923 ص 122 وعدد 9 و 10 / 1923 ص 187.

حول اللهجة السورية) أثناء محاضراته برحاب الجامعة المصرية في منتصف العشرينيات (1926) عن جملة من الأفكار اللسانية الجديدة التي يمكن أن تسهل البحث العلمي في اللغة العربية. ويقدم المؤلف كلاماً موجزاً لكنه دقيق عن المناهج اللغوية التي باتت معروفة ومتبعة عند الدارسين اللغويين الغربيين في بداية القرن العشرين. واعتبر هذا المستشرق أن حديثه عن تطور البنيات الصوتية والصيغ والتركيبية والمعجمية في اللغة العربية وبعض الساميات هو تطبيق لهذه المبادئ النظرية والمنهجية التي تندرج في إطار المنهج التاريخي والمقارن، مشيراً إلى أن «علم اللغة» الغربي يختلف عن الدراسات اللغوية المتعلقة بتعليم اللغات العادي في المدارس. «إن النظر إلى اللسان العربي من الوجهة التاريخية له فائدتان : أولاهما إكمال معرفة اللغة العربية وشؤونها، والأخرى هي التوصل إلى معرفة طرائق علم اللغة الغربي على العموم بأسهل وجه، ذلك أن علم اللغة الغربي له طرقات السؤال والبرهان بعيدة عن تعليم اللغات العادي في المدارس»[1].

وواضح من الكلام السابق ما يشير إليه المؤلف من تمييز بين الدرس اللغوي الخاص، وهو درس اللغة العربية والدرس اللغوي العام المتمثل في الدرس اللغوي الغربي. ويختلف هذان المجالان معاً عن الطريقة العادية المعروفة في تعليم اللغات في المدارس. وأفاض برجشترايسر في توضيح بعض معالم علم اللغة الغربي الجديد، وهو ما نعرض له في الفقرة الموالية.

1.3.4- الوجهة النظامية : البنية والعلاقات

يشير برجشترايسر في خضم حديثه عن مناهج التحليل اللغوي إلى أن ثمة أكثر من وجهة نظر منهجية لدراسة اللغة العربية وهي : الوجهة التاريخية والوجهة التاريخية - المقارنة والوجهة النظامية. وارتبطت الوجهتان الأولتان بعلم اللغة التاريخي أساسا وعرفتا في الأوساط الفكرية العربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من خلال مؤلفات وأبحاث أكبر المستشرقين التي دَرَّسوا في الجامعة المصرية أو استدعوا إليها كما سبقت الاشارة إلى ذلك في بداية هذا الفصل. وَقَدْ دَرَّسَ هؤلاء المستشرقون باللغة العربية. ويعتبر برجشترايسر نفسه من أبرز المستشرقين الذين

1- برجشترايسر : التطور النحوي، ص 4.

درسوا اللغة العربية من الوجهة التاريخية كما يتضح جليا من محاضراته التي يجمعها مؤلفه «التطور النحوي للغة العربية». يقول : «إن الغرض من محاضراتي التي سألقيها عليكم هو درس اللسان العربي من الوجهة التاريخية». ويقول أيضا : «غرضنا الأهم في هذا الدرس أن نسهل تفهم معنى علم اللغة التاريخي بواسطة النظر إلى اللغة العربية»[1].

إلا أن الأهم في هذه المحاضرات/ الكتاب هو ما عرضه صاحبها من حديث عن المنهج الجديد في الدراسات اللسانية وقتها في أوربا، ويتعلق الأمر باللسانيات الوصفية أو البنيوية كما يقال عادة، وهو ما أطلق عليه صاحب كتاب «التطور النحوي» عبارة **الوجهة النظامية**. صحيح إنه لم يستعمل العبارات التي تستعملها نحن اليوم، ولكن كلامه واضح جداً في هذا الاتجاه ولا يحتاج المرء إلى عناء في التأويل للوصول إلى هذا الفهم. يقول برجشترايسر : «الوجهة الثانية التي يمكن اتجاهها في علم اللسان هي النظامية، وهي أن ننظر إلى طور معين من أطوار تاريخ لغة معينة، ونتساءل أي هي خصائص اللغة في هذا الوقت وكيف ترتبط كل واحدة منها بسائرها»[2]. إن عبارة «الوجهة النظامية» التي استعملها برجشترايسر واضحة الدلالة في ذهنه. إنه يميزها بدقة عن الوجهة المقابلة لها ألا وهي الوجهة التاريخية التي كما نعرف تستهدف دراسة اللسان من ناحية نشأته وتطوره.

ويقارن برجشترايسر أيضا بين الوجهة النظامية والطريقة النحوية الصرفية القديمة موضحاً ما بينهما من تقارب واختلاف. «إن الوجهة النظامية قريبة من الصرف والنحو العاديين. ويكمن الاختلاف بينهما أساساً في كون الوجهة النظامية علمية محضة لا عملية، وذلك أنه لا رعاية فيها إلى هل يجوز أن يقال كذا أو كذا أو لا، بل يكتفي بإثبات الموجود حقيقة في السماع دون تفريق بين المقبول منه والمردود»[3]. في هذا الكلام نجد الإشارة واضحة إلى جملة من الأفكار الأساس في اللسانيات الحديثة التي بدأت في الظهور منذ دروس سوسور بجامعة جنيف ابتداء من سنة 1906، ونشرت في محاضراته الشهيرة بعد وفاته سنة 1916. ومن هذه الأفكار ما تدل عليه ألفاظ مثل النظامية نسبة إلى النظام، أي ما يقابل اللفظة الفرنسية Système، ولفظة النسبة Relation.

1- برجشترايسر : التطور النحوي، ص 4.
2- نفسه، ص 3.
3- نفسه.

لنتأمل كيف يربط المؤلف الوجهة النظامية بالبحث بين الظاهرة المدروسة وغيرها من الظواهر. «إن المسألة النظامية هي أي نسبة تقوم بين الجمع المكسر والجمع السالم وسائر الأبنية الدالة على الجملة Collectif». وبلغة بنيوية أكثر وضوحاً، نقول إن الجمع في اللغة العربية يشكل نسقا (نظاماً) يتألف من وحدات مختلفة هي جمع التكسير والجمع السالم.

وانطلاقاً من اللغة العربية، يقارن برجشترايسر بين الوجهة التاريخية والوجهة النظامية. إن الوجهة الأولى تهتم باللسان من جهة نشأته وتكونه وأصول حروفه وأبنيته وأشكال الجملة فيه والتغيرات التي وقعت فيه مع توالي الأزمان، واستنتاج العوامل التي سببت خصائص اللسان العربي التي تميز بها في أزهى عصوره، يعني في خلال القرون الأولى بعيد الهجرة. إن الوجهة التاريخية تقتضي دراسة اللغة لكشف مظاهر التطور والتغيرات التي لحقتها عبر التاريخ. أما الوجهة النظامية، فتقوم على حصر الدراسة في طور معين من الأطوار التي قطعتها اللغة بالنظر إلى السمات المميزة للغة المدروسة والعلاقة القائمة بينها.

ولتوضيح الفرق بين الوجهتين، يقدم المؤلف مثالاً لغوياً يتعلق بظاهرة الجمع المُكَسَّر (جمع التكسير) في اللغة العربية. «فالمسألة التاريخية فيه هي : ما هو أصله وكيف نشأ من ذلك الأصل. ونجد أيضا أن أوائل استعمال الجمع المكسر ترجع إلى زمان قديم، وأن القليل من أبنيته يوجد نظيره في اللغات السامية الشمالية وأكثره خاص بالعربية والحبشية»[1]. وتبدأ الدراسة النظامية لنفس الظاهرة بالتساؤل عن أي نسبة تقوم بين الجمع المكسّر والجمع السالم وسائر الأبنية الدالة على الكثرة، وما الفرق بين هذه الأنواع كلها في المعنى والاستعمال إلى آخر ذلك»[2]. إن صيغ التكسير وسائر أبنية الجمع تتعارض فيما بينها مُشكِّلَةً قيماً صرفية متميزة تؤلف في كليتها ظاهرة الجمع في اللغة العربية، ويعني ذلك أن الجمع في اللغة العربية هو مجموع النسب/العلائق القائمة بين صيغ الجمع الموجودة.

لم تكن مثل هذه الأفكار اللسانية التي عبر عنها برجشترايسر في محاضراته بإيجاز

1- نفسه ص 3.
2- نفسه.

ودقة بعيدة عن روح العصر الذي قيلت فيه. ومعلوم أن الفترة التي نتحدث عنها أي نهاية العشرينيات من القرن العشرين، لم تكن قد عرفت شيوع مصطلح «البنيوية» أو «الوصفية». إن سوسور، وكما هو معروف استعمل مفهوم النسق للدلالة على العلاقة التي يمكن أن تجمع بين عدة عناصر داخل نفس البنية.

إن ما أشار إليه برجشترايسر تحت مصطلح «النظامية»، وهو ما دُرج على تسميته بالبنية أو «النسق» يشكل جوهر نظرية سوسور اللسانية القائمة على دور العلاقات في نظام من الأنظمة اللغوية. فالعلامات تتألف جزئياً من هذه العلاقات، والفونيمات تتألف كلياً من هذه العلاقات. والمقصود بذلك أن العلامات (الكلمات) والفونيمات (الوحدات الصوتية) يعتمد وجودها جزئياً أو كليا بالتوالي على انتمائها إلى نظام معين، ولا وجود للعلامات أو الفونيمات خارجه[1]. وعندما يقر برجشترايسر بأن الوجهة النظامية أقرب إلى المعتاد من الوجهة التاريخية[2]، فإنه يردد الفكرة التي قدمها سوسور في تبريره لأسبقية ماهو آني على ما هو تاريخي تعاقبي، انطلاقا من كون هذا الأخير ليس له أية قيمة واقعية بالنسبة للجماهير المتكلمة بلسان معين»[3].

وتستلزم الوجهة النظامية في نظر برجشترايسر ضرورة التخلي في دراسة اللغة عن الأسلوب المعياري المتبع في الدراسات النحوية القديمة. إن النظامية أساسا ذات طابع وصفي محض تكتفي بالحديث عما هو موجود فعلاً من التعابير اللغوية، أي إثبات الموجود حقيقة في السماع كما يقول المؤلف نفسه، دون الحديث عما ينبغي أن يكون، ودون التفريق بين ماهو مقبول وماهو مردود. إن هذا الجانب الموضوعي في تناول اللغة يقود إلى رفض كل معيارية «إذ لا رعاية إلى هل يجوز أن يقال كذا أو كذا». هذه الاعتبارات المنهجية التي عرضها برجشترايسر هي كما نعلم من مقومات المنهج الوصفي في اللسانيات الحديثة.

2.3.4- التمييز بين النظرة الآنية والنظرة التعاقبية

يرتبط مفهوم النظامية عند برجشترايسر بمفهوم آخر لا يقل عنه أهمية في الدرس

1- ويلز : علم اللغة الأسس الأولى، ص 51 ترجمة يوسف يوئيل عزيز، الموسوعة الصغيرة، عدد 242، وزارة الثقافة، بغداد 1986.

2- برجشترايسر، ص 3.

3- Saussure : Cours de linguistique générale, P 117; Payot : Paris, 1916 / 1974.

اللساني الوصفي. يتعلق الأمر بالتمييز بين الآني والتعاقبي. إن النظامية كما مر بنا، هي أن ننظر إلى طور معين من أطوار تاريخ لغة معينة ونتساءل أي هي خصائص اللغة في هذا الوقت. يحدد برجشترايسر إذن كيفية تطبيق الدراسة التاريخية في فترة معينة من تاريخ اللغة، وهو ما يعني تحديد طور من الأطوار التي قطعتها اللغة عبر تاريخها، وحصر الدراسة في هذا الطور. ويقابل مصطلح «الطور» بهذا المعنى مصطلح «الحالة Etat» كما حددها سوسور[1]. ومعلوم أن سوسور وضح أن اللسانيات الآنية تهتم بالعهود Epoques. لكن كلمة حالة أفضل منها[2].

والواقع أن الدراسة التاريخية للحالات المحددة تزامنياً تثير التباساً كثيراً في الأذهان نتيجة الخلط بين النظرة الآنية والنظرة التعاقبية، أي الجمع بين الوصف والتأريخ وعدم التمييز بينهما تمييزاً منهجيا. إن علم اللغة يتجرد من الزمن والتغيرات اللغوية، ليس عن طريق دراسة الحقائق اللغوية فترات مختلفة كأنها تعود إلى فترة واحدة ـ وهذا خطأ شائع ربما كان متعمدا، بل دراسة اللغة خلال فترة قصيرة من الزمن لا يظهر فيها أي تغيير يستحق الذكر. وموجز القول إن علم اللغة الآني يصف حالات اللغة[3].

ومهما يكن، فإن لدى برجشترايسر إدراكاً بيناً للفرق المنهجي بين الآني والتعاقبي، وَهُوَ الفرق الذي لا يمنع من خلق التكامل بينهما كلما اقتضت الضرورة ذلك[4]. وبالفعل حقق برجشترايسر نوعاً من التكامل بين الرؤيتين في معالجة القضايا اللغوية. يقول صاحب التطور النحوي :«آثرنا أن نتبع في هذا الدرس طريقة التاريخ وإن لم نرد أن نعرض موضوعنا على ترتيب تاريخي، بل نطلع على أبواب الصرف والنحو باباً ونفحص عن مسائلها التاريخية. وأما ما قلناه من أنا نقتصر على المسائل التاريخية الخاصة باللغة العربية في طور كمالها، فيدل على أن درسنا يحتاج إلى تكملة وهي تاريخ اللغة العربية من ذلك الحين إلى الآن»[5].

1- Ibidem, P142.
2- Ibidem, PP 128 et suivantes.

3- ويلز، ص 72.

4- Saussure : Ibidem, p 135 et suivantes.

5- برجشترايسر : التطور النحوي، ص 3 و 4.

هذه بعض الجوانب التي ساهم فيها البحث اللغوي الاستشراقي الألماني المتعلق باللغة العربية منذ نهاية القرن الماضي. ولم يكن غرضنا الخوض في التفاصيل والجزئيات المتعلقة بالأمثلة، وإنما هدفنا إلى تقديم مجموعة من الأفكار اللغوية الجديدة التي ساهم الاستشراق اللغوي الألماني ـ وغير الألماني ـ في نقلها إلى الثقافة اللغوية العربية الحديثة. وكان من المتوقع أن تخلق هذه الأفكار الجديدة نوعاً من الديناميكية اللغوية بالنسبة للدرس اللغوي العربي وأن تمنحه نفساً جديداً يقوي ما كان جورجي زيدان قد شرع في الحديث عنه كما مر بنا في فصل سابق. ومن المؤسف أن مثل هاته الفرص قد ضاعت ولم ينتبه إلى القيمة العلمية والمنهجية لمثل هذه الأفكار اللغوية. وما أحوجنا اليوم إلى الاستفادة من التاريخ.

الفصل الخامس

النشاط اللغوي المجمعي

1.5- نشأة المجامع اللغوية

1.1.5- من أجل عربية حضارية

اتخذت دراسة اللغة العربية منحى جديداً بقيام مؤسسات علمية جديدة أنيط بها رسميا الاهتمام بالدراسات اللغوية العربية، والعمل على تطوير البحوث المتعلقة بها. يتعلق الأمر بظهور المجامع اللغوية في كل من سوريا ومصر والعراق والأردن. وقد نشأت المجامع العلمية واللغوية العربية بدمشق والقاهرة وبغداد وعمان استجابة لمتطلبات الظروف السياسية والاجتماعية والفكرية التي عاشها العالم العربي منذ عصر النهضة. وتنحصر هذه المتطلبات في الدور الحضاري الذي يمكن أن تقوم به اللغة العربية في حياة الإنسان العربي في أبعادها المختلفة.

وعلى غرار ما حاول بعض القادة العرب ـ آنذاك ـ القيام به سياسياً واجتماعياً، تركز النظر حول دور اللغة العربية الفاعل في كل عمل نهضوي، سواء أتعلق الأمر بالجانب السياسي أم الاجتماعي أم العلمي أم الأدبي، إذ لا إصلاح ولا نهضة بدون إحياء لغة الأمة.

إن المجامع التي أنشئت في العالم العربي منذ بداية القرن العشرين لم تنظر للغة العربية في «حد ذاتها ومن أجل ذاتها»، وإنما باعتبارها وسيلة فعالة لدعم النهضة السياسية والاجتماعية والفكرية. جاء في البيان التأسيسي للمجمع العلمي العربي بدمشق : «لما تم الانقلاب العثماني وتأسست الحكومة العربية السورية، وشرعت في ترتيب مصالحها وتدوين دواوينها، رأت أن من أفضل وسائل الرقي العاملة على إنهاض البلاد أن ينشأ فيها مجمع علمي عربي يقتصر في مساعيه على خدمة العلم واللغة العربية، إذ لا يمكن أن ترقى بلاد من دون علم ينشر فيها. كما لا يمكن أن يكون للعلم أثره النافع من دون أن تكون لغة البلاد صالحة لنشره»[1].

كان الاهتمام باللغة العربية في هذا المجمع، كما في غيره من المجامع، موازياً لاهتمامات معرفية أخرى بدءاً «بنشر الآداب العربية وإحياء مخطوطاتها، وتعريب ما ينقصها من كتب العلوم والصناعات والفنون عن اللغات الأوربية، وتأليف ما تحتاج إليه من كتب المختلفة المواضيع على نمط جديد (...) وبجمع الآثار القديمة من تماثيل

1. مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق : نشأة المجمع العربي، ص 2، الجزء 1 يناير 1921، دمشق.

وأدوات وأوان ونقود وكتابات وما شاكل ذلك، ولاسيما ما كان منها عربيا. كما عني بجمع المخطوطات القديمة الشرقية والمطبوعات العربية والإفرنجية على اختلاف موضوعاتها»[1] . وتتضح القضايا التي اهتم بها المجمع من خلال مجلته التي «تحتوي على دراسات في فقه اللغة والتاريخ والآداب والاجتماع من تأليف الأعضاء وغيرهم من الباحثين والدارسين. وتوجد بها أبواب خاصة من ذلك «آراء وأفكار» مخصصة لعرض الآراء وتقديم الكتب الجديدة والمخطوطات المستوردة أو المهداة، وبها تنشر كذلك أهم المحاضرات التي ألقيت بالمجمع»[2].

والمجمع بذلك لا يقتصر على دراسة اللغة العربية، وإنما كانت له أهداف فكرية أخرى. وهو حينما يهتم باللغة العربية، يعتبرها وسيلة للنهضة العلمية والحضارية التي تطمح إليها الأمة العربية.

أ ـ أغراض مجمع اللغة العربية بالقاهرة

كان مجمع اللغة العربية بالقاهرة أكثر التصاقاً باللغة العربية وقضاياها النحوية والصرفية والمعجمية لجعلها أكثر قدرة على مواجهة الحياة الجديدة ومواكبة مظاهر التقدم العصري في مجال العلم والصناعة والاجتماع. وقد حددت أغراض المجمع فيما يلي :

ـ « أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها، ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر، وذلك بأن يحدد في معاجم أو تفاسير خاصة أو بغير ذلك من الطرق ما ينبغي استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب».

ـ «أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية وأن ينشر أبحاثاً دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغير مدلولاتها».

ـ «أن ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية».

ـ «أن يبحث كل ما له شأن في تقدم اللغة العربية مما يعهد إليه»[3].

---

1. محمد كرد علي : منشور المجمع للمجلات والمجامع في مجلة المجمع العلمي، مجلد الأول، عدد 1، ص 6 يناير 1921، دمشق.
2. محمد رشاد الحمزاوي : مجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية، ص 19، دار التركي للنشر، تونس 1988.
3. مرسوم بإنشاء مجمع ملكي للغة العربية بالقاهرة، مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 1 / 1935، صص 6-7.

وأضيفت لهذه الأغراض بعد عشرين سنة «نشر ما يراه لازماً لأعمال المعجم ودراسة فقه اللغة من النصوص القديمة بالطرق العلمية»[1].

وأصبحت قضايا المجمع وموضوعاته أكثر اتساعاً وشمولية حين بات من أهدافه تناول جوانب معرفية تخرج عن حدود الأغراض اللغوية التي تم سردها. لقد أضيف لأغراض المجمع :

ـ «الدراسات العربية وإحياء تراث العرب في العلوم والفنون والآداب وعلاقة ذلك بتاريخ العرب وآثارهم وحضاراتهم وصلتها بالحضارات وأثرها فيها وتأثرها بها (...)

ـ نشر الوثائق والنصوص التاريخية والآثار التي خلفها أدباء العرب وعلماؤها ومفكروها والتنويه بأعمال المؤلفين والأدباء وأصحاب البحوث التي تخدم أغراض المجمع»[2].

ـ وجاء أيضا ضمن الأغراض الجديدة للمجمع :

ـ «يدرس المجمع ما من شأنه تيسير الكتابة العربية وقواعد النحو والصرف ويلتمس الوسائل إلى التشجيع على التنافس في الإنتاج الأدبي واللغوي، كما يعمل على إحياء الكتب القديمة»[3].

مما لاشك فيه أن الأهداف السالفة لها قيمتها «المعرفية» بالإضافة إلى «القيمة التاريخية»، لاسيما إذا اعتبرنا الظروف الحضارية التي ظهرت فيها المجامع وما أسدته من خدمات جليلة للغة العربية قصد النهوض بها بدءاً من جمع جديد لمفرداتها، والتكفل بتأليف المعجمات اللغوية المناسبة (مثل معجم الوسيط 1960) ووضع المصطلحات العلمية بالعربية وألفاظ الحضارة الملائمة. وقامت المجامع ـ لاسيما مجمع اللغة بالقاهرة ـ بالبحث في كل السبل التي تيسر النحو العربي وتجعله وظيفياً ليستفاد منه تربوياً في تعليم اللغة العربية. وكذلك كان دأب المجامع اللغوية العربية بالنسبة لتيسير الخط العربي ليكون في مستوى ما تقدمه صناعة الطباعة من تقنيات حديثة[4]. وتجد «في محاضر المجمع ومجلته دراسات قيمة وبحوثاً عميقة (...).

1- مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 8، ص هـ. 1955، المطبعة الاميرية، القاهرة 1955.
2- إبراهيم بيومي مدكور : مجمع اللغة في ثلاثين سنة، ص 128، القاهرة 1964.
3- إبراهيم بيومي مدكور : المصدر نفسه، ص 148.
4- كتاب أصول اللغة : مجموع القرارات التي أصدرها المجمع في الدورة من 29 إلى 34، القاهرة 1969.

وليست ثمة مشكلة من مشاكلنا الحاضرة في الأدب واللغة إلا وله فيها رأي أو توجيه. وقد تكون هناك قضايا لم يقطع فيها برأي، ولكنه قلبها على وجوهها واقترنت فيها الحجة بالحجة وألقى عليها كثير من الضوء»[1].

2.5- المحاور الكبرى للبحث اللغوي المَجْمَعِي

تمحورت اهتمامات المجمعيين حول القضايا التالية :

ـ وضع المصطلحات العلمية وألفاظ الحياة.

ـ مشروع معجم عربي حديث.

ـ تيسير النحو العربي وتطور أساليب العربية.

ـ تيسير الإملاء والطباعة العربية، وهي مسألة لن نعرض لها في هذا البحث لأنها تخرج عن صلب العمل اللساني الصرف[2].

1.2.5- وضع المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة

تشكل مجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ نشأته من مجموعة من اللجان التي أوكل إليها النظر في المصطلحات العلمية المتنوعة وألفاظ الحضارة[3]. ونذكر من هذه اللجان :

ـ لجنة الرياضيات (الحساب والهندسة والجبر وعلم الآلات والحيل والفلك).

ـ لجنة العلوم الطبيعية والكيمياء (بصريات وكهرباء ومغناطيس).

ـ لجنة علوم الحياة والطب.

ـ لجنة العلوم الاجتماعية والفلسفية (علوم الاجتماع كالحقوق والاقتصاد والسياسة والإدارة ووصف الشعوب. أما العلوم الفلسفية فمنها علم النفس والمنطق والأخلاق والتصوف والإلهيات والدينيات.

1- إبراهيم بيومي مذكور : المصدر المذكور، ص 1، القاهرة 1964.
2- انظر مشروع تيسير الإملاء الذي قدمه أعضاء المجمع في : مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 8 / 1955، ص 95 ـ ومجلة اللغة العربية، عدد 12 / 1960 ص 107.
3- نقصد بألفاظ الحضارة «ما نسميه كلمات الحياة العامة مما يجري على الألسنة والأقلام للتعبير عن أدوات مادية أو معان مجردة يدور استعمالها في البيت والكتب والمتجر والسوق» محمود تيمور : معجم ألفاظ الحضارة، ص 11، مكتبة الآداب، القاهرة 1961.

ـ لجنة الآداب والفنون الجميلة (تاريخ، جغرافية وما يتعلق بالمدينة وما إليها والمنزل وأجزائه وأدواته ومصطلحات الصناعات والحرف وما إليها)، ومن الفنون (الرسم، التصوير، النحت ونقر الخشب والموسيقى بأنواعه وآلاته وأجزاء آلاته والتمثيل والخيالة والشعر).

ـ لجنة المعجم.

ـ لجنة اللهجات.

ـ لجنة الأصول العامة (التصنيف والتعريب والتوليد والاشتقاق)[1].

تآزرت جهود أعضاء اللجن المذكورة لوضع المصطلحات والألفاظ التي أضحت العربية الحديثة في حاجة إليها. وقلما صدر عدد من مجلة المجمع دون لوائح مطولة بالمصطلحات التي اقترحها المجمعيون في مختلف مجالات العلم والحياة[2].

ما المقصود بالمصطلح ؟ إنه «اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو فني أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة». لكن ما القاعدة المنهجية التي اتبعها المجمع في وضع المصطلحات ؟ «الواقع أنه لم يستقم له لأول وهلة منهج لوضع المصطلحات وإقرارها. وتردد في ذلك زمنا : أيخترع أم يسجل ؟ أيعرب أم يحيي الألفاظ القديمة ؟ أيقبل العامية أم يأخذ من الفصحى وحدها ؟ أيسلم بالنحت أم يرفضه؟»[3].

تلك بعض الإشكالات المنهجية التي واجهت المجمع اللغوي بالقاهرة وهو يحاول صوغ المصطلحات. غير أن المجمعيين لم يخرجوا في وضعهم للمصطلحات عن الأسس المعروفة قديماً في توليد الألفاظ العربية وتنميتها وهي : الاشتقاق والمجاز، والنقل والنحت والتعريب. وتم تقنين هذه المبادئ وتحديدها وتوضيح شروط تطبيقها. ومكنت الوسائل السالفة اللغة العربية من ابتكار عدد هائل من المصطلحات

1- مجلة مجمع اللغة العربية، العدد الأول، ص 29 ـ 32، القاهرة 1935.

2- انظر جرداً كاملا بالمعاجم التي تم وضعها أو تأليفها في اللغة العربية بصفة عامة : علي القاسمي وجواد عبد الرحيم : ببليوغرافيا المعاجم المتخصصة، اللسان العربي، عدد 20 / 1983، ص : 135 ـ 174) والعدد 21 من المجلة نفسها.

3- عبد الصبور شاهين : العربية لغة العلوم والتقنية، ص 117، دار الاعتصام، القاهرة، ط 2 / 1986 [ط 1 / 1983].

العلمية الجديدة والألفاظ العامة التي كانت في أشد الحاجة إليها لمواجهة مستجدات العلم واختراعاته.

واتسم موقف المجمع بكثير من المرونة والانفتاح في توليد الألفاظ العربية الجديدة، سواء مصطلحات علمية كانت أم ألفاظاً حضارية. وتوسع المجمع في الاشتقاق وزاوج بين التعريب والاشتقاق، ومزج بين المولد والمقيس بعد أن ضبط كلا منهما، وسمح بما لم يسمح به أئمة اللغة العربية من قبل.

أما الاشتقاق «فأخذُ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى»[1]. وتجاوز المجمع مبدأ الاشتقاق من الصيغ الفعلية «فأجاز الاشتقاق من الأسماء الأعيان»[2]، «لتذليل عقبة وضع مصطلحات العلوم الكيميائية والطبيعية والحيوية»[3]. واعتبر قرار الاشتقاق من أسماء الأعيان خاصاً بلغة العلوم ضرورة»[4] . وعلل أحد المجمعيين اللجوء لهذا القياس الجديد بأنه «أخذ بما ذهب إليه ابن جني وأبي علي الفارسي واستناداً لمجموعة من الشواهد اللغوية القديمة لهذا النوع من الاشتقاق. ومن ذلك قولهم مُذهَّب (من ذهب) مُدنَّر (من دينار) مُدرْهم (من درهم). وعلى هذا المنوال القديم يجوز لنا أن نقول مُنحَّسٌ (من النحاس) مُبَلَّرٌ أو مُبَلْوَرٌ (من البلور) مُقَصْدَر (من القصدير) مُكَهْرَبٌ (من الكهرباء) مغنطس (من المغنطيس)»[5].

وتميز مجمع اللغة العربية بالقاهرة بمواقفه الجديدة حيال بعض الأوزان الصرفية التي أقر أنها قياسية رغم أنها لم تكن كذلك من قبل؛ كدلالة «فعالة على الحرفة أو شبهها من أي باب من أبواب الثلاثي» «ودلالة فعلان على الاضطراب من كل «فعل» لازم مفتوح العين إذا دل على تقلب واضطراب و«قياس فُعالٌ» من الفعل اللازم المفتوح العين للدلالة على المرض «وقياس فِعال وفعيل للدلالة على الصوت» و «قياس مِفْعَل ومِفْعَلة ومِفْعال من الثلاثي للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء». واعتبر المجمع أن

1. عبد الله أمين: بحث من علم الاشتقاق، مجمع اللغة العربية، عدد 1 / 1935 ص 381.
2. مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 1 / 1935، ص 232.
3. المصدر نفسه، ص 233.
4. أحمد الاسكندري مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 1 / 1935، ص : 232 – 234.
5. أحمد الاسكندري مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 1 / 1935، ص : 232 – 234.

«تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية»[1]. ومن القرارات الهامة في وضع المصطلح قول المجمع بقياسية المصدر الصناعي، وسيكفي لتكوينه أن يضاف إلى الكلمة ياء نسب وتاء تأنيث فيقال : المثاليّة والكائنيّة. ولهذا المصدر أهميته في الدلالة على المعاني العلمية الدقيقة وخاصة أسماء المذاهب والنظريات مما هو مفتوح بـ isme في اللغات الأوربية»[2].

ورغبة منه في تسهيل مهمة وضع المصطلحات، عدل المجمع عن قراره بإجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة جاعلاً هذا الصنف من الاشتقاق جائزاً من غير تقييد بالضرورة[3].

أما ما يتعلق بالتعريب، فقد سمح المجمع بأن «تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم»[4]. وتم قبول أسماء مثل أوكسجين وهيدروجين وأنزيم وأيون وإلكترون[5]. كما أجاز المجمع مجيء بعض الأفعال من الأسماء المعربة، فوافق على اشتقاق «بَسْتَر» وهو مأخوذ من باستور Louis Pasteur صاحب الطريقة الخاصة في التعقيم، و«بَلْوَرَ» من البلور وهو معرب قديما و«بَلْشَفَ» من البلشفية و«تَلْفَنَ» من التلفون و«فَبْرَكَ» من الفابريكة، والمراد بالفعل صنع الشيء بالآلة (...) وكَهْرَبَ من الكهرباء، وقد أقر المجمع تعريب الاسم»[6].

إضافة للقرارات السالفة، قرر المجمع جملة من المبادئ والأصول العامة الأساسية لوضع المصطلحات والألفاظ وهي :

- «الأول : يفضل اللفظ العربي على المعرب القديم إلا إذا اشتهر المعرب.
- «الثاني : ينطق بالاسم المعرب على الصورة التي نطقت بها العرب.
- «الثالث : تفضل الاصطلاحات العربية القديمة على الجديدة إلا إذا شاعت.

1- مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 1 / 1935، ص 34 ـ 37.
2- ابراهيم مذكور : المصدر المذكور، ص 55.
3- كتاب أصول اللغة، ص 60 (إصدار مجمع اللغة العربية 1969)، القاهرة.
4- مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 1 / 1935، ص 202.
5- ابراهيم مذكور المصدر المذكور، ص 55.
6- أصول اللغة : ص 252.

ـ «الرابع: تفضل الكلمة الواحدة على كلمتين فأكثر عند وضع اصطلاح جديد إذا أمكن ذلك، وإذا لم يمكن ذلك تفضل الترجمة الحرفية»[1].

تلك بعض الأصول التي حاول المجمع اتباعها في وضع المصطلحات والألفاظ. غير أن وفرة المصطلحات والألفاظ الأجنبية التي كان ينبغي إيجاد مقابل عربي لها، وتعدد الاختصاصات والمجالات المعرفية والتباطؤ في صوغ المصطلحات والتعامل معها، كل هذا حدّ كثيرا من قيمة عملية الوضع هاته وجعلها عملية صعبة ومعقدة بعد أن تكاثرت المصطلحات وتعددت داخل الحقل المعرفي الواحد، بين ما هو جديد وما هو قديم، وبين ما هو معرب قديم ومعرب حديث.

كما تراجع المجمع نفسه عن كثير من المصطلحات التي تم وضعها من قبل. وانعكس ذلك كله على تداول هذه المصطلحات، فصار لكل قطر من الأقطار العربية في مصر والشام والعراق وبلاد المغرب أوضاعه اللغوية ومصطلحاته الخاصة[2]. ولم تتمكن المجامع بعد من تنسيق جهودها لتوحيد المصطلحات. ولم يستطع مكتب تنسيق التعريب بالرباط ـ الذي أحدث لهذه الغاية ـ أن يقوم بهذا الدور إلا جزئيا وما تزال الاقتراحات تتقدم في هذا الاتجاه[3].

ورغم كل الصعاب والمعيقات، لا يمكن تجاهل الدور الذي قام به مجمع القاهرة وغيره وما أولاه المجمعيون من اهتمام بالغ للمصطلحات وضعاً وتعريباً. ويكفي أن نعرف أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة وضع «منذ نشأته ما يقرب من خمسين ألف مصطلح وهو ما يعادل وضع خمس كلمات في اليوم لمدة ثلاثين سنة»[4]. ومما لاشك فيه أن هذا العدد قد تضاعف اليوم مرات ومرات.

والواقع أن مسألة تعدد المصطلح ترجع لأسباب موضوعية منها «أن العربية اليوم تأخذ ولا تعطي (...) واختلاف اللغات التي يترجم عنها العرب»[5]. ونلحظ عدم مردودية المصطلحات والألفاظ المقترحة من قبل المجمعيين من خلال ما نصادفه في قراءتنا للمؤلفات العربية المعاصرة ـ أيًّا كان مجال اختصاصها المعرفي ـ من مصاحبة

1- مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 1 / 1935، ص 37.
2- رضا الشبيبي: توحيد المصطلحات، مجلة اللغة العربية، ص 132، عدد 8 / 1955.
3- انظر ما ينشر من مقالات في مجلة اللسان العربي التي يصدرها مكتب تنسيق التعريب بالرباط.
4- رشاد الحمزاوي: العربية والحداثة، ص 101. منشورات المعهد القومي للتربية تونس 1982.
5- رشاد الحمزاوي، المصدر نفسه، ص 99.

المصطلح العربي لنظيره الأجنبي الداعم له. وما يزال معظم المؤلفين العرب يملؤون مؤلفاتهم بقائمة المصطلحات التي يقترحونها باعتبارها أكثر ملاءمة من غيرها. إن العمل المجمعي في صوغ المصطلح ووضعه يتسم بجملة من الأمور نذكر منها :

ـ التأخر في مواكبة ما يَجدُّ من مصطلحات العلوم الإنسانية والعلوم الصرف.

ـ عدم الإحاطة الشاملة بكل مصطلحات العلوم الإنسانية والعلوم الصرف في جميع اتجاهاتها.

ـ انحصار ما تقترحه المجامع من مصطلحات في إطار محدود. فلا يكتب لها الشيوع والانتشار بين المختصين العرب أنفسهم نتيجة عدم تعميم توزيعها على الباحثين العرب، ولا تشجع المجامع على استخدام ما تقترحه من مصطلحات بسبب عدم استشارتها للباحثين العرب، بل تكتفي بأعضاء لجانها وما يرونه في الموضوع.

كم باحث عربي في العلوم الإنسانية ـ أو في غيرها ـ يأخذ بعين الاعتبار ما تضعه المجامع من مصطلحات؟ بل كم منهم يعرف أن ثمة مصطلحات وضعتها المجامع العربية؟ إن إشكالية المصطلح ـ على خلاف ما يعتقد ـ لا تكمن في وضعه فحسب، بل إن «أزمة مصطلحاتنا ناشئة عن ضيق حدود استعمالنا لها»[1].

2.2.5- نحو معجم عربي حديث

سبقت الإشارة إلى اهتمام اللغويين اللبنانيين بالمعجم العربي نقدا وتأليفا. وقد دارت الحركة المعجمية خلال نهاية القرن القرن التاسع عشر وبدية القرن العشرين حول المحاور التالية :

ـ التنبيه على أخطاء المعجميين العرب القدامى سواء ما يتعلق بترتيب الألفاظ أم بشرح معانيها.

ـ استدراك ما فات المعاجم العربية القديمة من ألفاظ.

ـ محاولة وضع معجم عربي حديث ينمي المعاجم العربية القديمة ويطورها ويكون وافيا بحاجيات العصر الحديث ومقتضياته.

وصاحب هذه المحاور حركة نشر واسعة للمعاجم العربية القديمة. وقد حمل

---

1. رشاد الحمزاوي : المصدر المذكور، ص 107.

مشكل هذا النشاط المعجمي علماء لغويون كثيرون من عرب وعجم أشهرهم على الإطلاق أحمد فارس الشدياق (1804 - 1877) وبطرس البستاني (1829 - 1883) ودوزي Dozy [1].

وتابع مجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ نشأته الرسمية سنة 1932 مسيرة البحث عن معجم عربي حديث. وقد أسندت مهمة ذلك لكل المهتمين بالبحث المعجمي من عرب وأعاجم المتواجدين تحت سقف المجمع. في هذا الاتجاه حاول المجمع أن ينشر تحت إشرافه ودعمه المادي المعجم الذي وضعه المستعرب الألماني أوغست فيشر عضو المجمع، وهو معجم تاريخي صنفه صاحبه على «غرار معجم أكسفورد التاريخي، فيصعد للنصوص الأولى لتوضيح معاني الكلمات، ويتتبع تاريخها وتغير مدلولها». غير أن هذا المشروع الضخم لم يخرج للوجود، إذ توفي فيشر سنة 1949. وحاول المجمع أن يستخدم جذاذات فيشر قاعدة للمعجم التاريخي للغة العربية، لكنه لم يفلح «لاستحالة تحقيق هذا الغرض، لأن الجذاذات لم يتم إنجازها بالكامل وما تم منها لم يرتب. والكتب التي روجعت وجُمعت منها المواد لم يتبين ما قُرئ منها وما بقي بلا قراءة»[2] لذلك لم ينشر من عمل فيشر سوى «المقدمة التي [كان المؤلف قد] راجعها والجزء الذي نشره في مجلة المجمع»[3].

وتابع المجمع محاولاته الرامية لوضع معجم عربي حديث يتجاوز نقائص المعاجم العربية القديمة ويكملها نتيجة ضرورات الحياة العصرية، فأصدر سنة 1970 الجزء الأول من المعجم الكبير، وصدر الجزء الثاني منه في بداية الثمانينيات. ويتميز المعجم الكبير من حيث مصادره اللغوية اعتماده الشعر والنثر العربيين مهما يكن العصر الذي أنشئا فيه، دونما تحديد لما دُرج على تسميته بعصور الاحتجاج. كما أخذ المعجم مادته من الحديث النبوي والأقوال المشهورة، واهتم «بالألفاظ الطارئة حديثاً على اللغة العربية نتيجة تقدم الحضارة ورقي العلم. «والمعجم الكبير» يتجاوز بذلك كل المعجمات العربية القديمة منها والحديثة، ليعكس حرص فئة كبيرة من المجمعيين على تطوير اللغة العربية وإنمائها بألفاظ حديثة.

1- انظر أعمال الندوة الدولية التي خصصت لهؤلاء : في المعجمية العربية المعاصرة : دار الغرب الإسلامي، بيروت 1987.
2- مجلة مجمع اللغة العربية، ص 252، عدد 8 / 1955.
3- المصدر نفسه، ص 253.

اعتمد المجمعيون في تأليف «المعجم الكبير» منهجية جديدة تجمع بين ما قام به بعض القدامى في معاجمهم وما اتبعته أمهات المُعْجَمات الغربية الحديثة. لقد «نحي في هذا المعجم المعاجم الغربية في استخلاص المعاني العامة المشتركة التي تدور حولها ألفاظ المادة الواحدة والتي تشبه إلى حد كبير ما سماه ابن فارس الأصول أو المقاييس، وقدمها في صدر كل مادة مع ترقيمها. وقسمت المادة نفسها إلى أقسام بحسب معانيها التي استنبطت منها، وأعطي كل قسم الرقم الذي وضعه تحت معناه في صدر المادة»[1].

ويتميز المعجم الكبير بمحاولته الفريدة في البحث عن أصول الألفاظ العربية، فأردف الألفاظ العربية بنظيراتها في اللغات السامية ـ أو في غيرها من اللغات ـ كلما كان ذلك ممكناً.

على أن أهم عمل معجمي قام به المجمع اللغوي بالقاهرة يتمثل في إنجازه «للمعجم الوسيط» الصادر سنة 1960. من حيث المادة، يعتمد «الوسيط» اللغة العربية قديمها وحديثها، «يضع ألفاظ القرن العشرين إلى جانب ألفاظ الجاهلية وصدر الإسلام ويهدم الحدود الزمانية والمكانية التي أقيمت خطأ بين عصور اللغة المختلفة ويثبت أن في اللغة العربية وحدة تضم أطرافها»[2]. ويحتوي المعجم المصطلحات العلمية الشائعة سواء أوضعها المجمعيون أم غيرهم، وسواء أتعلق الأمر بالمُعَرب أم بالدخيل. احتلت الألفاظ العامة والمصطلحات الحديثة حيزا لا يستهان به من حجم المعجم ففيه من «الدخيل 237 كلمة والمولد 535 كلمة والمحدث 651 كلمة وما أقره المجمع 1283 [2706] أي بنسبة 9% من مواد المعجم (30.000) [3].

وأورد المعجم الوسيط الأساليب الرائجة على أقلام الكتاب وألسنة المتعلمين المحدثين مبتعداً عن «الألفاظ الحوشية الجافية، أو التي هجرها الاستعمال لعدم الحاجة إليها، أو قلة الفائدة منها كبعض أسماء الإبل وصفاتها وأدوائها وطرق علاجها (...). كذلك أغلقت بعض المترادفات التي تنشأ عن اختلاف اللهجات»[4].

1- حسين نصار: المعجم العربي نشأته وتطوره، الجزء 2، ص: 738. ط 2 / 1968 القاهرة.
2- ابراهيم مدكور: تصدير المعجم الوسيط، ص 9، دار إحياء التراث العربي، القاهرة 1960.
3- عبد العزيز مطر: المعجم الوسيط بين المحافظة والتجديد، ص 515. في أعمال ندوة المعجمية العربية المعاصرة.
4- تقديم المعجم الوسيط، ص 10، القاهرة 1960.

وأفاد واضعو المعجم الوسيط من قرارات المجمع اللغوية، فطبقوها في عملية وضع مواد المعجم وتفسيرها اللغوي والصرفي والنحوي. ومن هذه القرارات :

« ـ فتح باب الوضع للمحدثين بوسائله المعروفة من اشتقاق وتجوز وارتجال.

ـ إطلاق القياس ليشمل ما قيس من قبل وما لم يقس.

ـ تحرير السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنائين وغيرهم من أرباب الحرف والصناعات.

ـ الاعتداد بالألفاظ المولدة وتسويتها بالألفاظ المأثورة عن القدماء»[1].

وجاء المعجم الوسيط سَهْل التناول ميسر الترتيب بحيث رتبت الكلمات بحسب نطقها ـ أي هجائيا ـ لا بحسب تصريفها. واستعمل المعجم لغة عصرية واضحة في التعريفات والشروح التي جاءت معززة «بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال العربية والتراكيب البلاغية المأثورة عن فصحاء الكتاب والشعراء»[2]. كما زين المعجم الوسيط بالصور والرسوم المساعدة على الإفهام، بلغ عددها ستمائة صورة[3]. واعتمدت اللجنة الواضعة للمعجم الوسيط في ترتيب المواد المعتمدة منهجية موحدة وواضحة تتلخص فيما يلي:

« ـ تقديم الأفعال على الأسماء».

« ـ تقديم المجرد على المزيد من الأفعال».

« ـ تقديم المعنى الحسي على المعنى العقلي والحقيقي على المجازي».

« ـ تقديم الفعل اللازم على الفعل المتعدي»[4].

والواقع أن الحركة اللغوية المجمعية قدمت من خلال إخراجها للمعجم الكبير والمعجم الوسيط[5] خدمة جليلة للغة العربية المعاصرة. وقد حمد المتتبعون اللغويون ما بذله المجمع من عناية فائقة وجهود طويلة وشاقة لإخراج معجم في مستوى المعجم

---

1. تقديم المعجم الوسيط، ص 10.
2. تقديم المعجم الوسيط، ص 11.
3. تصدير ابراهيم مذكور، ص 8، وعبد العزيز مطر : المعجم الوسيط بين المحافظة والتجديد، ص 497.
4. تقديم المعجم الوسيط، ص 12.
5. أخرج المجمع أيضا المعجم الوجيز، صدر الجزء الأول منه سنة 1971 والثاني سنة 1982، مطبعة دار الكتب، القاهرة.

الوسيط فهو «أقرب معاجمنا إلى الكمال في الجمع والترتيب والتيسير»[1] و«تَوافَرَ فيه من أسس التجديد المعجمي ومظاهره ما يهيئ له مكانا مرموقا بين المعاجم المعاصرة»[2].

3.2.5- تيسير النحو العربي

إن محاولات تيسير النحو العربي وقواعده ليست وليدة هذا القرن. سار النحو العربي منذ نشأته في اتجاهين متوازيين يمثل أحدهما «التآليف العلمية المتخصصة بدقائق النحو وغرائب اللغة، ويمثل الآخر التآليف التعليمية التي تهدف إلى تيسير النحو وتسهيل تعليمه للناشئين من أبناء العربية وللأعاجم الراغبين في تعلمها»[3]. وتزايد الاهتمام بمسألة تبسيط قواعد النحو العربي منذ بداية النهضة، فكانت محاولات رفاعة الطهطاوي في «التحفة المكتبية» وسيد المرصفي في «الوسيلة الأدبية» وغيرهما[4]. وارتبطت الأبحاث اللغوية في كثير من الحالات بمسألة تذليل صعوبات العربية وقواعدها بإصلاح طريقة التعليم والاستعانة بأساليب التربية الحديثة، واختيار الكتاب المدرسي الملائم لتدريس اللغة وعرض قواعدها[5].

واهتم مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقضية «تيسير النحو العربي» عندما «كانت وزارة المعارف قد ألفت لجنة للبحث في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة، ورفعت هذه اللجنة تقريرها إلى الوزارة فعرضته الوزارة على المجمع لتعرف آراءه فيما قررته اللجنة من المقترحات»[6].

ولا يسعنا المقام لعرض مقترحات لجنة وزارة المعارف المصرية، لذلك نكتفي بتقديم الأفكار الموجهة لهذه المقترحات تسهيلاً لفهم موقف المجمع من مسألة «تيسير النحو العربي»[7].

---

1. حسين نصار : المعجم العربي، نشأته وتطوره، الجزء 2، ص 731.
2. عبد العزيز مطر : مظاهر التجديد والمحافظة في المعجم الوسيط، ص 522 في أعمال المعجمية المعاصرة.
3. عبد الكريم خليفة : تيسير النحو العربي بين القديم والحديث، ص 11، منشورات مجمع اللغة الأردني، عمان 1986.
4. انظر الفصل الأول من هذا الكتاب وتحديدا الفقرة المتعلقة بالجهود اللغوية عند الطهطاوي.
5. أمين الخولي : هذا النحو. ص 40، مجلة كلية الآداب، مجلد 7 يونيو، 1944 القاهرة.
6. مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 6/1951، ص 180 ومابعدها. وكانت اللجنة مكونة من السادة : طه حسين وأحمد أمين وعلي الجارم ومحمد أبو بكر إبراهيم وإبراهيم مصطفى وعبد المجيد الشافعي.
7. - انظر النص الكامل لهذه المقترحات في مجلة المجمع، عدد 6، ص 180، وص 193 - 197
   - عبد المتعال الصعيدي : النحو الجديد، ص 114 - 140، دار الفكر العربي، القاهرة 1947.

لاحظ تقرير «تيسير النحو» المُقدَّم من قبل اللجنة المذكورة «أن أهم ما يعسر النحو على المعلمين والمتعلمين ثلاثة أشياء :

ـ الأول : فلسفة حملت القدماء على أن يفترضوا ويعللوا ويسرفوا في الافتراض والتعليل.

ـ الثاني : إسراف في القواعد نشأ عنهُ إسراف في الاصطلاحات.

ـ الثالث : إمعان في التعمق العلمي باعد بين النحو والأدب»[1]

واستهدف التقرير تيسير أبواب النحو العربي التالية :

ـ الإعراب : ـ وما يتعلق به من إعراب تقديري ومحلي والاستغناء عن ذلك.

ـ العلامات الأصلية للإعراب والعلامات الفرعية.

ـ الجملة : ـ أركانها الأساسية، تسمية الأركان، أحكام إعرابهما ، الترتيب بين الموضوع والمحمول، المطابقة بينهما.

ـ التكملة وأغراضها.

الأساليب : ـ وتضم تراكيب التعجب والتحذير والإغراء والتفضيل وما شابهها.

أما الصرف فقد رأت اللجنة «أن أكثر مسائله من بحوث فقه اللغة التي لا يحتاجها المبتدئ بل لا يصل إليها فهمُهُ كالإعلال والإبدال والقلب»[2].

ونظر المجمع اللغوي ابتداء من سنة 1945 في تقرير اللجنة ومقترحاتها، فأصدر جملة من القرارات تكمل معظمها ما جاء في تقرير اللجنة.

وقد أكد المجمع أن «أي رأي ـ في تيسير النحو ـ يؤدي إلى تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا تنظر إليه اللجنة لأن مهمتها تيسير القواعد»[3].

غير أن المجمع لم يحدد طبيعة ما يقصده بجوهر اللغة وأوضاعها العامة، لذلك فإن قراراته أبقت على كثير من الآراء اللغوية القديمة مثل تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل

1- مجلة المجمع، عدد 6 ص 185 وكذلك : عبد المتعال الصعيدي، ص 211 وأمين الخولي : هذا النحو، ص 47.
2- مجلة المجمع، عدد 6، ص 190، وأيضا عبد المتعال الصعيدي : النحو الجديد، ص 107.
3- مجلة المجمع، عدد 6، ص 192. وانظر رفض أمين الخولي لهذا المبدإ : هذا النحو، ص 43.

وحرف والمصطلحات المتداولة في المنظومة النحوية القديمة. ووافق المجمع على حل مقترحات لجنة وزارة المعارف المتعلقة بالقضايا النحوية التالية :

ـ إعراب الأسماء المبنية «حيث يستغنى عن الصيغ المألوفة في إعراب المبنيات وفي إعراب الاسم الذي تقدم عليه الحركات (...) ويستغنى عن الصيغ المألوفة في الدلالة على العلامات التي تنوب عن الحركات الأصلية. تقول في إعراب «من» في «جاء من أكرمني». من اسم موصول مبني مسند إليه محله الرفع. وفي إعراب الفتى والقاضي في «جاء الفتى والقاضي»، تقول : اسمان مسند إليهما محلهما الرفع. وتقول في إعراب الزيدان في «جاء الزيدان» : الزيدان مسند إليه مرفوع بالألف.

ـ تسمية ركني الجملة بالمسند والمسند إليه كما اختار ذلك علماء البيان.

ـ «كل ما ذكر في الجملة غير المسند والمسند إليه تكملة منصوبي على علامات النصب إلا إذا كان مضافاً أو مسبوقاً بحرف جر أو تابعاً من التوابع. يقال في إعراب قمت إجلالا لك : قمت : صيغة ماضي للمتكلم وإجلالاً تكملة للفعل لبيان السبب. وفي «جاء زيد راكبا» يقال «راكبا : تكملة لزيد مبينة للحال. وفي سرت والنيل. يقال «النيل» تكملة للفعل لبيان المصاحبة.

ـ التراكيب مثل التعجب والإغراء والتحذير والتفضيل، ويسميها تقرير اللجنة الأساليب ـ تدرس على أنها تراكيب يبنى معناها واستعمالها ويقاس عليها. تقول في «ما أحسن الجو» «ما أحسن» صيغة تعجب والاسم بعدها المتعجب منه منصوب. تقول في «إياك والنارَ» أو «النارَ النارَ». تراكيب تحذير والاسم فيها منصوب»[1].

ـ اعتبار علم الصرف من فقه اللغة ولا داعي لتدريسه للناشئة[2].

ويلاحظ مما تقدم، أن المجمع وافق على معظم ما جاء في تقرير لجنة وزارة المعارف من اقتراحات. ولا غرو في ذلك فقد كان بعض أعضاء المجمع أو المقربين منه أو المقترحين للانضمام إليه أعضاء في اللجنة التي صاغت مشروع وزارة المعارف إضافة إلى العلاقة المعنوية بين المجمع ووزارة المعارف المصرية.

ولم يحقق مشروع تيسير النحو العربي أهدافه بالرغم من مساندة المجمع. وأجمع

1- مجمع اللغة العربية، عدد 6 ـ ص 193 ـ 197. القاهرة 1951.
2- المصدر نفسه.

كثير من الدارسين في مصر وغيرها من الأقطار العربية على رفض مقترحات تيسير النحو. ففي مصر كان لهذه الاقتراحات «أثر كبير في إثارة أنصار القديم، وكان من أشدهم ثورة عليها بعض علماء الأزهر الذين عدوا عملها طعناً في قداسة اللغة وخروجاً عن الدين»[1]. وفي سوريا كما في العراق رفض المشروع جملة وتفصيلا[2].

3.5- إمكانات الكتابة اللغوية المجمعية وحدودها

1.3.5- الكتابة اللغوية المجمعية بين المحافظة والتجديد

الواقع أن كثيرا من القضايا المتعلقة بوضع المصطلحات والمعاجم وتيسير النحو العربي وتطوير الأساليب وعلاقة العربية الفصحى باللهجات، لم تكن كلها موضوع إجماع المجمعيين. إن الاختلاف بين العلماء أمر طبيعي إذا كان مبنياً على أسس نظرية ومنهجية محددة وواضحة. غير أن الاختلاف بين لغويي المجمع لم يكن قائماً على اعتبارات من هذا القبيل، يتبناها هذا الفريق ويرفضها الآخر وتدرس في ضوئها قضايا العربية. لقد ساد المجمعَ نزعتان :

ـ الأولى : وتميل إلى التوسع في القياس وتيسير اللغة للقائلين والرجوع إلى ما ورد من اللغة لمناقشة أقيسة النحاة ونقدها.

ـ الثانية : وتتمسك بآراء النحاة وتقولهم. وقد شاقه العرب متقدموهم وأتيح لهم ما لم يتح لمن بعدهم، وخلفوا أقيسة تشهد بنفوذ بصرهم ودقة حكمهم واتساع جهدهم. وكانت النزعة الثانية أغلب على المجمع»[3].

كان أصحاب النزعة الأولى يرغبون في جعل اللغة العربية أكثر مرونة وحيوية تتجاوب مع روح العصر الحديث. وتنظر هذا «الاتجاه المجدد» إلى قضايا العربية بنوع من الحرية الفكرية. ومن أصحاب هذه النزعة شخصيات علمية عرفت

---

1. عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، ص : 112، دار الفكر العربي، القاهرة 1947.
2. ـ سعيد الأفغاني : من حاضر اللغة العربية في الشام، ص 199، وما بعدها، دار الفكر، بيروت، ط 2 / 1971.
ـ جعفر القزاز : الدراسات اللغوية في العراق خلال النصف الأول من القرن العشرين، ص 174 ـ 176، دار الرشيد للنشر، بغداد 1981.
3. إبراهيم مصطفى : مجلة مجمع اللغة العربية، ص 63، عدد 10 . القاهرة 1958.

بانفتاحها الفكري والسياسي أمثال أحمد لطفي السيد (1872 - 1963) وطه حسين وأحمد أمين (1886 - 1954) وأمين الخولي (1895 - 1966) وعباس محمود العقاد (1889 - 1964) وإبراهيم مصطفى (1888 - 1962) وأحمد حسن الزيات. وعرف هؤلاء بمحاولاتهم المتكررة لإصلاح اللغة العربية متناً وقواعد. لقد دعا أحمد أمين[1] إلى إصلاح متن اللغة العربية بحذف الكلمات الحوشية التي يمجها الذوق، ويكرهها السمع واستبعاد المترادفات التي لا حاجة إليها، وحذف الكلمات الأضداد. كما طالب بفتح باب الاجتهاد في اللغة على مصرعيه. ودافع أحمد حسن الزيات عن حق المحدثين في وضع الكلمات، لأنه «حق مقرر بالطبيعة لا مساغ للنزاع فيه»[2].

ومقابل هذه المواقف المتفتحة والآراء المجددة، سعى أصحاب الاتجاه الثاني إلى المحافظة على روح اللغة العربية القديمة، وسد الباب أمام كل مظاهر التجديد اللغوي خوفاً على اللغة العربية من الضياع. وركز أصحاب هذا الاتجاه أمثال أحمد العوامري (1876 - 1954) وأحمد الإسكندري (1875 - 1933) وحسين والي (1869 / 1936) وعطية الصوالحي ومحمد الخضر حسين (1877 - 1957) ومحمد علي النجار (1895 - 1965) اهتمامهم على بعض التصويبات اللغوية المعيارية التي رأوا أنها من «عثرات اللسان» و «الأقلام» التي يتعين التصدي لها لإصلاح حال اللغة. وكان هذا الاتجاه نشيطا ليس بين مجمعي القاهرة فحسب، بل وفي المجمع العلمي العربي بدمشق[3] وغيره.

وتعكس محتويات مجلة المجمع اللغة بالقاهرة ودمشق ومحاضر الجلسات والبحوث التي ألقيت في المؤتمرات السنوية للمجمع التعارض البارز في مواقف المجمعيين إزاء سلامة أو خطأ كثير من الأساليب العربية[4].

ولم يتردد أحد المجمعيين في الإشارة إلى الأخطاء اللغوية التي ارتكبها المجمعيون

1- أحمد أمين : اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة : مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 6، صص 88 - 89، (1951)، وهو بحث ألقي سنة 1944.

2- أحمد حسن الزيات : الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه، مجلة مجمع اللغة العربية عدد 8، ص 115. 1955.

3- انظر نموذجاً لهذه الكتابة المعيارية في الأعداد 1 و 2 و 3 و 4 من مجلة اللغة العربية بالقاهرة و «باب عثرات الأقلام» الذي كان يكتبه عبد القادر المغربي في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق.

4- انظر محاضر مناقشة قرار التعريب في مجلة المجمع، عدد 5، صص 98 - 99 والمناقشة التي دارت حول اقتراح أحمد أمين «بإصلاح متن اللغة»، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، عدد 6، ص 87 وما بعدها.

أنفسهم كقول بعضهم متّحف «مُطقة» وإنكارهم لكلمة «مُبرِّر» لأنها لم ترد بهذا المعنى»[1] ثم جاء رد معجمي آخر ليثبت أن هذه الكلمات قياسية فعلاً[2].

2.3.5- تهميش مبادئ الفكر اللساني الحديث:

لا نريد أن ننتصر لهذا الاتجاه أو ذاك. إن ما يهمنا أساسا هو المنطلقات النظرية والمنهجية لكل فريق. وبصرف النظر عن مواقف المجمعيين تجاه القضايا اللغوية المدروسة، فإن مواقفهم لم تكن قائمة على أسس نظرية ومنهجية مستمدة من علم اللغة/(اللسانيات). إن الدفاع عن هذا الرأي أو ذاك يعتمد أساسا بلاغة الإقناع والحجاج بالرجوع للنصوص اللغوية القديمة وتأويلها بما يلائم القضية المعروضة للنقاش في تجاهل شبه تام لأصول علم اللغة[3]. ومن الغريب أن المجمع ما فتئ منذ نشأته يردد أن من أهدافه الأساس دراسة العربية ولهجاتها علميا. فأي علمية يقصد المجمع؟ وهل ثمة علمية في دراسة اللغة خارج علم اللغة (اللسانيات) وفروعه؟ وهل تقوم الدراسة العلمية على المعيارية وتحديد درجات الصواب والخطإ؟

لقد شغل المجمع نفسه لمدة طويلة بكثير من القضايا الهامة في العربية صرفاً ونحواً ومعجماً. وتوصل المجمعيون إلى وضع كثير من القرارات في هذه الموضوعات كان بإمكانها أن تنمي اللغة العربية وتطورها بشكل ملموس لو أن بحوث المجمعيين كانت أكثر التصاقاً بالمبادئ النظرية والمنهجية لعلم اللغة الحديث. إن كثيرا من مشاكل المعجم العربي ما تزال قائمة ويتعين حلها في إطار العلوم الإنسانية المعاصرة وليس في إطار رؤية لغوية ضيقة خاصة بعلوم العربية وآدابها وتراثها. ويعتبر وضع المعجم اليوم صناعة متطورة بالمعنى الدقيق. إن المعاجم أشياء مُصنّعة يخضع إنتاجها في المجتمعات المتقدمة لمتطلبات إعلامية وتواصلية، وتتحكم في صناعتها معطيات علوم أخرى خصوصا العلوم الإنسانية. وفي اللسانيات «فإن مقاربة المعجم تستوجب من الدارس أن يطرح قضايا اللسانيات التي تكاد تكون كلها متجمعة فيه»[4].

1- محمد كامل حسين: أخطاء اللغويين، عدد 22 – 1967 ص 106 – 108.
2- محمد عطية الصوالحي: حول أخطاء اللغويين (رد) في كتاب أصول اللغة، ص 200 وما بعدها، القاهرة 1969.
3- محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 19، دار الفكر العربي، القاهرة 1962.
4- محمد رشاد الحمزاوي: من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، ص 169، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986 / ط 1، 1982.

تفيدنا اللسانيات العامة كثيرا في وضع المعجم (العربي) الحديث. إنها تمكننا مثلا من التمييز بين «صناعة المعجم وبين علم المفردات «المعجمية». فالأولى عريقة تعتمد مناهج مختلفة في جمع مادة اللغة ووضعها أو ترتيبها، والثانية تهدف إلى دراسة المعجم دراسة علمية نظرية وتطبيقية تتعلق بتقديم المداخل حسب وحدات معجمية وأخرى تركيبية معرفة تعريفاً ينتسب إلى إحدى النظريات الدلالية وما لها من صلة بقضية المدلول والدال»[1].

وللسانيات أيضا أهميتها النظرية والمنهجية في تحديد طبيعة التعاريف التي يقدمها المعجم للمفردات : أهي تعاريف منطقية أم اصطلاحية أم لغوية؟ كما تفيدنا اللسانيات العامة في تحليلها لبعض الظواهر المعجمية الهامة كالمشترك اللفظي والمشترك المدلولي (sens) وعلاقتهما بالمحور الاستبدالي والترادف الجملي Paraphrase والتمييز بين دلالة الكلمة ومعناها (Signification). وتزودنا اللسانيات بمعلومات نظرية ومنهجية حول دور اللغة الواصفة وأهميتها في تحديد مداخل المفردات، والفرق بين الوجهة الآنية والوجهة التعاقبية في تحديد معاني المفردات.

إن العمل المعجمي لم يعد يقتصر في عصرنا الراهن على جمع أكبر عدد من المفردات وشرحها استناداً إلى قواميس قديمة وحديثة وإعادة ترتيب كل ذلك. إن هذه العملية لا تخلف سوى تراكم في القواميس نفسها.

أما مشروع تيسير النحو العربي الذي سانده المجمع، فإنه لم يكن بعيدا في جوهره عن الأفكار النحوية العربية القديمة. إن المشروع لم يأخذ بعين الاعتبار ما وصل إليه البحث اللساني من نتائج نظرية ومنهجية في دراسة الجملة، إذ ظل النحو العربي في مشروع «التيسير» «نحو» أبواب «وليس «نحو جملة». كما لم يكن المشروع شمولياً، و«إنما جاء جزئيا. والسبب في ذلك يرجع إلى أنه لم يجرؤ أحد على إصلاح النحو إصلاحا منظماً، لأن الإصلاح الشامل الذي يتناول مسألة النحو كاملة يعتبر الإصلاح الوحيد الكفيل بإبراز نتائج مثمرة علماً بأن المسائل النحوية مرتبطة»[2].

1- أحمد العايد : هل من معجم عربي وظيفي؟ ص 590، ضمن أعمال ندوة المعجمية العربية المعاصرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1987.
2- محمد رشاد الحمزاوي : مجمع اللغة العربية بدمشق، ص 110.

كان بإمكان البحوث المجمعية التي حاولت رصد ما اعتبرته «أخطاء لغوية» لدى مستعملي اللغة العربية حديثا أن تكون بمثابة استقراء لبعض الاستعمالات الجديدة في العربية. إن عملاً من هذا القبيل سيشكل ـ ولا شك ـ قاعدة أساسية للكشف عن مظاهر التطور اللغوي الذي عرفته اللغة العربية وهو التطور الذي يتحدث عنه دونما تحديد. إن اطراد ما سمي «بالاستعمالات الجديدة»، أو ما اعتبر «أخطاء لغوية» هو في حد ذاته دليل على وجود قواعد ثابتة تحكم هذه الاستعمالات. ولو أن هذه الأبحاث اللغوية استهدفت الوصف الشامل والتسجيل الدقيق ـ بالرجوع لمبادئ اللسانيات في الموضوع ـ لكان ذلك أجدى وأفيد بالنسبة للدرس اللغوي العربي الحديث وللغة العربية على وجه التحديد.

إن تتبع «الأخطاء» بشكل معياري دون تحديد طبيعتها، ودون تساؤل عن الأسباب المؤدية إليها، وعلاقة الاستعمالات الجديدة بالاستعمال العربي الفصيح، نقول إن تتبعا من هذا الصنف لا يفيد أبدا. لا يكفي أن نقول إن الخطأ اللغوي ناتج عن ضعف في المستوى التعليمي والثقافي للمتكلم العربي وتعلق أبناء العربية بالثقافات الأجنبية وتغاضيهم عن العربية[1]، ولا يكفي «أن نقضي العمر في تأليف الكتب في عثرات اللسان عند العامة وعند الخاصة كما فعل الشيخ عبد القادر المغربي وغيره، دون أن يكون لها نفع ومردودية في تعليم قواعد العربية نفسها، لأنه لم يبحث عن السبب الذي جعلنا نقول الجُرْأة لا الجرْأة والنَّسر لا النِّسر والخُطة لا الخِطّة. فهل اللغة لقلة مستعمليها أم لغلبتهم؟ من يمثل الصواب ومن يمثل الذوق ؟ هل لنا حق فيهما وفي تطويرهما؟»[2].

إن الأعمال الجليلة التي قامت بها المجامع لم تكن لتحجب عنا كثيرا من الصعوبات المنهجية التي واجهت المجامع منذ نشأتها وما تزال تواجهها.

يتضح جليا من الأغراض التي رسمتها المجامع العربية أن دراسة العربية لغويا لم يكن أمراً مستقلاً عن الأغراض الفكرية الأخرى التي تقترب أو تبتعد من الدراسة اللغوية، سواء أتعلق الأمر بدراسة المصطلحات أم بالدراسات الأدبية، أم بإحياء التراث. ولم تهتم المجامع في دراستها اللغة العربية بما وصلت إليه الأبحاث اللسانية الحديثة

1- تمام حسان : اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 67، دار المعارف، د.ت (والمؤلف مجمعي).
2- محمد رشاد الحمزاوي : العربية والحداثة، ص 107، منشورات المعهد القومي للتربية، تونس 1982.

(العربية والغربية) المتعلقة باللغة العربية. لقد تم التأكيد أكثر من مرة على «الدراسة العلمية» للغة العربية ولهجاتها. لكن المجامع لم توضح الهدف أو الأساس النظري والمنهجي الذي ستقام عليه هذه الدراسة العلمية للعربية ولهجاتها. إن المجمع اللغوي بالقاهرة ـ مثلا ـ ظل حتى حدود الستينيات مقتصرا على ترديد صدى المنهج التاريخي من خلال إلحاح أعضائه على ضرورة «وضع معجم تاريخي للغة العربية، وأن ينشر أبحاثا دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغير مدلولاتها». فهل تنحصر كل مشاكل اللغة العربية في غياب المعجم التاريخي؟

الواقع أن اللغويين المجمعيين قلما تحدثوا بدقة وعمق عن طبيعة النظريات اللسانية الحديثة ونوعيتها، مكتفين بإحالات عامة على بعض المفاهيم اللسانية وأسماء بعض العلماء كما فعل إبراهيم أنيس[1] ومراد كامل في تقديمه لعلم الأصوات[2] ومصطلحات علم اللغة التي وردت في بعض أعداد مجلة المجمع[3]. وقد بدا تهميش مبادئ اللسانيات واضحا أثناء دراسة القضايا اللغوية (الخاصة باللغة العربية) المطروحة على المجمع.

لم تقدم المجامع أي دراسة للغة العربية في مستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية في إطار لساني حديث، سواء أتعلق الأمر بالمنهج المقارن أم التاريخي أم الوصفي. ولعل مرد هذا التهميش أن أغراض المجامع ـ مهما اختلفت صياغتها وتعددت أهدافها ووسائلها ـ ظلت منحصرة في اللغة العربية بجعلها لغة العلم والتعليم والحياة. ولتحقيق هذه الغايات، حصرت المجامع اهتمامها في بحث الوسائل التي تضمن تحقيق مجمل الأهداف الكفيلة بترقية اللغة العربية. وقد ندر أن خرجت المجامع اللغوية عن هذه الغاية «الحضارية» التي أنشئت من أجلها.

ويرجع السبب الثاني في عدم الاهتمام بالتحليل اللساني الحديث للغة العربية إلى طبيعة المجامع اللغوية ذاتها باعتبارها مؤسسة دورها الأساس المحافظة على اللغة العربية وتطويرها. إن المجامع حيثما وجدت أقرب إلى المحافظة والتقليد منها إلى

1- انظر كتاب أصول اللغة الذي أصدره المجمع سنة 1969 حيث يتحدث إبراهيم أنيس عن القياس الخاطئ عند هرمان بول وعن يسبرسن وكتابه: اللغة طبيعتها، تطورها ونشأتها (1922).
2- مراد كامل: علم الأصوات نشأته وتطوره، مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 16 / 1983 (ص 75 ـ 79)
3- مصطلحات في علمي الأصوات واللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عدد 16 / 1963، ص 211 ـ 216، وعدد 18 / 1965، ص 253 ـ 256.

التجديد. «ولعل فكرة المجامع اللغوية ألصق بالماضي منها بالحاضر وأقرب إلى القرن السابع عشر منها إلى القرن العشرين»[1]. وقد دعم هذه النزعة نحو المحافظة والتقليد عدم وجود عدد كاف من اللغويين المجمعيين الأخصائيين في علم اللغة الحديث.

إلا أنه لا ينبغي ربط غياب الأسس النظرية اللسانية في الخطاب اللغوي المجمعي بغياب الأفكار اللسانية ذاتها. لقد كان من بين المجمعيين مَنْ تعرّف على الفكر اللغوي بمفهومه الغربي أمثال حامد عبد القادر وعبد الحميد حسن ومراد كامل وإبراهيم أنيس اللغوي المعروف[2].

وإذا نحن تتبعنا ورود بعض الأفكار اللسانية الحديثة في رحاب المجمع بالقاهرة وجدنا أنها صدرت أساساً عن مجمعيين غير عرب أي المستشرقين. لقد تحدث مثلاً لويس ماسينيون (1883 - 1962) «عن البرامج الحديثة التي بدئ النظر فيها لجميع اللغات على مقتضى نظرية علم الصوتيات لمؤسسها N.Troubetskoy»[3]. وبيّن ماسينيون للمجمعيين العرب الفرق النظري والمنهجي بين علم الصوتيات Phonologie وعلم الأصوات Phonétique. فعلم الصوتيات تركيبي وعلم الأصوات تحليلي. وأهمية نظرية علم الصوتيات هي بحث الأشياء جملة كما هي في الحياة لا تفصيلا كما في علم التشريح[4]. كما عرض هذا المستشرق المجمعي لبعض المفاهيم النظرية في علم الصوتيات البنيوية، فتحدث عن مفهوم «الورود Récurrence أو Fréquence. والحروف المتقابلة Opposées ومعناها المتباعدة، «أي أن الفرق الثابت بين الحروف المتناسبة أبعد مخرجاً في النطق. مثلا هناك تباعد بين الفاء والباء والميم. وهذا التباعد ثابت يميزها ويمنع الاشتباه بغيرها»[5].

ومعلوم أن المقصود بالحروف المتباعدة أو المتقابلة هو ما أصبح يعرف بالتقابلات، وهو المفهوم الذي أرست دعائمه مدرسة براك انطلاقاً من قولة سوسور الشهيرة «ليس في اللغة إلا الاختلاف»[6]. وعبر ماسينيون عن ذلك بشكل مبسط لا يخلو من فائدة

1- إبراهيم مدكور : مجمع اللغة في ثلاثين عاما، ص 2، القاهرة 1964 (من إصدار المجمع).
2- انظر حياتهم العلمية في : محمد مهدي علام : المجمعيون، القاهرة 1966 (من إصدار مجمع اللغة).
3- ماسينيون : المعاجم الأوربية الحديثة ومدى ماتستفيده المعاجم العربية منها. مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 7 / 1953، القاهرة ص 359.
4- ل. ماسينيون : المصدر المذكور والكلمات الأجنبية واردة في النص العربي.
5- ل. ماسينيون : المصدر المذكور، ص 360.
6- Saussure : ibidem, p 1

قائلا : «يقول علماء الصوتيات إنما الإنسان إذا فكر في مادة عامة كاللون، ففكرة الأسود كامنة في ضميره إذا ذكر الأبيض، لأن الفكر تركيبي، وفكرة اللون تجمع النقضين. فالقضبان هما حدان يشيران إلى منتهى التباعد، وأحدهما ملازم للآخر في التصور الذهني وفي الاصطلاح النطقي»[1].

وتحدث ماسينيون أيضاً عن مفهوم القيمة الوظيفية للحرف Valeur fonctionnelle[2] وهو أيضا مفهوم بنيوي وصفي أكد عليه أساساً مدرسة براك في شخص تروبتسكوي وجاكبسون ومن جاء بعدهم أمثال مارتيني[3]. وينتهي ماسينيون إلى القول إن المعجم يمكن أن يستفيد من الصوتيات. «يمكن على أساس نظرية علم الصوتيات أن تنظم ذلك في المعجم»[4].

هذه مبادئ أساسية في البحث اللساني كان بإمكانها أن تثري أعمال المجمع والمجمعيين. إن الاكتفاء بالإحالات العامة على بعض «الأفكار» اللسانية الحديثة لم يكن كافيا لأن يقدم أي جديد على المستوى العملي. صحيح أن ماسينيون وغيره من المستشرقين ليسوا لسانيين بالمعنى الدقيق لكلمة «اللساني» «Linguiste»، وصحيح كذلك أن الأفكار اللسانية التي عبر عنها المستشرقون داخل المجامع اللغوية وخارجها ـ كما هو الشأن بالنسبة للآراء برجشتراسر ـ لم تكن دقيقة وكافية للتعريف بالمبادئ النظرية والمنهجية لعلم اللغة الناشئ. ما وقع بالفعل، أن المجمعيين العرب لم يعطوا اللسانيات العامة ما تستحقه من العناية والأهمية، رغم أنهم كانوا في أمس الحاجة لرؤية لسانية نظرية ومنهجية يمكن من خلالها تسليط أضواء جديدة على قضايا اللغة العربية.

لقد أشرنا في بداية هذا الفصل أن الحركة اللغوية المجمعية ذات طبيعة حضارية، قوامها جعل اللغة العربية لغة ملائمة للعصر الحديث ومتطلباته، لذلك فإن المجمع قلما نظر إلى اللغة العربية في «ذاتها ومن أجل ذاتها». وإذا كانت المجامع قد حققت إلى

1- ماسينيون : المصدر المذكور، ص 360.
2- ماسينيون : نفسه، ص 260.
3- انظر مثلا : N.Troubetskoy : Principes de phonologie -
4- ماسينيون : المصدر المذكور، ص 360.

حد كبير مهمتها الحضارية في النهوض باللغة العربية وتطويرها بشتى الوسائل والطرائق، فإنها لم تضف أي جديد يذكر في وصف بنيات اللغة العربية الفصحى أو تفسيرها وفق ما تقدمه النظريات اللسانية الحديثة من مفاهيم ومناهج.

لقد كان الخطاب اللغوي المجمعي معاصرا في كثير من الموضوعات والقضايا التي طرحها للبحث والتداول، لكنه كان تقليدياً محافظا في أسلوب تناولها، والحديث عنها بالرغم من كثرة الإحالات العامة على «الدرس اللغوي الحديث وعلمائه» الواردة عند المجمعيين دون تحديد أو ضبط.

الفصل السادس

وأخيرا ظهرت اللسانيات

1.6 ـ الإطار الفكري لظهور علم اللغة في الفكر العربي الحديث.

من المعروف أن عصر النهضة العربية الحديثة ساهم في إحياء كثير من كتب التراث العربي مع ما صاحب كل ذلك من تغيير في تصور قضايا الأدب العربي ومناهج دراسته. وعرفت هذه الفترة أيضاً استضافة الجامعة المصرية لكثير من المستشرقين المهتمين بدراسة الثقافة العربية بجميع مكوناتها الفكرية[1].

في هذا الإطار الفكري المفعم بالحماس العربي نحو إقلاع حضاري جديد يستدرك الزمن الضائع، تأخر ظهور علم اللغة بمفهومه الغربي الحديث. « ورغم إنشاء قسم اللغة العربية وآدابها منذ تأسيس كلية الآداب بالجامعة المصرية في بداية القرن العشرين، و لم تعرف الدراسة اللغوية العربية من نحو وصرف وبلاغة ولغة أي تغيير نظري أو منهجي. وقد كانت اللغة العربية تدرس بكلية الآداب طبقاً لماكان عليه الأمر في معاهد أخرى كالأزهر ودار العلوم التي كانت خير معهد يدرس اللغة دراسة نظرية وتطبيقية في حدود ما انتهى إليه اجتهاد السابقين»[2].

وتشكل قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب منذ نشأته من أساتذة كبار على رأسهم طه حسين ومنهم المصريون أمثال أحمد أمين وإبراهيم مصطفى وعبد الوهاب عزام وأمين الخولي وأحمد الشايب وطه ابراهيم وعبد الوهاب حموده ومصطفى السقا ومحمد أحمد خلف الله»[3].

ويلاحظ المتتبع أن هؤلاء الأساتذة يغلب عليهم التكوين الأدبي. وقد انحصر اهتمام اللغويين منهم في حدود نقدهم لأصول النحو العربي العامة وقواعده ومنهج النحاة وللبلاغة القديمة في قواعدها وقوالبها البيانية. ويتضح مما بين أيدينا من مصادر، أن قسم اللغة العربية بكلية الآداب كان يخلو من المدرسين والأساتذة العرب المختصين في الدراسات اللغوية بمفهومها الحديث. وانضم لهذه المجموعة من الأساتذة العرب الذين

1- مصطفى غلفان : الكتابة اللغوية الحديثة، أطروحة دكتوراه الدولة في اللسانيات كلية الآداب عين الشق، الدار البيضاء. وقد نشر جزء منها تحت عنوان اللسانيات العربية : دراسة تحليلية نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، منشورات كلية الآداب، عين الشق الدار البيضاء 1998.

2- أحمد الشايب : دراسة أدب اللغة العربية بمصر في النصف الأول من القرن العشرين، مواد، مناهج، وآثار علمية، ص 16، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1952.

3- أحمد الشايب : المصدر السابق، ص 18.

يعتبرون بحق رواد الثقافة العربية الحديثة طائفة أخرى من المستشرقين المهتمين بالبحث اللغوي العربي كانت الجامعة المصرية قد عملت على استقدامهم ليشاركوا في النهوض به بقسم اللغة العربية كل فيما تخصص أمثال: برجشترايسر صاحب كتاب «التطور النحوي» وجويدي مؤلف «علم اللغة العربية الجنوبية القديمة» وشاده (1883 - 1952) مؤلف «الدراسات السامية» وليتمان (1875 - 1958) صاحب كتاب «فقه اللغة»[1].

وقد مر بنا أنه كان لهؤلاء المستشرقين دراية تامة ودقيقة بمناهج البحث العلمي، لاسيما في مجال الفيلولوجيا والمناهج التاريخية المقارنة، وهي المناهج التي كانت سائدة نهاية القرن التاسع عشر في أوربا وبداية القرن العشرين، رغم الأفكار اللغوية الجديدة التي بدأت تباشيرها تلوح في الأفق.

ونتج عن هذا الانفتاح العربي على الثقافة اللغوية الاستشراقية اهتمام الأوساط العربية المتزايد بالدراسات اللغوية الجديدة، وأصبح ينظر إلى مباحث «فقه اللغة» كمقابل للفيلولوجيا، باعتبارها من الجوانب الخطيرة الجديدة التي تكون أحد الأصول العامة للدراسات الأدبية في هذا العصر الحديث. «ودراسة فقه اللغة على أساس الدراسات السامية والإسلامية يمكن من رد أصول الكلمات إلى مصادرها الأولى عربية أو عبرية أو سريانية أو حبشية أو فارسية أو غيرها. وبهذا تُبيِّن المعاني اللغوية الدقيقة أولاً ثم تُفْهَم التراكيب الأدبية ثانياً. ويمكن الاستفادة من ذلك في تنمية اللغة ثالثاً»[2]. على أننا لا نعرف على وجه التحديد متى شرع قسم اللغة العربية في تدريس علم اللغة بمفهومه الحديث، ومن أسندت إليه مهمة التدريس، و طبيعة الموضوعات التي تمت دراستها.

2.6 - محاولة عبد الواحد وافي في علم اللغة

1.2.6 - السبق التاريخي

يدعم مسألة خلو القسم العربي بكلية الآداب بالجامعة المصرية (القاهرة) من المهتمين بالدراسات اللغوية الحديثة أن أول تأليف عربي في علم اللغة جاء من خارج القسم العربي، ذلك أن صاحب كتاب «علم اللغة» وهو علي عبد الواحد وافي كان يشغل

1. أحمد الشايب : المصدر السابق، ص 18 و ص 27.
2. أحمد الشايب : المصدر المذكور، ص 44.

كرسي الفلسفة بدار العلوم، وهو أيضاً أحد المهتمين بقضايا علم الاجتماع أساساً. وقد صدرت الطبعة الأولى من كتاب «علم اللغة» حوالي سنة 1941 كما يذكر المؤلف نفسه في المقدمة.

يشير علي عبد الواحد وافي نفسه إلى ريادته في مجال التأليف اللغوي الحديث باللغة العربية قائلاً: «لم يكتب فيه باللغة العربية على ما أعرف مؤلف يعتد به»[1]. ويُذكّر المؤلف بالمستوى العلمي العالي للدرس اللغوي في أمم الغرب، وما وصل إليه من درجات النضج والكمال على عكس الوضع المتردي لعلم اللغة في البلاد العربية المتجلي في غياب مؤلف شامل يعرف القارئ بهذا العلم الجديد وبحدوده وعلاقاته المتينة بعلوم إنسانية أخرى مثل علم النفس وعلم الاجتماع. ويشير المؤلف كذلك إلى أنه وقف قسطاً كبيراً من جهوده على هذا العلم وقام بتدريسه مدة طويلة، وقام بأول محاولة في هذا السبيل[2].

يؤكد سبق وافي التاريخي هذا أن مصادر الكتاب نفسه تخلو من أي بحث لغوي عربي حديث تسبياً عدا أبحاث جورجي زيدان المنقولة بشكل أو بآخر عن الغرب، وأعمال اليازجي و الشدياق والمرمرجي وأبحاث لغوية عربية أخرى تتعلق بقضايا بالتعريب والاشتقاق وبمشاكل المعجم العربي وهي جميعها أمور لغوية حقاً، لكنها لا تندرج مباشرة في صلب الدراسات المعروفة باللسانيات العامة.

2.2.6 ـ مصادر وافي اللغوية

إذا كان غياب المصادر اللغوية العربية الحديثة عند علي عبد الواحد وافي أمراً طبيعياً لقلتها أوانعدامها في هذه الفترة من تاريخ الثقافة العربية، فإن الأمر بالنسبة للمصادر الأجنبية الأساس في اللسانيات العامة غير ذلك. يقدم المؤلف في نهاية كتابه «علم اللغة» قائمة بالمصادر اللغوية غير العربية بلغت تسعة وسبعين مصدرا موزعة كما يلي:
-18 مصدراً كتب باللغة الإنجليزية والباقي كله باللغة الفرنسية. ويقدم جرداً تفصيلياً لهذه المصارد مقسمين إياها إلى المجالات المعرفية التي تنتمي إليها، محددين تاريخ الصدور الأصلي للدراسات اللغوية منها كلما كان ذلك ممكناً، علماً أن المؤلف لم يقم

1ـ علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، ص 4، دار النهضة المصرية، القاهرة، ط 7، 1973.
2ـ علي عبد الواحد وافي: المصدر نفسه، صص 4ـ 5.

يذلك بالنسبة لما تضمنته لائحة المصادر من دراسات. ويمكن تقسيم مصادر وافي إلى المجالات التالية :

- الدراسات اللغوية.
- علم النفس.
- علم الاجتماع.
- أنتروبولوجيا.
- فيلولوجيا اللغات السامية.
- مجالات أخرى : فلسفة، طبيعيات، علوم التربية.

علم الاجتماع	علم النفس	الدراسات اللغوية
23-Durkheim	1-Baldwin	2-Bally 1913
24 –Durkheim	4-Berry	3-Bally 1905
25-Durkheim	5-Bloch	4-Bréal 1887
70-Tarde	7-Branderburg	9-Bréal 1878
	11-Claparède	13-Grammont
	21-Delaroix 1920 (2ème Ed)	14-Darmesteter 1887
	22-Dumas et autres	15-Darmesteter
	31-Guillaume (Paul)	17-Dauzat 1912
	36-Kohler	18-Dauzat 1927
	51-Paulhan	19-Dauzat 1910
	52-Pawlovitch	20-Dauzat
	53-Piaget	27-Gilliron 1927
	61-Roustan	28-Ginneken 1907
		29- Grammont 1895

الدراسات اللغوية	الانتربولوجيا	الفيلولوجيا السامية	معارف أخرى
30- Grégoire 1915/1939	6-Boas 1911	10-Brockelman	16- Darwin 1859
32-Herman Paul	39-Levy-Bruhl	13-Clood	42-Marichelle
33- Hovelacque1888	40-Malinowsky	41- Mallery	13-Clood
34- Jespersen 1922	73-Taylor	42-Marichelle	69- Taine
35- Jespersen 1894	74-Taylor	54-Renan	37-Dictionnaire Larousse
38- Leroy 1905	75-Vannier	64-Sayce 1880	
43- Meillet 1905 /1906		65-Sayce 1875	
44- Meillet 1908		71- Thomas 1902	
45- Meillet 1908		72-Thomas 1904	
46- Meillet 1928		79-Wright 1859	
47- Meillet 1921			
48- Meillet/Cohen 1924			
49- Max Muller 1864			
50- MaxMuller 1868			
55- Renan 1848			
56-Roudet 1910			
58-Rousselet			
59-Rousselet 1892			
60-Rousselet 1897			
62-Sapir 1921			
63-Saussure1916			
66-Sechehaye1908			
67-Swett 1888			
68-Swett 1900			
71-Thomas 1902			
72-Thomas 1902			
76-Vendryes			
77-Vendryes			
78-Whitney 1877			

3.2.6. ملحــوظة :

تشير الأرقام من 1 إلى79 إلى الرقم الترتيبي الذي أعطاه المؤلف لمصادره الأجنبية. وقد تم القفز ضمن اللائحة على المصدر رقم 57 الذي لم يرد ذكره في كتاب وافي. وقد حاولنا تحديد تاريخ صدور المصدر الذي أورده المؤلف.

ويمكن توزيع المصادر السابقة حسب المناهج اللغوية المعروفة في هذه الفترة كمايلي :

ـ علم اللغة التاريخي المقارن وضمنه مباحث الفيلولوجيا ويضم المصادر التي تحمل الأرقام التالية :

78- 77- 71- 67- 65- 64- 59- 50- 49- 47- 45- 43- 35- 32-19- 14- 13- 8

ـ علم النفس اللغوي ويضم المصادر الحاملة للأرقام التالية :

69-53-28-7-5

ـ علم اجتماع اللغة والجغرافية اللسانية واللهجات ويضم المصادرالتالية :

58- 48- 46 -44- 27- 20-18-6

ـ علم اللغة العام وتُقَدِّم بعضَ ملامحه العامة المصادرُ ذات الأرقام التالية :

76- 66- 63- 62- 38- 34- 33- 30- 3- 2

ـ علم الأصوات وتندرج تحته الدراسات التالية:

67- 59- 56- 29

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المصادر قد تجمع بين أكثر من منهج كما هو الحال بالنسبة لأعمال مايي وسويت H.Swett (1845 - 1912) بريال ودوزا Dauzat، (1877 ـ 1945) لذلك فإن التوزيع السابق يهدف إلى تقديم فكرة أولية وصورة تقريبية عن اتجاه و محتويات المصادر التي اعتمدها علي عبد الواحد وافي في أول كتاب عربي في علم اللغة.

4.2.6. القيمة النظرية لمصادر وافي

مما لا شك فيه أن قيمة أي عمل فكري تتحدد أساساً بالقياس للمصادر المعتمدة[1].

1. أنظر الفصل الذي خصصناه لقواعد النقد اللساني في كتابنا : اللسانيات العربية ، دراسة نقدية تحليلية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، منشورات كلية الآداب، عين الشق، الدار البيضاء 1998.

إن الإلمام بمصادر عمل لساني معين يمكن من إدراك طبيعة القضايا والظواهر التي يتناولها هذا العمل وكيفية تناولها والوسائل المتبعة لتحقيق ذلك. كما تسمح المصادر بالوقوف على مختلف التطورات التي يعرفها البحث اللساني وما يستجد فيه من تصورات ومناهج سواء أفي مستوى تحليل الظواهر اللغوية في لسان معين أم في مستوى تصور التحليل اللساني بصفة عامة.

ماذا يمكننا أن نقول عن مصادر علي عبد الواحد وافي؟ وما أثرها في محتويات الكتاب في ضوء الملاحظات السابقة؟ ما طبيعة هذه المصادر من حيث سماتها النظرية والمنهجية في مجال الدرس اللساني؟

لعل أول ما يتبادر إلى ذهن المتتبع أن مصادر مؤلف علي عبد الواحد وافي «علم اللغة» تنتمي لحقبة تاريخية محددة من تاريخ الدراسات اللغوية، وهي الحقبة الواقعة ما بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ومصادر وافي المكتوبة باللغة الفرنسية تعكس بروز اتجاه معين في الدرس اللغوي هو المنهج التاريخي المتأثر بعلم الاجتماع الدوركايمي. ومعلوم أن هذا الاتجاه التاريخي الاجتماعي حمل لواءه في فرنسا اللساني أنطوان مابيي(1866- 1936) أبرز اللسانيين الفرنسيين في النصف الأول من القرن العشرين بدون منازع. ولا شك أن تكوين علي عبد الواحد وافي وتخصصه في علم الاجتماع وتأثره بالمدرسة الفرنسية، كان له دور كبير في هذا الاختيار النظري للمصادر اللغوية الواردة في كتاب «علم اللغة».

ومن الطبيعي جداً أن هذا الاختيار النظري انعكس على القيمة المعرفية لمحتويات الكتاب. لقد ظل الكتاب محصوراً في التصور الذي تعطيه المصادر الفرنسية ذات المنحى التاريخي الاجتماعي لعلم اللغة لهذه الحقبة، دون أن يتجاوزها لعرض الفكر اللساني العام في شموليته مناهجه واتجاهاته النظرية المختلفة.

في نفس السياق يلاحظ غياب أي إحالة للمدرسة اللسانية الأمريكية الناشئة المتمثلة كما تعرف في مؤلف بلومفيلد (1887-1949) « اللغة Language » الصادر سنة 1933. ولا يخفى على المهتم بتاريخ البحث اللساني الحديث أهمية هذا الكتاب المصدر وقيمة الأفكار النظرية والمنهجية الجديدة الواردة فيه. فهو الرفيق الملازم للسانيين الأمريكيين. قال عنه اللساني الفرنسي ينفست «إنه الكتاب المكتمل والناضج والمتميز

يخلوه من أي طابع فلسفي وبدقته التقنية»[1]. وليس المقام هنا للحديث عن دور هذا العمل الضخم وأثره الإيجابي في تطور اللسانيات العامة داخل أمريكا وخارجها.

وتصدق الملاحظة ذاتها على الاتجاهات اللغوية الأخرى غير الفرنسية التي لم يرد لها أي ذكر، سواء في محتوى الكتاب أو في مصادره. فالكتاب خلو من أي إشارة لمدرسة براك التي أسست ابتداء من 1926 ودائرة كوبنهاجن بإشراف لويس هيلمسليف Louis Hjel mslev (1965 -1899) ابتداء من 1931 . فليس ضمن قائمة المصادر إشارة لأعمال تروبتسكوي أو جاكبسون في مجال الصوتيات (Phonologie). ويلاحظ أيضاً أن المؤلف لم يتدارك هذا النقص في الطبعات اللاحقة للكتاب. ورغم تداوله المكثف من طرف فئات واسعة في حضن الثقافة العربية ظل كتاب علي عبد الواحد وافي إلى يومنا يحمل المصادر نفسها.

إن غياب المصادر الأساس في اللسانيات انعكس على محتوى الكتاب، فلا نعثر فيه على المفاهيم الأساس للتحليل اللغوي الحديث أو الكيفية التي يتعامل بها اللسانيون مع الظواهر اللغوية من خلال تقنيات ومبادئ منهجية محددة ومضبوطة، أي المفاهيم التي باتت من ألف بائيات الدرس اللساني الحديث مثل : البنية والعلاقات والتقطيع والاستبدال والتعاقب والمحور الاستبدالي والمحور السياقي وغيرها من المفاهيم التي لاغنى عنها لطالب هذا العلم.

ومجمل القول إن كتاب وافي يخلو من تقنيات التحليل اللساني الضرورية بالنسبة لكل مبتدئ في هذا العلم. ونظراً لاعتماده مصادر أصبحت متجاوزة نظرياً ومنهجياً أثناء تأليف وافي لكتابه، فإن المؤلف لا يورد بعض التحديدات المنهجية التي غدت أساسية منذ نهاية العشرينيات من القرن العشرين مع مدرسة براك كالتمييز بين علم الأصوات والفونولوجيا (التشكيل الصوتي)، مكتفياً بعرض التصورات الصوتية التي باتت قديمة عند كل من روسلو وسويت دونما حديث عن الفونولوجيا الجديدة التي ظهرت ابتداء من 1926 مع حلقة براك التي أحدثت تجديدات نظرية ومنهجية هامة في الدرس الصوتي المعاصر.

1- E. Benveniste : Problèmes de linguistique générale, tome 1, P7, Gallimard, Paris, 1966

واتسم كتاب وافي بطابع التصنيف والعرض التاريخي العام لقضايا البحث اللغوي، بحيث يتحدث المؤلف بإسهاب عن مجمل فروع علم اللغة وعن علاقته بالعلوم الإنسانية الأخرى، مركزاً اهتمامه على مسائل كثيرة تخرج عن صميم علم اللغة مثل، نشأة اللغة عند الإنسان. ومعلوم أن مشكل نشأة اللغة ليس مشكلا ذا طبيعة لسانية على حد تعبير فندريس[1]، وأنه موضوع ليس أقل غموضاً من البحث في أصل الإنسانية[2].

لقد خصص وافي حيزاً ضافياً لعرض مسائل تتعلق بحياة اللغة وفروعها إلى لهجات ولغات (ص169 - 194) وإلى فصائل وأسر (ص 195-225) وما تعرفه اللغات واللهجات من صراع وعوامل هذا الصراع ومظاهره (ص 225 - 248) والتطور الذي تعرفه اللغات صوتياً ودلالياً ، وأثر العوامل الاجتماعية والجغرافية في هذا التطور (ص 249 - 328).

حقاً كان لهذه القضايا المعروضة أهميتها المعرفية في إطار لغويات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهي تندرج بصفة عامة في إطار سوسيولوجية اللغة والجغرافية اللسانية أكثر مما هي من موضوع اللسانيات العامة.«إن موضوع اللسانيات ليس هو فلسفة اللغة أو تطور الصيغ اللغوية، ولكنه أولاً الحقيقة النابعة من داخل اللسان. كما يسعى علم اللغة (اللسانيات) إلى أن يتشكل كعلم صوري دقيق ونسقي»[3].

إن الحيز الكبير من كتاب وافي احتلته مسائل ذات طابع لغوي عام تعود في مجملها إلى أدبيات القرن التاسع عشر المختلفة كلياً عن البرنامج الجديد للسانيات العامة الذي وضعه سوسور ومن جاء بعده، وهو البرنامج الذي لخصه بنفنست في الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بثلاث قضايا كبرى هي :

1- ما مهمة اللساني ؟ ماذا يصف تحت اسم اللسان ؟ ويتعلق الأمر بموضوع اللسانيات نفسها.

2- كيف نصف هذا الموضوع ؟ ما الأدوات التي تسمح لنا بتحديد سمات لسان معين ؟ إن الأمر يتعلق بتحديد التقنية اللسانية.

3- كيف تقوم اللغة بوظيفتها في إبلاغ قول شيء ما ؟ إنها معالجة مشكلة الدلالة [4].

1- J. Vendryes : le langage : introduction linguistique à l'histoire. P 17. Albin Michel. Paris. 1968/1923.

2- Marouzeau : la linguistique. P 100. Paul Goethner. Paris 1944/1916.

3- E.Benveniste : Ibidem. P 20.

4- Ibidem. P 7.

والواقع أن مؤلف وافي لا يمد القارئ العربي بما يفيده في فهم هذه القضايا الجوهرية في اللسانيات الحديثة مجملا أساسيات البحث اللساني في مسائل تتعلق بتحديد فروع علم اللغة والفصائل اللغوية ونشأة اللغة ومظاهر التطور اللغوي صوتياً ودلالياً وعوامل الصراع بين اللغة واللهجات.

وبصرف النظر عن هذه الجزئيات التقنية المتعلقة بطبيعة العمل اللساني نفسه، فقد استقبلت الثقافة العربية الحديثة مؤلف علي عبد الواحد وافي «علم اللغة» بحفاوة بالغة، إذ أطراه مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1945 «لما بذله المؤلف من جهد في البحث والدرس والاستخلاص»، وحوى من مختلف مسائل اللغة وعالج مشكلاتها ما تمس إليه حاجة الباحث المتطلع[1]. «ولأن المؤلف نهج في تأليفه هذا طريقة علمية حقيقية بالتقدير وبسط من المعلومات مايدل على غزارة مادة وحسن إحاطة»[2].

3.6- مسار اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة

بهذه الكيفية دخلت اللسانيات أو علم اللغة رحاب الثقافة العربية. وقد تبع ظهور كتاب وافي مؤلفات لغوية أخرى تتفاوت من حيث قيمتها العلمية والمنهجية وتختلف من حيث منظورها للقضايا اللغوية المعروضة بشكل عام وللغة العربية بشكل خاص. بعد كتاب وافي، صدر سنة 1947 كتاب «الأصوات اللغوية» لإبراهيم أنيس الذي عُدَّ أول مؤلف باللغة العربية يعرض الموضوع من وجهة نظر العلم الحديث»[3].

ومنذ هذا التاريخ تدرجت الكتابة اللسانية العربية الحديثة متفاوتة في قيمتها المنهجية ومستواها العلمي بالقياس لما وصل إليه البحث اللساني العام. وبلغت بعض الكتابات اللسانية العربية التي تُعَرِّفُ باللسانيات مستوى جيدا. وتعكس هذه الكتابات اللسانية العربية مهما اختلفت مشاربها الفكرية وطبيعتها النظرية وتنوعت درجاتها العلمية والمعرفية الاهتمام البالغ الذي توليه الثقافة العربية الحديثة للسانيات[4].

1- من رسالة أحمد لطفي السيد رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة منشورة في مقدمة كتاب علم اللغة عبد الواحد وافي ص 3.
2- المصدر نفسه.
3- محمود السعران: علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي. ص 42. دار الفكر العربي. القاهرة 1962.
4- للوقوف على سمات هذا النوع من الكتابة ينظر في كتابي اللسانيات العربية. الدار البيضاء 1998.

غير أن استقبال الثقافة العربية للسانيات والتعامل معها باعتبارها منهجا علميا في دراسة اللغة لم يتم دفعة واحدة و لم يكن مقصوراً على اللغويين .لقد ساهم بعض المهتمين بالأدب والنقد في إرساء دعائم الفكر اللساني الحديث وترسيخ مناهجه في الثقافة العربية.

1.3.6 ـ نظرة بعض الأدباء العرب للسانيات

بالرغم من هذا الاهتمام الواسع باللسانيات، فقد كانت الثقافة العربية في حاجة إلى وقت غير قصير لإدراك أهمية هذه المعرفة الجديدة وجدواها، ولخلق نوع من الاستئناس بالفكر اللساني الناشيء والمتابعة المستمرة لما يطرأ فيه من جديد وتطورا. إن الاهتمام باللسانيات ومناهجها ونظرياتها المختلفة لم يبدأ في الثقافة العربية فعلياً إلا في بداية السبعينيات من القرن العشرين. فقبل هذا التاريخ سُجِّل أكثر من باحث لساني عربي البداية المتعثرة للسانيات داخل الأوساط الجامعية العربية وخارجها. يقول أنيس فريحة : «مما يؤسف له، أن يظل هذا العلم الحديث مجهولاً عند عامة المتأدبين وموضع استهزاء عند عامة الناس الذين ينظرون إلى اللغة وعلمها، أنها من الدراسات الفارغة التي لا علاقة لها بواقع الناس، أو أنها من جملة هذه الكماليات التي تتلهى بها العقول الخاملة»[1].

واعتبار اللسانيات علما كمالياً أو ترفا فكرياً من قبل المتأدبين العرب المحدثين هو ما يشير إليه أيضاً محمود السعران في الستينيات من القرن العشرين. يقول السعران : « وخيرهم ظناً بهذه الدراسة الجديدة وبالقلة القائمة بها من أبناء العربية، يَعُدُّ علم اللغة أو بعض فروعه كعلم الأصوات اللغوية ترفاً علمياً لم يؤن الأوان بعد للانغماس فيه أو التطلع إليه»[2].

هذه الصورة التي رسمها فريحة والسعران لواقع علم اللغة يؤكدها تمام حسان مستعيداً صورة الوضع الفكري العربي الحديث منتصف القرن العشرين حيال دراسة اللغة العربية من وجهة نظر لسانية. يقول تمام حسان : «حين كنت أتولى تدريس علم الأصوات اللغوية لطلبة السنة الثانية بكلية دار العلوم بالقاهرة فيما بين 1953 و1959 كان الاتجاه العام بين أساتذة الكلية في ذلك الحين هو التشكيك في قيمة الدراسات اللغوية الحديثة، ولاسيما عند تطبيق منهجها وأفكارها على دراسة اللغة العربية، لأن الأول ما

1- أنيس فريحة : نحو عربية ميسرة، ص 58، دار الثقافة، بيروت 1955.
2- محمود السعران : علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي، ص 18. دار الفكر العربي، القاهرة 1962.

ترك للآخر شيئاً، حتى إن النحو قد نضج حتى احترق»[1].

أما خارج الجامعات، فإننا نجد نظرة اللامبالاة إزاء علم اللغة الحديث لدى كبار الأدباء والمفكرين العرب المحدثين. لقد وقف عباس محمود العقاد موقف المتشكك من قيمة الأعمال الدلالية التي قام بها في النصف الأول من القرن العشرين أوكـدن و ريـتشارد و أولمان. في نظر العقاد، إنه مهما يتوسع القـارئ في الاطـلاع على آراء السيميين، (يقصد علماء الدلالة)، لا يخرج منها بمذهب مفصل أو بعرض محدد. وغاية ما في أمرهم، أنهم يعبرون اليوم المرحلة التي لا بد منها قبل وضع المذاهب. ويعلن العقاد صراحة أن السيمية Sémantique لا تصلح مذهباً و لا تأتي بفتح جديد[2].

إنها شهادات تنطق بحال الفكر اللغوي العربي في الثقافة العربية الحديثة وبموقفها منه حتى بعد أن أنشئت له الكراسي في جامعاتنا وألفت فيه الكتب وأنجزت فيه بعض الدراسات والأبحاث. ويمكن القول بأن المجهودات التي قام بها الرواد الأوائل بكل حماس أمثال زيدان والكرملي وضومط والمرمرجي وعامة اللغويين اللبنانيين دخلت طي النسيان والإهمال. كما أن الأفكار الجديدة التي عرضها اللغويون المستشرقون ذهبت من حيث أتت وعادت دار لقمان إلى سالف عهدها. ومهما يكن فإن هذا هو حال كل معرفة جديدة تحاول أن تعلن استقلالها عن نظيرتها التقليدية.

غير أن الوضعية التي وصفنا بعض ملامحها قد دخلت مرحلة جديدة تغيرت معها كثير من الأشياء لا سيما منذ بداية السبعينيات. «إن الدراسات العربية اليوم قد أخذت حظاً وافراً وملحوظاً من ثمار الألسنية»[3]. وعرفت الثقافة العربية صحوة لغوية جديدة ظهرت في أقطار أخرى خارج ما كان يعتبر مركز الثقافة العربية أي الشرق العربي عامة ومصر بصفة خاصة. ومنذ منتصف السبعينيات أصبحت دول المغرب العربي لا سيما المغرب وتونس تحمل مشعل ريادة اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة. فما هي المراحل التي قطعها الدرس اللساني العربي ليصل إلى ما هو عليه اليوم من تطور نظري ومنهجي وتطبيقي ملحوظ؟.

1- تمام حسان : العربية معناها ومبناها، ص 7 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1973.

2- عباس محمود العقاد السيمية، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ص 18، عدد 9/ 1957 وهو بحث ألقي أصلا في إحدى جلسات لجن المجمع بتاريخ 26-5-1952.

3- عبد السلام المسدي والطرابلسي : الشرط في القرآن، ص 7، الدار العربية، تونس 1980.

2.3.6 ـ مراحل دخول اللسانيات إلى الثقافة العربية الحديثة

قطعت الدراسات اللغوية العربية الحديثة أشواطاً هامة نحو الضبط والدقة وقد تم بلوغ هذه المرحلة بعد مراحل عديدة من المخاض والنمو نجملها فيما يلي:

أ. **إرسال البعثات العربية إلى الجامعات الغربية** : بعض الجامعات العربية ونخص بالذكر منها المصرية بدأت تنشئ له الدوائر وترسل البعثات إلى الغرب للتخصص في هذه الدراسات[1]. ويزيد باحث آخر هذه المسألة توضيحاً مشيراً إلى أن إبراهيم مصطفى صاحب «إحياء النحو» أرسل حين كان رئيساً لقسم اللغة العربية بجامعة الإسكندرية بعثتين إلى إنجلترا لدراسة اللهجات واللغويات على طريقة الغربيين، ثم توسع في هذا الاتجاه حين أصبح عميداً لدار العلوم في أواخر الأربعينيات من هذا القرن (القرن العشرين)، فأرسل عدداً ضخماً من البعثات في هذا التخصص[2].

ب ـ **القيام بدراسات جامعية و أطروحات** من قبل طلاب عرب في جامعات أوروبا وأمريكا بالخصوص وتناولت وصف الواقع اللغوي العربي من وجهة نظر مختلف المدارس اللسانية الغربية[3]، ومازالت هذه العملية قائمة إلى اليوم.

ج ـ **إنشاء كراسي خاصة بعلم اللغة** كما هو الشأن في الجامعات المصرية، وقد تم تدريس علم اللغة في جامعات عربية أخرى كسوريا والعرق تحت اسم فقه اللغة.

د ـ **ظهور كتابات لغوية تعرف بالعلم اللغة الحديث** وتشمل مؤلفات وكتباً صنفها أصحابها بالعربية رأسا وتناولت مفاهيم ألسنية بالتبسيط والتقديم التعميمي[4]. نذكر منها على سبيل التمثيل كتاب وافي «علم اللغة» 1941 و«تمام حسان» في «مناهج البحث في اللغة» الصادر سنة 1955 و«اللغة بين المعيارية والوصفية» الصادر سنة 1957 و«علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي» لمحمود السعران الصادر سنة 1962.

هـ ـ **ظهور ترجمة عربية لبعض المقالات اللسانية** وتلاها عدد ضئيل من التراجم العربية

---

1. أليس فريحة : نحو عربية ميسرة، ص 53.
2. محمد محمد حسين : مقالات في الأدب واللغة، ص 53، مؤسسة الرسالة، بيروت.
3. صالح القرمادي : تقديم ترجمة القطب البكوش لكتاب : مفاتيح الألسنة لجورج مونان، الدار العربية، تونس 1981.
4. صالح القرمادي، المصدر السابق .

لأهم المؤلفات الغربية المتعلقة بالألسنية العامة[1]. في هذا السياق كانت ترجمة مندور لمقال ماي «علم اللغة» 1946 وترجمة كتاب «اللغة» لفندريس سنة 1950 وإنشاء مراكز علمية خاصة بالبحث اللساني كما هو الحال في تونس سنة 1964 والجزائر سنة 1971.

ز- تنظيم ندوات ولقاءات علمية محلية و جهوية ودولية في مجال اللسانيات وكان للساني تونس والمغرب دور بارز ومشكور في تنظيم مثل هذه الندوات.

ح- إنشاء تخصصات قائمة الذات في اللسانيات العامة بكليات الآداب بالجامعات العربية، لاسيما في تونس والمغرب اللذين يتميزان عن غيرهما من دول العالم العربي في هذا المجال[2].

3.3.6- أهمية الترجمة في التعريف باللسانيات

لعبت الترجمة دوراً هاماً في التعريف باللسانيات وإدخالها إلى الثقافة العربية. وقد أشاد جل مترجمي الكتب اللسانية الغربية إلى العربية بأهمية اللسانيات وقيمتها في الغرب وحاجة العرب إليها. يقول مترجما كتاب اللغة لفندريس :« هذا كتاب في اللغة نقدمه لقراء العربية ليروا فيه منهجاً جديداً في البحوث اللغوية نعتقد لو أنه طبق على اللغة العربية لأفادت منه كثيرا»[3]. ويدعو المترجمان إلى مسايرة الطرق العلمية الحديثة في البحوث اللغوية، بل إن احتلال العربية المكانة اللائقة بها حضارياً لن يكون قريباً إلا إذا اقتنع أبناؤها تماما بضرورة الأخذ بالطرق الحديثة في الدراسات اللغوية»[4].

ويذكر أحد المترجمين أهمية الكتاب الذي قام بترجمته بالنسبة للقارئ العربي الذي لم يتعرف بعد تعرفاً كاملاً على هذا الضرب من البحث. فعلم المعنى أو علم الدلالة كما يسميه بعض الباحثين لم يحض بعد بالشيوع الذي أصابه في بلاد العالم الأخرى[5]. ويبين مترجم آخر ما وصل إليه البحث اللغوي في أوروبا من تقدم، وما يعرفه واقع البحث اللغوي العربي من جمود.«لقد تقدمت الدراسات اللغوية في الغرب، أما نحن فلا نزال جامدين، ولا تزال أبحاثنا تقوم على المنطق المجرد أو التأكيدات المسرفة، ولا

1- صالح القرمادي، نفسه.
2- مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص 380، دار طلاس للنشر، دمشق 1988.
3- محمد القصاص وعبد الحميد الدواخلي، تقديم كتاب « اللغة» لفندريس.
4- المصدر نفسه .
5- كمال محمد بشر في مقدمة ترجمة كتاب أولمان، «دور الكلمة في اللغة»، ص 6 ، مكتبة الشباب، القاهرة 1962.

تزال مسألة الصحة والخطأ محور مجادلاتنا اللغوية. والمنهج الذي يقدمه لنا مايي Meillet خليق بأن يبدد من العقول كل الأوهام وأن يفتح للدراسات مجالات لم تكن تخطر ببال»[1].

وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها المترجمون بسبب كثرة المصطلحات اللسانية الجديدة التي لاعهد للغة العربية بها، والصعوبة البالغة في إيجاد الأمثلة اللغوية العربية المناسبة، فقد تمت ترجمة نسبة هامة من الدراسات اللسانية الغربية الرائدة في مجالها وإن لم يكن هذا العدد المترجم كافياً[2]. فمن سوسور إلى شومسكي مروراً بجاكبسون ومارتيني وتروبتسكوي وغيرهم تعرف القارئ باللغة العربية على جملة من الأعمال والأسماء اللسانية الأوروبية والأمريكية البارزة، وبالتالي فإن للثقافة العربية المعاصرة صورة ما عن وضع اللسانيات وما وصلت إليه من مستوى علمي في الأقطار الأخرى.

4.6 - إشكالية تسمية اللسانيات : المفهوم والمصطلح

حاولنا فيما مضى رسم ملامح تبلور الفكر اللغوي الحديث عبر مراحل متعددة والكيفية التي تم بها التعرف على اللسانيات الغربية. في ختام هذا المسح، نود الإشارة إلى مسألة لغوية من طبيعة أخرى تتعلق بتسمية العلم الذي نحن بصدده. لقد أدرك القارئ ولا شك أننا كنا نستعمل لفظة اللسانيات تارة وعبارة علم اللغة تارة أخرى، وأحياناً أخرى عبارة الدراسات اللغوية الحديثة قاصدين بها في جميع الحالات الدراسة العلمية للغة بالمعنى الحديث وتحديدا ما يسمى اليوم باللسانيات.

والواقع أن الأدبيات اللغوية العربية الحديثة تتميز بتعدد المصطلح اللساني عامة، وتسمية هذا العلم بصفة خاصة. ويخلق هذا الأمر لدى القارئ إحساساً بالخلط والارتباك المتبوعين بالتساؤل والحيرة عن أي المصطلحات أجدر بالاستعمال. وتبدأ الحيرة والتساؤل بتسمية العلم ومصطلحه، بحيث غدا متعيناً أن نتناول بالدرس مصطلح

---

1. محمد مندور في تقديمه لترجمته علم اللسان لمايي، منهج البحث في الأدب واللغة، ص 16 : دار العلم للملايين، بيروت 1946.

2. رغم تعدد العناوين اللسانية المترجمة للعربية وتنوعها، فإن الثقافة العربية في اعتقادنا لم تواكب دائما ترجمة كل الإصدارات اللسانية الحديثة خاصة منها تلك التي تشكل نقط تحول كبرى في الدرس اللساني العام أو التي لها طابع تطبيقي صرف وتتطلب من القارئ العربي مهارات إضافية.

العلم وعلم مصطلحاته فيما يشبه باباً برأسه»[1].

إن أسباب هذه الوضعية ودوافعها كثيرة ومتعددة، منها ما هو موضوعي، ومنها ما هو ذاتي. وقد عرض لهذه الإشكالية ذاتها أكثر من باحث عربي وعقدت بشأنها أكثر من ندوة علمية في جميع الأقطار العربية، دون أن يشعر المتتبع لهذه المسألة بتحسن وضع المصطلح اللساني في الثقافة العربية المعاصرة وسنقصر حديثنا هنا على الالتباس المفهومي والمصطلحي الذي أحيط بتسمية المجال الذي يدرس اللغة دراسة علمية.

يمكن القول بأن تسمية الدراسات اللغوية الحديثة بعلم اللغة لم تصبح متداولة بشكل عام إلا مع ظهور كتاب علي عبد الواحد وافي الذي سبقت الإشارة إليه. إن مصطلح علم اللغة بالمعنى الغربي الحديث يكاد يكون وليد القرن العشرين في اللغة العربية. «إن مفهوم علم اللغة Linguistique أو Science du langage و ما له من شحنات لم يعرف بهذا السياق في العربية في القرن التاسع عشر، ولذلك لم يوضع مصطلح جديد في ذلك العهد»[2].

ويؤكد بعض الباحثين أن أول من استعمل لفظ «الألسنية» هو الأب مرمرجي الدومينيكي في مقالة نشرها بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، ثم بمجلة اللغة العربية بالقاهرة تحت عنوان: الثنائية المعجمية في الألسنية السامية[3]. وأورد صالح القرمادي في قائمة المصطلحات التي ذيل بها ترجمته لكتاب كانتينو Cantineau «دروس في علم أصوات العربية» الصادرة 1966 لفظة «الألسنية» ليقابلها باللفظ الفرنسي Dialectologie أو ما يعرف عادة ب «علم اللهجات». كما قابل القرمادي

1- ع المسدي: قاموس اللسانيات، ص 56، الدار العربية للكتاب، تونس 1984. ومن المؤلفات اللغوية العربية الحديثة التي عالجت هذا الإشكال نشير إلى:
- عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية القديمة، دار النهضة، بيروت 1973.
- محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية، ص 13-27، وكالة المطبوعات فهد، الكويت 1973.
- محمد رشاد الحمزاوي: العربية والحداثة، ص 218 ومابعدها، المعهد القومي للترية تونس 1982.
- محمد أبو الفرج: مقدمة لدراسة فقه اللغة، دار النهضة، بيروت 1966.
- عبد العزيز مطر: فقه اللغة وعلم اللغة: تحديد وتوضيح، دار قطري بن فجاءة، قطر 1985.
- تمام حسان: الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، الدار البيضاء 1981.
2- محمد رشاد الحمزاوي: المصدر السابق، ص 218.
3- المصدر السابق، ص 218.

عبارة «عالم في الألسنية» Dialectologue [1]. والواقع أننا لا ندري على أي أساس نظري أو منهجي تمت هذه المقابلة بين اللفظتين.

ويزداد الخلط في ذهن القارئ العربي وهو يجد من يقابل مصطلح «الألسنية» عند المرمرجي بالعبارة الأجنبية Philologie sémitique comparée أي «علم مقابلة الألسن السامية» بعضها ببعض[2]. وهي ترجمة خاصة بالأب المرمرجي، وإن اصطلح الآن على ترجمة هذا التعبير بعبارة « فقه اللغة السامي»[3]. وجرت العادة بين الباحثين اللسانيين العرب أن ينسبوا لريمون طحان وأنيس فريحة إحياء لفظ « الألسنية» واستعمالهما إياه من جديد بعد الأب المرمرجي الدومينيكي.

ودون الرغبة في التحقيق بشأن استعمال لفظ «الألسنية» من جديد في منتصف القرن العشرين، نشير إلى أن اللفظ نفسه استعمل من قبل مهتمين آخرين لغويين وأدباء قبل أنيس فريحة وريمون طحان. لقد استعمل الدارس اللغوي خليل ابراهيم سعفان[4] المصطلح نفسه قبل سنة 1972 أي تاريخ صدور سلسلة «الألسنية العربية » بإشراف طحان وأنيس فريحة.

وتناول اللفظ أيضاً عباس محمود العقاد في كتيبه «اللغة الشاعرة» الصادر سنة 1960، وهو عبارة عن مقالة نشرت قبل هذا التاريخ مستعملاً عبارة «علم الألسنية الحديث»، قاصداً به العلم الذي يبحث في تطور اللغة من حيث هي كيان حي نام، صالح لأداء وظيفته ومجاراة أمثاله في معترك البقاء[5]. ويمكن القول إن المقصود بالألسنية عند العقاد كما يتضح هو المنهج التاريخي المقارن.

ثم استعمل اللفظ في السبعينيات من قبل ريمون طحان و أنيس فريحة مقابل اللفظ الفرنسي Linguistique، وتبعهم في ذلك عدد غير قليل من اللسانيين اللبنانيين

1- صالح القرمادي في ترجمة كتاب كانتينو : دروس علم الأصوات العربية، ص 210، تونس 1966.

2- عبد الصبور شاهين : التطور اللغوي، ص 104. مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط 2 ، 1985، ط 1975.

3- عبد الصبور شاهين : التطور اللغوي، ص 104. مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط 2 ، 1985، ط 1975.

4- خليل ابراهيم سعفان : دراسات في العربية والألسنية، مجلة مجمع العربية دمشق، عدد 44/ 1969. (ص 846 ومابعدها)

5- عباس محمود العقاد : أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ص 11، دار المعارف ، القاهرة 1970

والتونسيين. وفي الفترة نفسها أي بداية السبعينيات تداول بعض اللغويين في المغرب العربي أيضاً مصطلحي اللسانيات و اللّسنيات. استعمل الأول في الجزائر حين أصدر معهد الدراسات الصوتية واللسانية بمدينة الجزائر مجلة «اللسانيات»، بينما استعمل الأخضر غزال المصطلح الثاني في المغرب، حسب رواية بعض المشتغلين بالحقل اللغوي في فترة السبعينيات. ومايزال بعض الدارسين والمترجمين متشبثا به[1].

وتم الاتفاق في الدورة الرابعة للسانيات سنة 1978 على استعمال مصطلح اللسانيات والتخلي عن غيره من المصطلحات التي تثير كثيراً من الغموض والالتباس. وعلى الرغم من إجماع الدارسين اللسانيين العرب أنفسهم حول ضرورة تداول مصطلح اللسانيات، ما فتئ عدد غير قليل؛ لاسيما في مصر وسوريا والعراق يلجأ لمصطلح «فقه اللغة» و«علم اللغة» دون مراعاة للعواقب النظرية والمنهجية المترتبة عن استعمال المصطلح القديم في سياق حديث، وما يثيره من التباس وغموض.

واستمرت مجموعة أخرى من اللسانيين تتداول مصطلح «الألسنية» كما هو الحال في لبنان. ولا يتردد آخرون في زيادة مشاكل القارئ العربي الاصطلاحية من خلال اقتراح مصطلح جديد على نحو ما فعل عادل فاخوري حين اختار مصطلح «اللسانية»[2]، وتبعه في اصطلاحه بعض المهتمين اللبنانيين[3]. ويستعمل آخرون عبارة علم اللسانيات[4].

إلى أي شيء يمكن رد هذا التعدد في تسمية دراسات اللغوية الحديثة ؟

يبدو أن ثمة عوامل كثيرة تساهم في هذه الوضعية. أولها يرجع لطبيعة الدرس اللساني العربي ذاته، باعتماده من جهة أولى التراث اللغوي القديم المليء بالمصطلحات اللغوية التي تستعمل اليوم في لباس جديد مثل «فقه اللغة» و«علم اللغة» و «علم

1. أشير هنا إلى محمد البكري في العديد من ترجماته المنشورة في مجلة « الثقافة الجديدة» نهاية السبعينيات، وفي ترجمته لكتاب رولان بارت : مبادئ في علم الأدلة، اللاذقية 1985، وكذلك ترجمة كتاب باختين : الماركسية وفلسفة اللغة، دار توبقال، الدار البيضاء 1986.
2. عادل فاخوري : اللسانية التوليدية التحويلية، منشورات لبنان الجديد، بيروت 1980.
3. أنظر مجلة الفكر العربي المعاصر، من منشورات معهد الإنماء القومي العربي، بيروت ابتداء من سنة 1982.
4. مازن الوعر : قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس للنشر، دمشق 1988.

اللسان» و «علوم اللغة»، ومن جهة ثانية رجوع الدرس اللساني العربي المعاصر للفكر اللساني الغربي بمختلف مصادره اللاتينية والسكسونية وغيرها. فلا غرابة إذن إذا ما تعدد المصطلح اللساني الحديث أو غيره بهذه الكيفية في الثقافة العربية المعاصرة.

ورب قائل بأن مسألة تعدد المصطلح الواحد لا تطرح في حد ذاتها أي عقبة أمام البحث اللساني العربي، انطلاقاً من أن المصطلح الواحد يمكن أن يتعدد بتعدد الباحثين، وأن أصل المصطلح «الاصطلاح» ليس غير. إلا أن هذا الموقف السليم من حيث المبدإ، سيخلق ولا شك ارتباكاً كبيراً في ذهن المهتم باللسانيات، نظراً للدور الذي يلعبه المصطلح في حقل المعرفة العلمية أياً كانت طبيعتها. «فمفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية، وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواه. وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية، حتى لكأنها تقوم من كل علم مقام جهاز من الدوال ليست مدلولاته إلا محاور العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعارف وحقيقة الأقوال» [1].

ومن عوامل تعدد المصطلح أيضاً ارتباط وضع المصطلح اللساني بالاجتهادات الفردية مما يجعلها عرضة لكثير من المنافسة الذاتية بين العاملين في الحقل اللساني. فالمصطلح اللساني بصفة عامة مرتبط بأسماء اللسانيين العرب، كلما ذكر هذا المصطلح ذكر واضعه. وهي ظاهرة تكاد تنفرد بها الثقافة العربية الحديثة. ونتيجة لهذه الاجتهادات الفردية الهادفة إلى التفرد بالمصطلحات، اتسمت عملية وضع المصطلح بكثير من العفوية التي لا تقترن بمبادئ منهجية ولا باكترات بالأبعاد النظرية للمشكل الاصطلاحي [2].

1.4.6- التباس المصطلح : الخلفية الحضارية

رغم تعدد المصطلحات المتعلقة بتسمية مجال البحث اللغوي الحديث، فإن معظم التسميات الجديدة تُطلَق على الحركة اللغوية الجديدة التي بدأت في أوربا وأمريكا منذ بداية القرن العشرين. و لا يتردد بعض الدارسين العرب في إدراج أعمال اللغويين العرب القدامى تحت اسم «اللسانيات» رغم دلالة هذه التسمية ووضوحها على الأقل مقابل

1- ع. المسدي : قاموس اللسانيات، ص 11.
2- ع . الفاسي الفهري : اللسانيات واللغة العربية، الكتاب 2 ، ص 226، دار توبقال ، الدار البيضاء 1985.

اللفظ الفرنسي Linguistique . يقول أحد هؤلاء: « فمنذ المنطلق مع إمام اللسانيات العربية سيبويه»[1]. وتستعمل نفس التسمية الحديثة أي «اللسانيات» للإحالة على أعمال اللغويين العرب أمثال ابن جني والفارسي والجرجاني[2].

هل يتعلق الأمر بالتباس مصطلحي صرف أم بقصور في إدراك المعاني الدقيقة لمفهوم اللسانيات ؟ إن مستوى اطلاع الباحثين العرب على الفكر اللساني الغربي كفيل بأن يُبعد عنهم كل نعت بالتقصير المعرفي أو الجهل بمصادر اللسانيات الحديثة وأسسها النظرية والمنهجية. ونعتقد أن الغاية الأساس من وراء تداول هذه التسميات بهذه الكيفية والاستعمالات الملتبسة هي الموقف الحضاري الهادف إلى تبيان أسبقية الفكر اللغوي العربي القديم على نظيره الغربي في مجال اللسانيات، أو أن اللسانيات ما هي إلا استمرار للدرس اللغوي القديم. ويستنتج من الفهم الأول «أن للعرب باعاً طويلاً في علم اللسانيات كما نفهم اليوم، وينبغي أن يؤرخ له كما يؤرخ لغيره ضمن حضيرة التفكير اللغوي الإنساني لا سيما الفكر اللغوي الهندي والفكر اللغوي اليوناني، وأن يعطى مكانه الصحيح واللائق به في ركب الحضارة الإنسانية وبخاصة في جانبها اللغوي بل نذهب أبعد من هذا لنقول بأن العرب قد سبقوا الغرب إلى بعض النظرات اللسانية، ولن يصل الغربيون إلى بعضها الآخر إلا بعد أمد طويل[3]. وإلى نفس الغاية يذهب باحث آخر قائلاً: «إن الباحثين العرب القدماء عندما اهتموا باللسانيات سبقوا غيرهم»[4].

إن هذا الضرب من البحث اللساني العربي لا يقتصر على القضايا المنهجية المتعلقة بالمصطلحات، وإنما يتعداها ليشمل المسائل الجوهرية في البحث اللغوي حيث يتحول النظر اللغوي عن موضوعه الأساس ليبحث في من عالج هذه القضية أو تلك قبل غيره[5].

1- المنصف عاشور: المعاني النحوية في اللسانيات العربية، ص 95، الموقف الأدبي، عددان 135 و 136 دمشق 1982.
2- جعفر دك الباب: مدخل للسانيات العامة والعربية، ص 45، الموقف الأدبي، عدد 135 و 136 دمشق 1982.
3- عبد الفتاح المصري: التفكير اللساني في الحضارة العربية، مراجعة لكتاب المسدي، الموقف الأدبي، عدد 135 و 136، دمشق 1982.
4- أكرم عثمان يوسف: دراسة في المنهج الصوتي عند العرب، ص 198، ضمن أعمال اللسانيات في خدمة اللغة العربية، تونس 1983.
5- تعرضت للأسس الفكرية لهذا النوع من الخطاب اللساني في كتابي اللسانيات العربية.

2.4.6 - سلبيات تعدد التسمية

يستمر كثير من الدارسين اللغويين العرب في تسمية الدراسات اللغوية الحديثة بأسماء قديمة مثل «فقه اللغة» لمجرد أن كل فقه هو علم [1] غير عابئين بما ينجم عن هذا الاختيار الاصطلاحي من خلط منهجي ونظري بين الفكر اللغوي القديم والفكر اللساني الحديث. وبالفعل أدى استعمال بعض المحدثين عرب ومستشرقين لبعض المصطلحات مثل «فقه اللغة» الواردة عند ابن فارس و الثعالبي إلى التباس حقيقي في طبيعة العمل اللغوي الحديث نفسه. فهذا يستعمل فقه اللغة وهو يريد به علم اللغة الحديث[2]. ويؤلف عبد الواحد كتابين حديثين في اللغة يطلق على أحدهما «علم اللغة» وكان يود لو يستعمل عبارة «فقه اللغة»[3]، دون أن يقيم أي تمييز منهجي أو نظري بينهما. كل ما في الأمر من اختلاف أن «علم اللغة» عام و«فقه اللغة» خاص بالبحث اللغوي العربي. يقول وافي: «وقد كنا نود أن نسمي كتابنا هذا باسم «فقه اللغة» لولا أن هذا الاسم قد خصص مدلوله في الاستعمال المألوف، فأصبح لا يفهم منه إلا البحوث المتعلقة بفقه اللغة العربية وحدها»[4]. إن التسميتين تصلحان معاً وليس هناك ما يفرق بينهما في عرف عبد الواحد وافي إلا ما هو مألوف في استعمال هذا المصطلح أو ذاك. لكن على أي أساس منهجي يقوم هذا المألوف؟ وبالنسبة لمن؟ هل يكفي أن نعود إلى المعنى المعجمي لكلمتي «علم» و«فقه» لنقول نقلا عن ابن فارس كما فعل وافي إن كل علم هو فقه ثم نختار المصطلح؟.

على نفس النهج سار صاحب «دراسات في فقه اللغة»، حيث درس أموراً تتعلق في مجملها باللغة العربية دون تمييز بين «علم اللغة» و«فقه اللغة» لأن «من العسير في نظره تحديد الفروق الدقيقة بينهما لدى طائفة من العلماء في الشرق والغرب قديماً وحديثاً».

1- نذكر من هؤلاء، علي عبد الواحد وافي المصدر السابق، ص 7.
صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة، ص 9 ، دار العلم للملايين، بيروت 1960 .
محمد الأنطاكي : الوجيز في فقه اللغة، دار الشروق، بيروت 2 ط ، 1969.
2- الأنطاكي : المصدر السابق ، ص 7 و 12.
3- علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، ص 16. ا= المصدر المذكور.
4- علي عبد الواحد وافي ، نفسه.

وقد سمح هذا التداخل بإطلاق التسميتين»[1]. فهل تتداخل فعلا بحوث علم اللغة وفقه اللغة لدرجة عدم التمييز بينها؟ من هم العلماء في الشرق والغرب الذين يمكن اعتبارهم نموذجاً علميا في عدم التمييز بين هذين العلمين؟ إن كتابات بعض اللغويين على الأقل، في الغرب تدحض هذا الزعم[2].

صبحي الصالح علل اختياره لعبارة «فقه اللغة» قائلاً: «إذا نحن التمسنا الفرق بين هذين الضربين من الدراسة اللغوية من خلال التسميتين المختلفتين اللتين تطلقان عليها وجدناها تافهة لا وزن لها»[3]. فهل يكون الفرق بين دراسة اللغة في حد ذاتها ومن أجل ذاتها وهو هدف علم اللغة، ودراسة اللغة باعتبارها وسيلة لغايات أخرى وهو هدف فقه اللغة، فرقاً تافهاً لا وزن له؟ ذلك ما نعلم عكسه في أمهات الدراسات اللسانية الحديثة في الغرب[4].

ولأسباب دلالية كما عند وافي يفضل صبحي الصالح التسمية القديمة، لأن كل علم لشيء هو «فقه» مقترحاً الاقتداء باختياره. «إنه ليحلو لنا أن نقترح على الباحثين المعاصرين أن لا يستبدلوا بهذه التسمية القديمة شيئاً وأن يعمموها على جميع البحوث اللغوية، لأن كل علم لشيء فهو فقه. فما أجدر هذه الدراسات جميعها أن تسمى فقهاً»[5]. فهل تكون مسألة وضع المصطلح مسألة ذاتية فحسب؟.

إن توظيف مصطلح قديم لمفهوم حديث عملية تحتوي على كثير من الصعوبات النظرية والمنهجية. ويزداد الغموض عند دارسين آخرين نتيجة عدم التمييز النظري والمنهجي بين البحث اللغوي في صورته القديمة والبحث اللغوي الحديث. يقول أحد الباحثين: «وقد بدأ علم اللغة عند العرب بتدوين مفردات اللغة»[6]. ثم نجده يطلق عبارة «فقه اللغة» على الدراسات اللغوية الحديثة قائلاً: «يعتبر فقه اللغة من العلوم الحديثة في

1- صبحي الصالح: المصدر السابق، صص 19 - 20.

2 - Marouzeau : la linguistique, P.103 et Otto Jespersen : Nature, évolution et origines du langage, P.67, Payot, Paris, 1976/1923.

3- صبحي الصالح: المصدر السابق، صص 19 - 20.

4- A.Jacob: Genèse de la pensée linguistique, P.109, A. Colin, Paris, 1973.

5- صبحي الصالح: المصدر نفسه ص 20.

6- محمد المبارك: فقه اللغة العربية، ص 24، دار الفكر بيروت، ط 5/1972، ط 1/1960.

هذا العصر» مضيفاً «بأن العرب كانوا في هذا العلم «فقه اللغة» أسبق من غيرهم للسير به خطوات كبيرة وبلوغ المرحلة التي أصبح فيها علماً قائماً بذاته»[1].

كيف يكون فقه اللغة من العلوم الحديثة في العصر الحديث وهو فيمانعلم عربي النشأة وعلم قائم الذات على حد تعبير هذا الباحث نفسه ؟ لماذا يتحدث تارة عن «علم اللغة» وتارة أخرى عن «فقه اللغة» دون أي ضبط أو تحديد أولي ؟ ينتهي هذا الباحث أيضا إلى القول بأن نطلق عليه (أي البحث اللغوي الحديث) أحد الاسمين «علم اللغة» أو« فقه اللغة» وكلاهما يفيد المقصود وينطبق على المفهوم العلمي لمباحث اللغة[2]. وليس لهذا الاختيار الاصطلاحي من سند منهجي أو نظري سوى تقليد القدامى ومجاراتهم، ذلك أننا باستعمالنا لهذه التسمية وإطلاقنا على هذا العلم أحد الاسمين نكون قد جارينا قدماءنا الذين استعملوها كليهما وأصابوا كل الإصابة في ذلك[3].

إن اللجوء إلى هذه التسمية المزدوجة «علم اللغة» و«فقه اللغة» خلق وضعاً غير واضح إزاء البحث اللغوي العربي القديم والبحث اللغوي الحديث على حد سواء، من خلال عدم رسم الحدود الفاصلة بين الطبيعة النظرية والمنهجية للممارستين القديمة والحديثة. ويصور هذا الوضع الاصطلاحي و المفهومي في الثقافة العربية الحديثة أحد الباحثين قائلاً : «عندما حاولت جامعاتنا تدريس النقوش السامية القديمة ولغاتها والمقارنات المعينة توسلت بالمصطلح العربي القديم «فقه اللغة» لتعبر عن شيء من الفيلولوجيا وشيء من علم اللغة الحديث. لقد ألف البعض في فقه اللغة متحدثاً في علم اللغة ثم (ألف) في علم اللغة وكان يعني علم اللغة العام. وزاد البعض من تعقيد الأمر تعقيداً عندما سمى «علم اللغة العام» باسم ثان هو علم اللسان العام[4].

إن تجنب هذه الفوضى في التسميات يستوجب ضرورة العمل على استعمال موحد لمصطلح اللسانيات باعتباره مصطلحا يُحدِّد معالم المعرفة اللغوية التي تندرج فيه أو

1- محمد المبارك، ص 38.
2- نفسه، ص 39.
3- نفسه، ص 40.
4- محمود فهمي حجازي : علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، ص 20، المكتبة الثقافية، عدد 240 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1970.

تحيل عليه دون ما التباس أو غموض. إن توحيد المصطلح وضبطه يعتبر خطوة أساسية لتحقيق الدقة المنهجية في الكتابة اللسانية العربية الحديثة حتى يتسنى للجميع معرفة المرجعية اللغوية التي تتحدث عنها. إن الممارسة العلمية الجادة تتطلب مصطلحية مضبوطة بدءا من تسمية العلم وانتهاء بتحديد مصطلحاته الأخرى.

الفصل السابع

اللسانيات العربية الحديثة :
حفريات النشأة والتكوين

1.7 ـ معالم تاريخية

تناولت العديد من الدراسات مسألة واقع البحث اللساني الحديث في الثقافة العربية. ولئن تفاوتت هذه الدراسات من حيث قيمتها ومدى قدرتها على سبر أغوار هذا الواقع، فإن ما يوحد بينها على اختلاف مشاربها الفكرية ومواقفها النظرية، أنها عالجت هذه المسألة من منظور آني سانكروني محض مبعدة بذلك جملة من الوقائع التاريخية الهامة في الموضوع المطروح.

بيد أن إثارة المنظور التاريخي لايعني البتة الرغبة في العودة إلى الوراء، أو البكاء على الماضي وتمجيده والتعلق به. كما أن هذا لايعني كذلك تبرير مشاكل الحاضر وهمومه بردها إلى الماضي في أشكاله المختلفة ومواقفه المتباينة. إن تناول أزمة اللسانيات العربية الحديثة في بعدها التاريخي يساعدنا على فهم ماجرى ومايجري الآن، وبالتالي استنطاق أدق وأوضح للمسألة واستكشاف أبعد وأعمق لها.

لقد كان أمام الثقافة العربية الحديثة كما مر بنا في الفصول السابقة ثلاث فرص تاريخية لتعامل أكثر ايجابية مع اللسانيات. وتتجلى هذه الفرص في معالم تاريخية كبرى في الفكر العربي الحديث وهي :

* أولا : النهضة الفكرية العربية الحديثة،

* ثانيا: إنشاء الجامعات العربية،

* ثالثا : اهتمام الباحثين المستشرقين المتزايد باللغة العربية.

لا ننكر تداخل هذه الفرص من الناحية التاريخية والمعرفية. ما يجمع بينها أنها أعطت للثقافة اللغوية العربية فرصة الانفتاح على الغير والاستفادة من تطور المعرفة اللسانية عالمياً، لاسيما وأن هذه الفرص جاءت في وقت كانت فيه الثقافة العربية الحديثة تبحث عن الوسائل الكفيلة بالإقلاع السياسي والفكري والإجتماعي، في وقت لم تكن كثير من المعوقات والحواجز والإشكالات الزائفة والخاطئة قد ظهرت بعد في سلوكنا الفكري. لقد كانت الثقافة العربية في خضم تحولات كبرى تحبل بمختلف القفزات النوعية الممكنة الطامحة إلى تجاوز القديم والتقليد.

ولا داعي مثلا للتذكير بالقفزة النوعية التي أحدثها البحث الاستشراقي في تناوله

لقضايا اللغة العربية ومشاكلها القديمة والحديثة على حد سواء ولم يكن الباحثون المستشرقون المهتمون باللغة العربية بعيدين عن المحيط الثقافي العربي، بل إنهم تواجدوا في رحاب الجامعات العربية حين عملت الجامعة المصرية منذ نشأتها على استقدامهم.

2.7- حصيلة الفرص الضائعة

كان بإمكان الفكر اللساني أن يعرف وضعية مغايرة لما هو عليه الآن في الثقافة العربية الحديثة لو تم استغلال هذه الفرص استغلالاً مناسباً. لكن أين يتجلى عمليا ضياع الفرص التاريخية المشار اليها سابقا ؟ لماذا ضاعت هذه الفرص التاريخية ؟ كيف حصل ذلك ؟ ولماذا تم السكوت عن هذا الجانب المشرق في نظرنا من تاريخ الفكر اللساني العربي الحديث ؟.

إن ثمة عديدا من الأسئلة التي لم ينتبه اليها المهتمون بتاريخ الفكر اللغوي العربي بالرغم من أهميتها التاريخية، ولهذا الاعتبار اعتمدنا كما ذكرنا في بداية هذه الدراسة، منظورا تاريخياً قصد سبر أغوار الإطار المعرفي والفكري والتاريخي الذي تبلور فيه علم اللغة الحديث باحثاً لنفسه عن المكانة اللائقة به في حضن الثقافة العربية الحديثة.

لا يمكن لمتتبع تاريخ اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة إلا أن يلاحظ أن الفرص التاريخية السالفة كانت تحمل في طياتها إمكانية تطور حقيقي للبحث اللغوي العربي، والثقافة العربية وخلق بدائل نظرية ومنهجية للدرس اللغوي القديم. إن الفرصة الأولى مكنت الثقافة العربية من الاستفادة مما اطلع عليه رجل مثل رفاعة الطهطاوي الذي أنشأ مدرسة الألسن بالقاهرة مستحضراً أمامه نموذج مدرسة الألسن الشرقية بباريس. إن أهمية رفاعة الطهطاوي لاتقف عند هذا الحد، إنه شكل بمفرده فرصة تاريخية قائمة الذات.

وقد بينا في الفصل الأول من هذا الكتاب مدى مساهمة هذا الفقيه في نقل كثير من مظاهر الفكر الأوربي الذي استهواه، وهو ماعكسته مذكراته المعروفة «تخليص الإبريز في تلخيص باريس». وتجسد أفكار الطهطاوي اللغوية أول مظهر من مظاهر التلاقح بين ثقافتين لغويتين مختلفتين. ويقدم الطهطاوي في المذكرات السالفة وفي كتابه «التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية» الصادر سنة 1869 فكرة جديدة عما وصل اليه البحث اللغوي في فرنسا، سواء أتعلق الأمر بدراسة اللغة الفرنسية أم باللغة العربية على يد المستشرقين أمثال دي ساسي وبرسفال.

ومجمل القول أن أفكار الطهطاوي الجديدة كان بإمكانها أن تخلق فكراً لغوياً مغايراً لما كان سائداً ولما سيسود لاحقاً لو توفر المناخ الفكري المطلوب، وعمل الذين جاؤوا بعده على تطوير ملاحظاته وانطباعاته اللغوية واستثمارها في تحليل اللغة العربية وفي تبسيط تدريس النحو العربي وتيسيره وإعادة وصف اللغة العربية واعتبار مظاهر تطورها، وهي أمور لم تغب عن بال الطهطاوي.

غير أن شيئاً من هذا لم يحدث ليضيع الفكر اللغوي العربي الحديث هذه الفرصة التاريخية. وكما ضاعت الفرصة الأولى ستضيع الفرصة الثانية. فلم تحقق الجامعة المصرية تلك القفزة النوعية المنتظرة منها في مجال البحث اللغوي المتعلق باللغة العربية. ورغم إنشاء قسم اللغة العربية وآدابها منذ تأسيس كلية الآداب بالجامعة المصرية، لم تعرف الدراسات اللغوية العربية فيما يبدو أي تغيير نظري أو منهجي يذكر. ظلت المواد اللغوية من نحو وصرف وبلاغة ولغة تدرس بكلية الآداب طبقا لما كان عليه الأمر في معاهد أخرى كالأزهر ودار العلوم التي كانت خير معهد يدرس علوم اللغة دراسة نظرية وتطبيقية. أما اللغويون «الجامعيون» فقد انحصر اهتماماتهم في حدود نقد أصول النحو العربي العامة وقواعده ومناهج النحاة العرب، والبلاغة العربية القديمة في قوالبها وقواعدها البيانية. ومن أبرز المحاولات في هذا الصدد كتاب إبراهيم مصطفى «إحياء النحو» الذي أثار ضجة في الأوساط الفكرية عامة.

ويُعد ابراهيم أنيس من أول الدارسين العرب المختصين في مجال البحث اللغوي وكتابه «الأصوات اللغوية» الصادر سنة 1947 أول كتاب مؤلف بالعربية يعرض الموضوع من وجهة نظر العلم الحديث.

ومهما يكن من أمر الوقائع التاريخية التي تجسد بوضوح الارتباك الحاصل في تعامل الثقافة اللغوية العربية في محيطها الجامعي والفكري العام مع علم اللغة الحديث، فالمؤكد أن الجامعة المصرية الناشئة لم تتمكن لأسباب متعددة ومتنوعة من تغيير واقع البحث اللغوي العربي إلا قليلاً أو لربما بشكل لايمكن الاعتداد به أو اعتباره تحولاً جذريا بالتسجيل قياساً لِمَا حصل في مجالات أخرى مثل الأدب والنقد والفكر الإسلامي. وبذلك ظلت صورة الدرس اللغوي العربي القديم نحوا وصرفا وبلاغة ولغة قائمة في المخيلة الفكرية العربية، ليس لدى ذوي الثقافة العامة فحسب، بل أيضا لدى جل

الباحثين وحتى المختصين أنفسهم في كثير من الأحيان.

ويمكن اعتبار الاهتمام الذي أبداه الغرب بالثقافة العربية عامة و باللغة العربية خاصة في إطار ماعرف بالاستشراق، لحظة تاريخية أخرى جديرة بالذكر، بالنظر إلى الدور الرائد الذي لعبه الاستشراق عامة و اللغوي منه خاصة في تنمية البحث اللغوي العربي، وتطعيمه بأحدث المناهج والأدوات النظرية وفق أحدث المستجدات العلمية. و لم تكن هذه الفرصة الثالثة بدورها كافية لتدارك الموقف، إذ لم تنفع أبحاث المستشرقين حتى الصادقين والمخلصين منهم لقضايا اللغة العربية في تغيير موقف الثقافة اللغوية العربية للاقتراب أكثر من اللسانيات والتعامل معها بإيجابية، دون أية خلفية حضارية. لقد كانت أداة الاتصال اللغوية في معظم الحالات مباشرة، حيث كان المستشرقون يكتبون باللغة العربية ويحاضرون بها، لاسيما أولئك الذين استقدمتهم الجامعة المصرية والمجامع العربية في دمشق والقاهرة للتعريف بالبحث اللغوي الجديد المعتمد في دراسة اللغة العربية.

وبالفعل دعا جل المستشرقين والمثقفين العرب والمهتمين باللغة العربية إلى ضرورة الاطلاع على مبادئ علم اللغة في مفهومه الجديد عند الدارسين الغربيين. ولا نحتاج إلى تقديم الدليل على دعوتهم المتكررة إلى تبني المناهج الجديدة في دراسة اللغة العربية. وقد قدمنا في هذه الدراسة أمثلة «تاريخية» لهذه الروح العلمية الجديدة التي نقلها هؤلاء المستشرقون، سواء بين الأوساط الجامعية، أو في حضن المؤسسات اللغوية الرسمية مثل مجمع اللغة بالقاهرة والمجمع العلمي العربي بدمشق.

ما الذي يمكن استنتاجه مما سبق عرضه من فرص فكرية تاريخية؟ إن المرء ليستغرب لوجود أفكار لغوية متقدمة جداً مطبقة على اللغة العربية دون أن تتمكن هذه الأفكار الجديدة من خلق أي تأثير مباشر على بنية الفكر اللغوي العربي الناشئ بصفة عامة. ولم يكن من الممكن نشر مثل هذه الأفكار اللغوية الجديدة على نطاق واسع أو تلقينها وتعليمها إلا بعد النصف الثاني من القرن العشرين وبكيفية محتشمة تكاد لاتظهر ولاتتجاوز قاعات المحاضرات وكراسات البحث الجامعي المتقدم. لقد كان علينا أن ننتظر مثلا ظهور مؤلف تمام حسان «مناهج البحث في اللغة» (1955) لنجد كلاما بالعربية عن قضايا لسانية أشير إليها بصريح العبارة في بداية القرن العشرين. هل كان فهمنا واستيعابنا بطيئاً كل هذا البطء حتى نتمكن من الكتابة بالعربية عن الموضوع ذاته بعد

مرور كل هذا الوقت؟ أما التطبيق الحقيقي للمناهج اللسانية المتحدث عنها من تاريخية ومقارنة ووصفية فقد لايرى النور إطلاقاً.

3.7- تأويل الفرص الضائعة

ساهم جو النهضة العربية الذي ساد العالم العربي عامة ومصر وبلاد الشام خاصة في إحياء كثير من كتب التراث اللغوية والأدبية والدينية والتاريخية وماصاحب ذلك من تغيير في تصور قضايا الأدب العربي ومناهج التحليل. غير أن هذه الصحوة الفكرية لم تعط أي نتيجة تذكر في مجال الدرس اللغوي العربي الذي مافتئ يعيد استهلاك وإنتاج ماكتبه اللغويون القدامى في شكل شروح وتعاليق وتهذيب واختصار للإنتاج القديم. ولم تتجاوز بعض نقود النحو العربي محاولات القدامى أنفسهم مثل ابن مضاء القرطبي، كما لم تتمكن الجامعة المصرية من نشر الفكر اللساني الجديد سوى بشكل محدود في الزمان والمكان. ورغم أن ماقام به المستشرقون من نشاط فيلولوجي يختلف كليا عما دُرج القيام به في الثقافة العربية، لم يكن لأعمالهم أي أثر بعيد في تحليل أنساق اللغة العربية وتغيير واقع دراستها أو نظرة الثقافة العربية إلى قضايا اللغة العربية إجمالا. وطبيعي أن هذا التباطؤ في التطبيق العملي لم يمنع الثقافة العربية الحديثة من الإطراء والإشادة بإيجابيات علم اللغة الجديد من حيث هو علم ومناهج جديدة فحسب، لكن التطبيق والتعامل المباشر مع اللسانيات ظل محصورا في أوليات وعموميات لم يكن لها أي قيمة نظرية أو منهجية بالنسبة للغة العربية في حد ذاتها.

لم ينتج عن توافد المستشرقين على رحاب الجامعات العربية والمجامع العربية بحوث عربية مقارنة أو تاريخية في مستوى بحوث المستشرقين التي نتوفر عليها. «ليس لدينا دراسة قيمة لتطور اللغة العربية والتماس دلائل ذلك من البقايا التي خلفها التطور في كيان العربية نفسها أو الجرأة على فرض خطوات التطور فرضا وتكميل فهمها بظواهر وشواهد من حياة أخواتها السامية الأخرى»[1] وبالجملة فإن مناهج البحث اللغوي التاريخي والمقارن التي تحدث عنها المستشرقون مباشرة في أوساط الجامعات العربية لم تثمر أي عمل لغوي عربي يقارب في مستواه العلمي أبحاث المستشرقين[2]. فما هي

1- أمين الخولي : مشكلات حياتنا اللغوية، ص 96.

2- رشاد الحمزاوي : العربية والحداثة، ص 220، المعهد القومي للتربية، تونس 1982.

ياترى عوامل ضياع هذه الفرص التاريخية؟.

لتفسير ذلك يمكننا أن نذكر مايلي:

* التعامل الظرفي مع اللسانيات. لقد كانت بداية الاطلاع على ماوصلت اليه أوربا في مجال اللسانيات على يد مهتمين بالعربية ثقافتهم تقليدية كليا أوجزئيا كما الشأن بالنسبة لرفاعة الطهطاوي مثلا.

* النظرة العربية المتشككة في أعمال المستشرقين اللغوية والتحفظ إزاء القضايا التي تناولوها بالدرس والتمحيص والنتائج العلمية التي توصلوا اليها رغم ما قد يكون لها من قيمة علمية وأهمية منهجية.

* عدم الاهتمام بأبحاث اللغويين العرب المسيحيين. فمثلاً أهملت أبحاث لغوية جديدة في ثقافتنا العربية الحديثة كأعمال زيدان والكرملي والمرمرجي وغيرهم.

* الصراع الفكري والسياسي حول اللغة العربية الفصحى في علاقتها بالعاميات العربية، مما قاد الى نوع من التعصب الفكري القومي والانغلاق والتثبت بالقديم والتقليد مخافة على العربية من المصادر الأجنبية وآرائها حول اللغة العربية. للذكر مثلاً بالصراع الفكري والسياسي الذي عرفته مصر في بداية هذا القرن بين الإنجليز ومن تبعهم والوطنيين المصريين حول إحلال اللهجة المصرية مكان اللغة العربية في دواليب الحياة السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية. والوضع نفسه عاشه لبنان.

لنعط مزيدا من التوضيحات حول العوامل السالفة الذكر حتى تتضح الصورة ويكون تأويلنا لضياع الفرص التاريخية تأويلاً يدعمه تاريخ الفكر العربي الحديث نفسه.

لقد بدأت الأفكار اللسانية الجديدة تعرف طريقها إلى الثقافة العربية الحديثة من خلال كتابات زيدان والكرملي وجبر ضومط والمرمرجي والمستشرقين أمثال ولفنسون وبرجشترايسر وشاده و جويدي وغيرهم. ومن الملاحظ أن مثل هذه الأسماء تثير في أذهان المثقفين العرب خاصة ذوي الثقافة التقليدية منهم نوعاً من الحساسية الفكرية بسبب أصولها العرقية أو الدينية، ومن ثمة كان الإهمال واللامبالاة اللذين لاقتهما هذه الأعمال رغم قيمتها العلمية المتقدمة. وقد يكون التحفظ على النتائج العلمية التي توصلت إليها خير موقف منها في أحسن الأحوال. إن لغوياً عربياً معاصراً ليس له ما

يأخذه على اللغوي المرمرجي الدومينيكي من حيث المنهج سوى «إنه بدأ في بعض ما ذكره قسيساً يردد مقالات بعض المستشرقين المبشرين في شأن القرآن وكلماته وتدل على سقم تصوراته الدينية. ولعل هذا هو الذي حال بين الكتاب والإفادة منه على مستوى عام»[1].

لقد كان من الأجدى والأحرى أن يُنظَرَ إلى تصورات الباحثين اللغوية في علاقتها بوقائع اللغة العربية أولاً، وبالنظر إلى الأسس النظرية والمنهجية التي يقوم عليها تصور هذا الباحث أوذاك، وليس قطعاً وفي جميع الحالات، بالرجوع إلى أصولهم العرقية. ومن الإنصاف والموضوعية أن نُقرَّ أن مواقف كثير من اللغويين غير العرب وغير المسلمين كانت مواقف شجاعة وإيجابية إزاء كثير من القضايا الفكرية التي عرفتها العربية في نهاية القرن الماضي وبداية القرن العشرين. هل نحتاج إلى التذكير بأن جورجي زيدان الذي لم يلتفت لكتاباته اللغوية لأسباب عرقية ودينية[2] رفض كل دعوة إلى إحلال العامية محل الفصحى، وكانت مجلته الهلال منبرا للدفاع عن العربية الفصحى في الوقت الذي كانت فيه بعض الأصوات التي تُحدِّث على التحرر والوطنية تدافع عن ثقافة عربية شعبية مصرية قوامها العامية المحلية [3]؟ ومعروف تاريخياً رفض الكرملي كل دعوة لكتابة اللغة العربية بالأبجدية اللاتينية. وكان يرى أن العربية أسمى اللغات وأفضلها [4]. أما بالنسبة لجبر ضومط، فإن اللغة العربية أشرف اللغات القديمة والحديثة [5].

إن هذه الأسماء وغيرها ممن لم تهتم الثقافة العربية الحديثة بأعمالها ونسيتها بسرعة، عُرفت بتبحرها العلمي وثقافتها وباطلاعها الواسع على الأدبيات اللغوية قديمها وحديثها. كما عُرفت بجرأتها العلمية في الإعلان عن آرائها ومواقفها المتميزة الداعية إلى تطوير اللغة العربية وتنميتها وتجديد البحث اللغوي فيها لمواكبة التطور الحضاري،

1. عبد الصبور شاهين : في التطور اللغوي، ص 105، ط 2 مؤسسة الرسالة، بيروت 1985 والكتاب المقصود هو المعجمية العربية في ضوء الثنائية والألسنية السامية الذي طبع بالقدس والقاهرة سنة 1937.
2. أنظر موقف صبحي الصالح منه في دراسات في فقه اللغة بيروت 1960.
3. أنور الجندي : العربية بين حماتها وخصومها، ص 227، القاهرة د ت.
4. المصدر المذكور ص 200.
5. المصدر المذكور ص 120.

ولكن في الوقت ذاته بالمحافظة على خصوصيتها الخطية. وكان ولعهم بلغة عربية فصحى في المستوى العالمي العامل الأساس وراء جهرهم بآرائهم الصادقة رغبة في البحث عن الحلول المناسبة لسد كل النقص الذي تشكو منه اللغة العربية.

هل كان العقل العربي غير قادر على التمييز بين من يخدم لغته ومن يسعى إلى القضاء عليها؟ أم إن كل الآراء والأفكار والتصورات الصادرة عن «غير العربي» مردودة لاينبغي الالتفات إليها ولو كانت صائبة وتتوافر فيها شروط العلمية من موضوعية وجدة وابتكار معرفي؟ هل يمكن القول إن الاهتمام المتزايد سياسيا بقضايا اللغة العربية والمناقشات التي دارت بشأنها آنذاك أدى الى ما يمكن تسميته بعقدة مقاربة العربية؟ أم إن سلطة الآراء اللغوية القديمة والتصورات التقليدية قد ترسخت في وعي العقل العربي وبنيته الفكرية بشكل أصبح معه كل تفكير أو مقاربة بديلة للقديم أمرا مستحيلا؟ أم أن العهد الذي ضاعت فيه هذه الفرص التاريخية ـ وهو عهد النهضة ـ اهتم أساسا بمسألة الانعتاق والتحرر من ربقة التخلف والانحطاط الموروثين عن العهد العثماني والاستعمار الإنجليزي والفرنسي؟ بعبارة أخرى، هل الظروف التاريخية التي أفرزت هذه الكتابات اللغوية اقتضت حتما هذا النوع من المواقف؟ أي بعث الحياة والاجتماعية والسياسية والفكرية مع مايتطلبه ذلك من استقلال عن الآخر وإحياء للتراث الهوية التاريخية فقط؟

إن احتجاب فكر لساني عربي حديث وعدم ظهوره في خضم هذه الحركة الفكرية النهضوية يمكن ربطه في اعتقادنا بعاملين اثنين نضيفهما لما سبقت الإشارة إليه.

1.3.7 ـ هيمنة النزعة الأدبية في فترة النهضة ومابعدها

إن الفكر العربي في هذه الفترة قد عرف ازدهارا أدبيا ليس له ما يوازيه في الثقافة العربية إلا ماكان في أزهى الفترات الأدبية العربية القديمة. إن ريح التجديد التي هبّت على الشرق العربي عامة، ومصر خاصة ريح أدبية. «إن حركة التنوير العربية التي بدأت بالعودة للتراث العربي القديم كان لها الأثر الفعال في ظهور الرواد أمثال الشيخ حسن المرصفي ومحمود سامي البارودي وعبدالله فكري الذين أعادوا للأدب العربي شعراً ونثراً ونقداً ملامحه القديمة معتمدين بعث اللغة العربية وطرق النقد العتيقة. وعلى هذا النهج كان شوقي وحافظ والمنفلوطي ثم العقاد والمازني وطه حسين.»وقد كرس هذا المناخ الأدبي أن رواد الأدب هؤلاء، قاموا بأدوار سياسية طليعية، حيث كان الجمع بين

الأدب والسياسة سمة غالبة لدى معظمهم. .

إن أعلام الأدب من جيل ثورة 1919 وبخاصة طه حسين والعقاد وسلامة موسى والمازني فضلا عن الزيات وتيمور وأبوحديد و الصاوي ومحمد عوض محمد كانوا جميعاً قد استنفدوا طاقاتهم الثورية الخلاقة على امتداد الفترة الواقعة بين قيام الثورة وتوقيع المعاهدة» [1]. كما تحمّل جلهم مهام سياسية سامية في مصر وقاموا بتنشيط الحركة الأدبية العربية شعراً ونثراً ونقداً داخل مصر وخارجها، معبين عن وعي أو دونه كل اهتمام لغوي انطلاقا من مكانتهم وهيمنتهم الأدبية على الحياة الثقافية أولاً والسياسية ثانياً. «لقد أصبح عدد منهم كالعقاد وطه حسين وأحمد أمين والمازني وتوفيق الحكيم وأبو حديد و الزيات وتيمور أعضاء في مجمع اللغة بالقاهرة. كان هؤلاء المتربون تربية أوربية إنجليزية أو فرنسية والمتضلعون في الثقافة التقليدية رجال أدب قبل كل شيء» [2]. هل كان من الممكن أن ننتظر منهم شيئاً آخر غير ما قاموا به ؟ أم إن لعبة السياسة التي مارسوها علانية اقتضت السكوت عن الأمور اللغوية الشائكة التي من شأنها أن تثير العديد من الأوساط الفكرية المحافظة وفي مقدمتها المؤسسات اللغوية مثل المجامع وعلماء الأزهر وكل من يعتبر نفسه وصياً على اللغة العربية ؟.

2.3.7 - دور الإنجليزية لغة المستعمر

إذا كانت السياسة قد دعمت دور الأدب في الفكر العربي الحديث وأعطته مكانة عالية لدى العام والخاص، فإنها أيضا ساعدت على تطوير نوعيته وتقدم مجالات البحث فيه. يتعلق الأمر بلغة المستعمر أي اللغة الإنجليزية التي سمحت للمصريين بالاطلاع مباشرة على الأدب العالمي الإنجليزي المعروف بشعره ونثره الرائدين وعلى الحركة النقدية والفنية التي صاحبته. إن نفوذ اللغة الإنجليزية في الشرق العربي عامة ومصر خاصة لايحتاج الى برهان. «فمنذ منتصف القرن التاسع عشر تقوى نفوذ الثقافة الإنجليزية ولغتها بفضل المؤسسات الثقافية العديدة إنجليزية وأمريكية. لقد نمت المؤسسات الأمريكية نموا متزايدا حتى أصبح لأمريكا جامعة بمصر وأخرى ببيروت،

---

1. جلال العشري : ثقافتنا بين الأصالة والمعاصرة ص 98، القاهرة 1971.
2. ألبير حوراني : الفكر العربي في عصر النهضة، ص 388، دار النهار بيروت.

وصارت الإنجليزية هي اللغة الأوربية الأولى بالمدارس المصرية بمقتضى المعاهدات المختلفة ونفوذ الإنجليز السياسي، وصار الطالب المصري يعرف الكثير من الأدب الإنجليزي، وأفادوا في نقل بعض عيون الأدب الإنجليزي إلى اللغة العربية بأقلام قوية وأسلوب طيب»[1].

وإذا كان معروفا ومقبولاً أن لغة المستعمر تلعب دوراً أساسياً في توجيه انفتاح المستعمَر على ثقافة مستعمِره، نخلص إلى أن اللغة الإنجليزية مكنت الثقافة العربية في مصر من الاطلاع أساساً على روائع الأدب الإنجليزي وما يتبعه من أدبيات النقد والمناهج الأدبية. وبهذه الوسيلة تمكن الأدباء العرب من التعرف مباشرة على جل التيارات الأدبية والنقدية، الأمر الذي يفسر ظهور نزعات الرومانسية والواقعية والرمزية في الأدب العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر، لتتقوى المعرفة بها بازدياد الوافدين من العرب على الثقافة الإنجليزية واهتمامهم بها لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية.

ومقابل هذا الاكتساح الأدبي لم تمكن اللغة الإنجليزية الثقافة العربية الحديثة من الاطلاع على الفكر اللغوي الحديث إلا في حالات نادرة جدا، إذ لم يكن للخطاب اللساني المكتوب بالإنجليزية على الأقل في أنجلترا قبل الأربعينيات من القرن العشرين أي دور متميز عالميا. إن الحركة اللسانية الجديدة المتمثلة في المنهجين التاريخي والمقارن تمركزت أساسا في ألمانيا طوال القرن التاسع عشر حول أعمال شليجل وبوب وكريم وشلايشر والنحاة الجدد، ليتحول الاهتمام بعد ذلك إلى فرنسا مع دراسات وأبحاث بريال ودار مستتر و سوسور ودوزاو ماروزو ومايي.

ولم يكن للثقافة اللغوية الإنجليزية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إذا نحن استثنينا أعمال ماكس مولر ويتني التي كتب عنها، أو على الأصح نقل عنها جورجي زيدان في فلسفته اللغوية، أي دور تاريخي يذكر داخل الحركة اللسانية الناهضة في أوربا.

أما في أمريكا، فمن المعروف أن اللسانيات البنيوية الأمريكية لم تكن سوى في بداياتها الأولى مع سابير(1884 - 1939) Edward Sapir وبلومفيلد (1887- 1949) ويؤكد عدم اهتمام اللغويين العرب المحدثين بالثقافة اللغوية الإنجليزية لهذه الفترة، أن أولى

1- عمر الدسوقي : المصدر السابق ج2، ص 51 و 52.

الكتابات العربية التي عرّفت القارئ العربي بعلم اللغة الحديث ويتعلق الأمر كما هو معروف بكتاب وافي «علم اللغة» 1940/1941 الذي سبقت الإشارة اليه، اعتمدت أساساً مصادر لغوية فرنسية الأصل، كما بينا ذلك في تحليلنا لمصادر مؤلف وافي. والترجمات الأولى التي تمت إلى اللغة العربية في مجال البحث اللغوي الحديث كانت من اللغة الفرنسية. فقد ترجم محمد مندور مقالاً لماييه سنة 1946 بعنوان «منهج البحث في الأدب واللغة» . و نقل الدواخلي والقصاص سنة 1950 كتاب فندريس الشهير «اللغة» الصادر سنة 1923.

ولم يبدأ الاتصال الحقيقي بالفكر اللغوي المكتوب بالإنجليزية إلا في الأربعينيات من القرن العشرين حين أرسلت أولى البعثات المصرية إلى الجامعات الإنجليزية.

إن العوامل المشار إليها سابقا ساهمت مجتمعة في ضياع الفرص التاريخية التي كان بإمكانها أن تخلق مناخا مغايرا لفكر لغوي عربي مغاير لايكرس التقليد ويتجاوز القديم منهجاً وطرقاً وتصورات. وكان من بين النتائج السلبية للإطار الفكري العام الذي حاولنا تلمس بعض ملامحه ووصف شئ من سماته، أن الثقافة العربية الحديثة لم تستفد من اللسانيات في دراسة اللغة العربية عكس ماحصل في ثقافات أخرى. ومن المفارقات التي تجدر الاشارة اليها أن ماعجزت اللسانيات عن استثماره في الميدان اللغوي الصرف المتعلق باللغة العربية ،استطاعت القيام به وبكثير من النجاح في مجال الدراسات الأدبية والنقدية العربية المعاصرة، وتلك فرصة تاريخية أخرى سنعود اليها لاحقا.

الخـــاتمـــة

ليس عسيرا أن يدرك القارئ الصعوبات المتعددة المظاهر والأسباب التي اعترضت اللسـانيات وهي تلج حضن الثقافة العربية الحديثة، أشرنا إلى بعضها ضمنيا أو صراحة، والتي يتعين تجاوزها لارساء دعائم فكر لساني حديث بكل معاني الكلمة. ثقافتنا اللغوية الحديثة لم تراوح مكانها، وأدبيات القرن التاسع عشر و بداية العشرين ما تزال حاضرة في الذهنية الفكرية العربية وفي الكراسات الجامعية، تعيد علينا كلاما تجاوزه العصر والعلم. مازلنا لم نبدأ بعد. لا نتكلم عن الحالات الخاصة من البحوث اللسانية العربية المتميزة التي نصادفها هنا وهناك. نحن نتحدث عن المناخ الفكري العام الذي تعيشه اللسانيات في الثقافة العربية تطبيقاً وعملياً. لقد ظلت الآراء والأفكار الجادة حبيسة صفحات الكتب ولم تتعداها، بينما الواقع اللغوي العربي تلقيناً وتعليماً واستعمالاً يتزلق نحو الأسوء.

نريد لسانيات وثقافة لسانية تفيدان الثقافة العربية بكاملها. لسانيات تفسح المجال أولاً للغة العربية الفصحى ودوارجها وللثقافة العربية ثانياً لتتنفسا ريح الحداثة والتجديد، ولتعبرا عن المعاصرة والتقدم. كفى من المشكلات الزائفة التي لن تحدي أحداً. أزمتنا في ذواتنا قبل أن تكون مع غيرنا. ليست اللسانيات بديلاً للنحو. وأصالة النحو العربي ليست رهينة باللسانيات. اللسانيات يمكنها أن تفتح آفاق جديدة للغة العربية ولنحوها من خلال وسائل نظرية ومنهجية أفضل وتقنيات أدق ذات مردودية.

هذا هو الرهان في عصر لم يعد فيه مكان للتقاعس أو التردد.

نكـون أو لانكون. نكـون بالحداثة والمعاصرة والانفتاح دون التنكر لذواتنا ولخصوصياتنا الحضارية إذا كانت تسمح لنا بالتطور ولا تسحقنا. الحداثة والمعاصرة لا تكونان بخلق البلبلة في الأفكار ودغدغة المشاعر بدلا من مواجهة الواقع، وبتلويث الثقافة بالأفكار الملغومة حول كل جديد وحديث. نكون بالعلم وبالعقلانية، وإلا فقد تسقط الثقافة العربية غداً على كارثة معرفية في شتى العلوم وليس في اللسانيات وحدها.

المـــصادر

أ ـ المقالات :

ابراهيم مصطفى:

هذا النحو ! .مجلة مجمع اللغة العربية. عدد 1955/8 القاهرة.

ماسينيون لويس :

المعاجم الأوربية الحديثة ومدى ما تستفيده المعاجم العربية منها. مجلة مجمع اللغة العربية عدد 7 ، 1953، القاهرة (ص: 359 ـ 360) .

المرمرجي الدومينيكي :

المعجمية العربية في ضوء الثنائية والألسنية السامية مجلة المجمع العلمي العربي. دمشق عدد 14 و15 / 1935-1934 .

الثنائية العجمية والألسنية السامية. مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 8 ـ 1952 القاهرة.

المصري عبد الفتاح :

التفكير اللساني في الحضارة العربية. (مراجعة كتاب المسدي) الموقف الأدبي.عدد 135 ـ 136 دمشق 1982 .

مندور محمد :

تقديم ترجمة لانسون ومايي: منهج البحث في الأدب واللغة. دار العلم للملايين. بيروت ط 1/ 1946.

الوحدة مقدمة : شروط إمكان علوم اجتماعية عربية تحرير عدد 1980/50 بالرباط.

اليازجي ابراهيم :

أصل اللغات السامية. المقتطف سنة 1987/6 عن رياض قاسم اتجاهات : البحث اللغوي الحديث في العالم العربي .

ب- الكتب:

أبو الفرج محمد :

مقدمة لدراسة فقه اللغة. دار النهضة العربية، بيروت 1966 .

المعاجم العربية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية. بيروت.

أبو المكارم علي :

تقويم الفكر النحوي. دار الثقافة. بيروت 1975 .

الادريسي أحمد :

أصول النحو العربي من خلال كتاب السيوطي الاقتراح في أصول علم النحو في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (أطروحة سلك ثالث) كلية الآداب. الرباط. 1977 .

أسعد أحمد علي :

تهذيب المقدمة للعلايلي. دار السؤال للطباعة والنشر. دمشق ط/ 3 ـ 1985 .

الأفغاني سعيد :

من حاضر اللغة العربية في الشام، دار الفكر بيروت ط 1971/2 ط1961/1.

الأنطاكي محمد :

الوجيز في فقه اللغة. دار الشروق. بيروت ط 1969/2 .

أولمان ستيفن :

دور الكلمة في اللغة (ترجمة وقدم له وعلق عليه كمال محمد بشر). مكتبة الشباب، القاهرة 1962 .

بدراوي زهران :

رفاعة الطهطاوي ووقفة مع الدراسات اللغوية الحديثة مقدمة كتاب رفاعة الطهطاوي : التحفة المكتبية. دار المعارف . القاهرة 1983 .

برجشتر ايسر :

التطور النحوي للغة العربية. المركز العربي للبحث والنشر. القاهرة 1981 مصورة عن ط 1/1929).

بروكلمان كارل :

فقه اللغات السامية. ترجمة رمضان عبد التواب، منشورات جامعة الرياض 1977. (تاريخ النشر الاصلي بالألمانية 1906)

بشر كمال محمد :

علم اللغة العام: الأصوات، دار المعارف القاهرة 1973.

بكوش الطيب :

ترجمة مفاتيح الألسنية (جورج مونان). الدار العربية للكتاب، تونس 1981 .

بكوش الطيب :

التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث. (تمهيد صالح القرمادي). نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس ط 1987/2 ط 1973/1 .

ابن جني: ابو الفتح عثمان :

الخصائص. تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت (دون تاريخ).

بن فارس أحمد :

الصاحبي في فقه اللغة العربية وسننها. تحقيق السيد أحمد صقر. مطبعة الحلبي القاهرة 1977 .

تيمور محمود :

مشكلات اللغة العربية. المكتبة العصرية صيدا/بيروت . د.ت. ط 1957/1 .

تمام حسان :

ـ مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة. الدار البيضاء 1974 (ط 1/ 1955) .

ـ اللغة بين المعيارية والوصفية. دار الثقافة البيضاء 1980 (ط 1958/1).

ـ العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة 1973 .

ـ الأصول : دراسة في الأسس الابستمولوجية للفكر اللغوي العربي، دار الثقافة . البيضاء 1981.

الجنابي أحمد نصيف :

ملامح من تطور اللغة العربية، دار الرشيد للنشر بغداد 1891.

الجنيدي خليفة :

نحو عربية أفضل. دار الحياة . بيروت 1974.

الجندي أنور:
العربية بين حماتها وخصومها ،مكتبة المعارف والأنجلو مصرية ودار المعرفة . القاهرة، بيروت . (دون تاريخ) .
حجازي محمود فهمي :
ـ اللغة العربية عبر القرون المكتبة الثقافية، عدد 197 القاهرة 1968.
ـ علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة. المكتبة الثقافية عدد 249 القاهرة 1970.
ـ مدخل الى علم اللغة، دار الثقافة القاهرة ط 1978/2 ط 1975/1.
ـ علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية. وكالة فهد للمطبوعات الكويت 1979
حسين محمد محمد:
مقالات في الأدب واللغة، مؤسسة الرسالة، بيروت 1986.
حماد أحمد عبد الرحمان:
عوامل التطور اللغوي: دراسة في نمو وتطور الثروة اللغوية، دار الأندلس، بيروت 1983.
الحمزاوي محمد رشاد:
ـ العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية ، تونس 1982.
ـ من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا. دار الغرب الاسلامي . بيروت 1986.
ـ مجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية. دار التركي للنشر، تونس 1988 .
حنون مبارك
مدخل للسانيات سوسور، توبقال، الدار البيضاء 1987.
حوراني البرت:
الفكر العربي في عصر النهضة (ترجمة كريم عزقول) دار النهار للنشر، بيروت 1961 /1968
خالدي طريف:
بحث في مفهوم التاريخ ومنهجه. دار الطليعة، بيروت. ط 2/ 1988 ط. 1982/1 .
خرما نايف:
أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة. سلسلة عالم المعرفة رقم 9. المجلس الأعلى للآداب والفنون، الكويت 1978.
الخضر حسين محمد:
القياس في اللغة العربية. نشر المطبعة السلفية ومكتبها، القاهرة 1953 .
خليفة عبد الكريم:
تيسير العربية بين القديم والحديث. منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان 1986.
الخولي أمين:
مشكلات حياتنا اللغوية، دار المعرفة، بيروت ط 1985/2، ط 1965/1 .
الدسوقي عمر :
في الأدب العربي الحديث (جزءان)، دار الفكر العربي بيروت ط 1973/1 .

دمشقية عفيف :
ـ المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، معهد الإنماء العربي. بيروت 1978.
ـ أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، معهد الإنماء العربي. بيروت 1978.
ـ تجديد النحو العربي نشأة النحو العربي حتى عصر سيبويه، معهد الإنماء العربي. بيروت ط 1981/2.
الراجحي عبده :
فقه اللغة في الكتب العربية القديمة. دار النهضة العربية. بيروت 1973.
ربحي كمال :
التضاد في ضوء اللغات السامية : دراسة مقارنة. دار النهضة العربية. بيروت 1975.
رضا أحمد :
مولد اللغة (قدم له وعلق عليه نزار رضا)، دار الرائد، بيروت 1983. وهو مقدمة معجم متن اللغة للمؤلف نفسه صدر سنة 1958.
رمضان عبد التواب :
فصول في فقه اللغة. مكتبة الخانجي بالقاهرة دار الرفاعي، الرياض. ط 2/ 1983 ط 1/ 1973
التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، الخانجي، القاهرة، 1981.
المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث فيه . دار الخانجي، القاهرة، 1982.
رياض محمود قاسم :
اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، مؤسسة نوفل، بيروت 1982.
ريشباخ إرنست :
نشأة الفلسفة العلمية. (ترجمة فؤاد زكريا) دار الكاتب العربي، القاهرة 1967.
زاهد غازي زهير:
في التفكير النحوي عند العرب. عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية. بيروت 1986.
الزركاني محمد علي :
الجوانب اللغوية عند أحمد فارس الشدياق، دار الفكر، دمشق 1988.
زكي حسام الدين:
أصول تراثية في علم اللغة. عالم الكتب، القاهرة ط 1985/2 ط 1985/1 .
زيدان جورجي:
الفلسفة اللغوية. دار الجيل. بيروت ط 1982/3 (ط 1886/1 ط 2/ 1904).
اللغة العربية : كائن حي. دار الهلال. القاهرة د. ت. مراجعة الدكتور مراد كامل.
تاريخ آداب اللغة العربية (الجزء الرابع) دار الهلال. القاهرة د.ت. (مراجعة الدكتور شوقي ضيف). د.ت.
الزيدي توفيق :
أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث . الدار العربية للكتاب. تونس. 1984.

السامرائي ابراهيم :
ـ التطور اللغوي التاريخي. دار الأندلس. بيروت ط 1981/2 ط 1966/1 .فقه اللغة المقارن. دار العلم للملايين. بيروت 1968.
ـ الأب انستاس ماري الكرملي وآراؤه اللغوية. معهد البحوث والدراسات العربية. مطبعة المعرفة. القاهرة 1969 .
ـ اللغة والحضارة. المؤسسة العربية للنشر. بيروت 1977.
ـ تاريخ العربية. منشورات المركز الثقافي الاجتماعي. الموصل 1977.
ـ دراسات في اللغتين السريانية والعربية. دار الجيل . بيروت 1985.
السعران محمود :
علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. دار الفكر العربي، الاسكندرية 1962.
سلامة موسى :
البلاغة العصرية واللغة العربية. سلامه موسى للنشر والتوزيع. القاهرة ط 1964/4 ط 1945/1)
السيوطي جلال الدين :
ـ كتاب الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة القاهرة 1976.
ـ المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها. تحقيق محمد البجاوي وآخرين مطبعة الحلبي، القاهرة.
السيد محمد أحمد :
شؤون لغوية، دار الفكر المعاصر، بيروت ودار الفكر دمشق 1989.
شاهين توفيق محمد :
ـ أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، مكتبة وهبه، القاهرة 1980.
ـ علم اللغة العام. مكتبة وهبة، القاهرة 1980.
شاهين عبد الصبور :
ـ في علم اللغة العام. مؤسسة الرسالة، بيروت ط 1980/3.
ـ في التطور اللغوي. مؤسسة الرسالة، بيروت ط 1985/2 (ط 1975/1) .
ـ العربية لغة العلوم والتقنية. دار الاعتصام، القاهرة . 1986 ط (1983/1).
الشايب أحمد :
دراسة أدب اللغة العربية بمصر في النصف الأول من القرن العشرين (مواد مناهج. آثار علمية)، مكتبة النهضة العربية، القاهرة ط 1966/2 (ط. 1954/1).
الشدياق أحمد فارس :
الجاسوس على القاموس. مطبعة الجوائب، قسطنطينية (1299 هـ 1881 م).
الشلقاني عبد الحميد :
رواية اللغة. دار المعارف، القاهرة 1971.
شوقي ضيف :
تجديد النحو العربي. دار المعارف. القاهرة 1983
الشيال جمال الدين :
رفاعة رافع الطهطاوي. دار المعارف القاهرة، ط 1980/2

صالح حسين صلاح الدين :
دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن. دار العلوم للطباعة والنشر. الرياض 1984.
صبحي الصالح :
دراسات في فقه اللغة. دار العلم للملايين. بيروت ط 1980/9 (ط 1960/1)
صلاح الدين مصطفى محمد :
النحو الوصفي من خلال القرآن. مؤسسة علي جراح الصباح. الكويت 1979.
الصعيدي عبد المتعال :
النحو الجديد. دار الفكر العربي، القاهرة 1947.
طحان ريمون :
الألسنية العربية 1 و 2. دار الكتاب اللبناني. بيروت 1972.
طهطاوي رفاعة رافع :
ـ تخليص الإبريز في تلخيص باريس(1834) تحقيق وتقديم محمود فهمي حجازي. دار الفكر العربي القاهرة 1973.
ـ التحفة المكتبية لتقريب قواعد اللغة (1869) تحقيق وتقديم بدراوي زهران، دار الفكر العربي، القاهرة 1983.
غازي حمادي محمد :
حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث (1850 – 1978) منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد 1980.
عباس حسن :
اللغة والنحو بين القديم والحديث. دار المعارف القاهرة (د.ت).
عبادة محمد ابراهيم :
عصور الاحتجاج في النحو العربي. ج /1 دار المعارف القاهرة 1980.
عبود سطير :
جرجي زيدان: حياته أعماله، ما قيل فيه. دار الجيل بيروت، 1982.
العروي عبد الله :
ـ العرب والفكر التاريخي. دار الحقيقة. بيروت 1972.
ـ ثقافتنا في ضوء التاريخ. المركز الثقافي العربي، البيضاء. ط 2/ 1984.
عفيف عبد الرحمان :
الجهود اللغوية في القرن الرابع عشر الهجري. دار الرشيد للنشر. بغداد 1981
العقاد عباس محمود :
أشتات مجتمعات في اللغة والأدب. دار المعارف. القاهرة (د.ت).
العقيقي نجيب :
المستشرقون (في ثلاثة أجزاء) دار المعارف القاهرة ط 14. 1980/4)ط1937/1.
أحمد مهدي :
المجمعيون، منشورات مجمع اللغة العربية، القاهرة 1966.

غلفان مصطفى :

ـ الكتابة اللغوية العربية الحديثة: دراسة تحليلية نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، أطروحة دكتوراه الدولة، كلية الآداب، عين الشق، الدار البيضاء 1991.

ـ اللسانيات العربية: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، منشورات كلية الآداب عين الشق، الدار البيضاء 1998.

فاخر أمين :

ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية وعلاقتها بالأصول الثلاثية. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة 1978.

فاخوري عادل :

اللسانية التوليدية التحويلية، منشورات لبنان الجديد، بيروت، 1980.

الفاسي الفهري عبد القادر :

اللسانيات واللغة العربية (في جزأين)، دار توبقال، الدار البيضاء 1985

فاضل عبد الحق :

محاضرات لغوية. دار العلم للملايين، بيروت 1968.

فريحة أنيس :

ـ نحو عربية ميسرة. دار الثقافة، بيروت 1955

ـ نظريات في اللغة. دار الكتاب اللبناني، بيروت 1973.

فروخ عمر :

ـ القومية الفصحى. دار العلم للملايين، بيروت 1961.

ـ عبقرية اللغة العربية. دار العلم للملايين، بيروت 1968.

فك يوهان :

العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة وعلق عليه وقدم له وصنع فهارسه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة 1980.

فندريس جوزيف :

اللغة (ترجمة الدواخلي والقصاص). القاهرة 1950.

فوكو ميشال :

حفريات المعرفة ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1986.

القزاز عبد الوهاب جعفر :

الدراسات اللغوية في العراق. دار الرشيد للنشر، بغداد 1981.

قصوة صلاح :

فلسفة العلم. دار التنوير. بيروت، ط 2، 1983.

كريستل دافيد :

التعريف بعلم اللغة (ترجمة حلمي خليل)، الهيئة المصرية العامة للكتاب. الإسكندرية 1979.

أنطوان مايي :

منهج في الأدب واللغة (ترجمة محمد مندور) دار العلم للملايين، ط 2/1982 (ط 1/1946).

ماهر عبد القادر محمد علي :
نظرية المعرفة العلمية. دار النهضة العربية، بيروت 1985.
المبارك محمد :
فقه اللغة وخصائص العربية. دار الفكر. بيروت، ط5/1972 (ط. 1/1960).
مبروك سعيد عبد الوارث :
في إصلاح النحو العربي (دراسة نقدية) دار القلم. الكويت 1985
مختار عمر أحمد :
ـ دراسة الصوت اللغوي. القاهرة. عالم الكتب ط 3/1985
ـ علم الدلالة. عالم الكتب. القاهرة. ط 2. /1988 (ط. 1/ 1982).
مذكور ابراهيم بيومي :
مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما : ماضيه وحاضره. الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة 1964.
مذكور عاطف :
علم اللغة بين التراث والمعاصرة. دار الثقافة للنشر. القاهرة 1987.
المرصفي حسن :
الوسيلة الأدبية الى علوم اللغة العربية ج 1 حققه وقدمه الدكتور عبد العزيز الدسوقي. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة 1972.
المعجم الوسيط : دار إحياء التراث العربي. القاهرة 1960.
المسدي عبد السلام :
ـ قاموس اللسانيات (مع مقدمة في علم المصطلح) الدار العربية للكتاب، تونس 1984.
ـ اللسانيات وأسسها المعرفية. الدار الوطنية للنشر. تونس /الجزائر 1986.
ـ مراجع اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس 1989.
المسدي عبد السلام والهادي الطرابلسي :
الشرط في القرآن. الدار العربية للكتاب. تونس 1980.
مطر عبد العزيز :
علم اللغة وفقه اللغة تحديد وتوضيح، دار قطري بن الفجاءة، قطر 1985.
الموسى نهاد :
نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث. المؤسسة العربية للنشر. بيروت 1980.
مونين جورج :
علم اللغة في القرن 20 (ترجمة نجيب غزاوي) وزارة التعليم العالي. دمشق 1982.
نخلة أمين :
الحركة النحوية في لبنان في الصدر الأول من القرن 20، دار الكتب بيروت ط 2/1958 (ط 1/1947).

نخلة روفائيل :
غرائب اللغة العربية. المطبعة الكاثوليكية. بيروت 1960/2 (ط. 1954/1).
نصار حسين :
المعجم العربي. نشأته وتطوره. (الجزء الثاني) دار مصر للطباعة، القاهرة. ط 1968/2 .
النعولي أنيس :
أسباب النهضة العربية في القرن 19. تحقيق عبد الله الطباع. دار ابن زيدون. بيروت 1985) ط.1 1926.
نمر حنا :
الداروينية.(مقالات نشرت ما بين 1920 و 1927) جمعها وقدم لها المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت 1982.
وافي علي عبد الواحد :
ـ علم اللغة. دار النهضة المصرية. القاهرة، ط 7/ 1973 (ط 1940/1).
ـ فقه اللغة. دار النهضة المصرية. القاهرة.
الودغيري عبد العالي :
قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي. عكاظ، الرباط، 1989 .
ولفنسون اسرائيل (ابو ذؤيب) :
تاريخ اللغات السامية. دار القلم بيروت 1920. (ط 1992/1 القاهرة).
ويلز رولن :
علم اللغة: الأسس الأولى، ترجمة يوئيل يوسف عزيز الموسوعة الصغيرة رقم 242. بغداد 1985) التاريخ الأصلي للنشر 1947.
اليازجي ابراهيم :
ـ نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد، ظبطه علي أصله الأمير نديم آل ناصر الدين، مكتبة لبنان، بيروت 1970 (ط 1904/1).
ـ لغة الجرائد. جمعه وقدمه نظير عبود. دار مارون عبود. بيروت 1984 (ط 1906/1).
ج ـ الدوريات :
ـ الفكر العربي عدد 1979.9/8. معهد الإنماء العربي. بيروت 1979.
ـ مجلة كلية الآداب القاهرة، مجلد 7 يونيو 1944 ومجلد 8 عدد 1 مايو 1946.
ـ اللسان العربي: الأعداد:1984.23، 1986/26، 1987/29، 1988.30، 1988/31، 1983/22
يصدرها مكتب تنسيق التعريب الرباط.
ـ مجلة المورد مجلد 6 عدد1/1977 ومجلد 7 عدد 1977/2 تصدرها وزارة الشؤون الثقافية العامة. بغداد.
ـ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. الأعداد :16 /1963 . 22/ 1967 منشورات مجمع اللغة العربية القاهرة.
ـ مجلة المجمع العلمي العربي (مجمع اللغة العربية حاليا بدمشق مجلد 1921/1. مجلد 2 عدد 1921/6 ومجلد 3 عدد 1923/4،3 عدد 15/14 ـ 1934 ـ 1935 عدد19 /1969 .
ـ مجلة الموقف الأدبي عدد 136-135 تموز1982 تصدرها اتحاد كتاب سوريا/دمشق.

ـ المجلة العربية للعلوم الإنسانية. جامعة الكويت مجلد 2 عدد 7/1983 و مجلد 2 عدد 8/1983.

ـ مجلة الوحدة. عدد 33 ـ 34/1986 عدد 50 يصدرها المجلس القومي للثقافة العربية. الرباط.

مـــؤلفات مشتـــركـــة:

ـ الأصالة والمعاصرة. التراث وتحديات العصر في الوطن العربي، منشورات مركز الوحدة العربية، بيروت 1985.

ـ أصول اللغة: (مجموع القرارات التي أصدرها مجمع اللغة العربية في الدورة 29 الى 34 أخرجها وضبطها وعلق عليها محمد أحمد خلف الله. ومحمد شوقي أمين. القاهرة 1969.

ـ أهم المدارس اللسانية. منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس 1986.

ـ المعجمية العربية المعاصرة. وقائع ندوة بمرور مائة عام على ميلاد الشدياق والبستاني ودوزي، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1986.

ـ وقائع ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية. منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 1983.

ـ دراسات في اللغة (كتاب المورد)، وزارة الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1986.

المـصادر الأجـنبية :

-Benveniste E. *Problèmes de linguistique générale. tome .1 Gallimard, Paris, 1966* .

Bierwisch. M. *Modern linguistics. Mouton, La Haye, 1954* .

- Bréal Michel: *Essais de Sémantique. Paris.1897.*

Boisaq Emile: *Dictionnaire étymologique de la langue grecque étudiée dans ses rapports avec les autres langues indo-européenes Paris klincksieck. 1916 (1123 pages)* .

-Chalmers. A.F: *Qu est ce la science: Récents développements philosophiques. Editions de la Découverte, Paris, 1987/1976* .

-Chomsky N. *dialogues avec Mitson Ronat . Flammarion. Paris, 1977* .

-Crystal D. *Linguistics. Pengouin Books, London. 1971* .

Darmesteter A. *La vie des mots. Editions Champ Libre. Paris 1979/1887*

- Delattre. P. *Système, fonction,évolution. Maloine-Doine. Paris. 1971* .

- Désirant C et T. Hordé: *Introduction aux idéologues et les sciences du langage in H.E.L. tome ;4 fasc .1. P.U. Lille, 1982*

-Dozy R. *Supplément aux dictionnaires Arabes, (2 volumes), Leiden, 1881* .

- Ducrot O. *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage. Seuil. Paris. 1972* .

- Feyerabend F. *Contre la méthode. Seuil. Paris,1975/1979*

Guiraud Pierre: *Structures étymologiques du langue française Larousse. Paris,1966* .

- Hempel. C. *Eléments du l'epistémologie . A.Colin. 1972*

- Hjelmslev. L. *Prolégomènes à une théorie du langage. Minuit, Paris, 1971* .

Holton G: *L'imagination scientifique. Gallimard. Paris,1981/1973* .

Jacob A: *Genèse de la pensée linguistique, A. Colin. Paris, 1973*

- Jespersen O. *Nature, évolution et origines du langage. Payot. Paris 1976/1923* .

- Lane - E.W: *An Arabic-english Lexicon* .

مد القاموس في اللغتين العربية والانجليزية - ثمانية أجزاء في 3064 ص - مكتبة لبنان، بيروت

- *Lyons J: New Horizons in Linguistics, Pengouin Books, London, 1970.*
- *Meillet A: Linguistique historique et linguistique générale, Champion ,Paris.*
- *Meillet A: La méhtode comparative en linguistique comparée p: ,1 Champion, Paris 1925.*
- *Marouzeau: La linguistique, Paul Goethner, Paris, 1944/1916.*
- *Mounin Georges: Clefs pour la linguistique, Seghers, Paris, 1971/1968.*
- *Mounin G: Histoire de la linguistique, PUF, Paris, 1972.*
- *Muller Max: Science du langage, Editions Auguste Durand Editeur, Paris, 1864.*
- *Piaget. J: Epistémologie des sciences de l'Ughomme, Gallimard, Paris, 1972.*
- *Popper K: Logique de la découverte scientifique, Payot, Paris, 1973.*
- *Renan E: Histoire générale des langues sémitiques, Imprimerie Impériale; Paris, 1858-1847.*
- *Renan E: De l'origine du langage, Camann Levry Editeurs, Paris, 1883.*
- *Robert Martin: Les théories d'ensemble censemble actuelles, in Modèles Linguistiques, Tome2 , P.U Lyon, 1979.*
- *Robins R. H: Brève histoire de la linguistique de Platon à Chomsky,,Seuil; Paris 1976/1976.*
- *Robins R.H: Linguistique générale: une introduction, A.Colin,Paris, 1968/1972.*
- *Sampson G: Schools of Linguistics:Compition and evaluation, Hutshinson Press, London 1980.*
- *Saussure F: Cours de linguistique générale,,Payot, Paris, 1974/1916.*
- *Schleicher. A: La théorie de Darwin et la science du langage,Weimar,,1863 Repris in Tort P: Evolutionnisme et linguistique,Vrin, Paris, 1980.*
- *Thurot F: Tableau des progrès de la science grammaticale (introduction et noté par A.Joly, Collection Ducros Bardeaux 1974/1916.*
- *Toulmin S: L'explication scientifique, A. Colin, Paris, 1973.*
- *Ullmo J: La pensée scientifique moderne, Flammarion, Paris, 1959.*
- *Vendryes. J: Le langage: introduction linguistique à l'histoire, A Michel, Paris,1968/1923.*
- *Withney W.D: La vie du langage, Librairie Calmann Levry Editeurs, Paris, 1883.*

الفهرس